الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة محمد بوضياف . المسيلة

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة والآدب العربيّ

الرّقم التّسلسليّ:.....

رقم التّسجيل: ط1: 1435094576

رقم التّسجيل: ط2: 1435094583

مذكّرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر تخصّص: لسانيّات عامّة

بعنوان:

القَصْدِيَّةُ بَيْنَ الدَّرْسِ البَلاَغِيِّ والتَّحْلِيلِ التَّدَاوُلِيّ

إعداد الطّالب (ة):

- أحلام جوادة
- أماني دمان

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من السّادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
د. الرّبيع بوجلال	أ. محاضر صنف (أ)	جامعة المسيلة	رئيساً
د. محمد عرباوي	أ. محاضر صنف (ب)	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرّراً
د. أحمد لعويجي	أ. محاضر صنف (أ)	جامعة المسيلة	مناقشًا

السّنة الجامعيّة:1439-1440هـ/ 2018-2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفــان

امتثالا لقوله تعالى: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾

[الأعراف: 144]

نشكر الله عزّ وجلّ العليّ القدير حسن نعمه الّتي أنعمها علينا والصّلاة والسّلام على النّبيّ الّذي للإسلام هدى، وبعد:

نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف الدّكتور محمد عرباوي؛ لما أسهمه من جهد في إتمام هذا البحث الجليل؛ فجزاه الله عنّا خير الجزاء في الدّنيا والآخرة، وجعله الله من زمرة العلماء، وخدمة الشّأن العام. والشّكر موصول للدّكتور: فاتح مرزوق لما قدّمه لنا من نصائح وتوجيهات طيلة الموسم الدّراسيّ.

وكذا الشّكر موصول لقسم اللّغة العربيّة وطاقمه.

أحلام جوادة وأماني دمان

مقدّمة

شغل الدّرس اللّغويّ الحديث عدّة نظريّات لسانيّة منها ما تعلّق بالجانب اللّغويّ التّراثيّ المحض، ومنها ما اختصّ بالدّرس اللّغويّ الحديث، وإن كان في أصله ينطلق من دراسة اللّغة؛ لكي يثبت أصولها وامتدادها بالتّراث اللّغويّ القديم، وإيمانا منّا بأنّ ادّرس اللّغويّ الحديث يعدّ شمولا وامتدادا لما عرف في التّراث العربيّ.

والملحوظ في الدّراسات الحديثة أنّها شمت عدّة قضايا تراثيّة، وبخاصّة الدّرس الّنحويّ والبلاغيّ، ومن الدّراسات الحديثة الّتي لقت رواجا ودراسة في العصر الرّاهن نجد اللّسانيات التّداوليّة هذا العلم الّذي اهتمّ بمقامات الاستعمال القوليّ، وبخاصة ما تعلّق بالتّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع، وهو مبدأ أساس في الدّراسة التّداوليّة، والأمر نفسه في التّراث العربيّ سواء عند النّحويّين أم البلاغيّين من خلال الاهتمام بمقامات البلاغة وأهم مواضعها وسياقاتها المختلفة؛ حيث إنّنا نجد أنّ التّداوليّة اعتمدت في دراستها بعدّة قضايا في تحليها لمقامات الكلام، ومن بين هذه القضايا نجد القصديّة هذا المبدأ الأساس في الدّراسة التّداوليّة؛ فقد اهتمّ علماء التّداوليّة بها كثيرا مع أوستين وسيرل وغيرهما.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القصديّة في الدّارسة التّداوليّة تهتمّ بجانبها التّفاعليّ بين المتكلّين والسّامعين، وكذا الأمر حاصل في الدّرس البلاغيّ؛ حيث إنّ علماء البلاغة ركّزوا على جاني القصد في الكلام؛ أي: لابدّ أ يكون للمتكلّم مقصد منشود؛ فالمتكلّم لا يخاطب عبثا، وإنّما يرتكز على قصد معين يتناسب والسّياق الوارد فيه.

أسباب اختيار الموضوع: بما أنّ البحث –في حقيقة الظّواهر الإنسانيّة بالنّسبة للعلوم الإنسانيّة أو الظّواهر الطّبيعيّة بخصوص العلوم الطّبيعيّة– لا يكون إلاّ وليد الحاجة في نفس الباحث؛ فالبحث على مرّ العصور يبقى على بيّنة من الاستمراريّة، والسّعي إلى التّجديد؛ وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بالبحث عن المنهج العلميّ لأيّ ظاهرة لغويّة؛ لذا فقد أتى اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

- البحث في العلاقة بين التّحليل التّداوليّ والدّرس البلاغيّ؛
- إثبات الخصوصيّة العلميّة للدّرس البلاغيّ؛

– الرّغبة الملحّة في توضيح الأسس للتّحليل التّداوليّ وعلاقتها بالدّرس البلاغيّ.

الإشكاليّة: تتمثّل الإشكالية الرئيسة في طرح القضيّة الّتي تَشمَل موضوع البحث؛ والّتي تمَسّ كلّ عناصره، وهي: **ما العلاقة القائمة بين التّحليل التّد اوليّ، والدّرس البلاغيّ من خلال القصديّة؟**

وقد تفرّع عن هذه الإشكالية أسئلة جزئيّة تمثّلت في:

– إلى أيّ مدى تحقّقت هذه العلاقة الوشيجة بين القصدية في الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؟ وما هي أهمّ الأسس المبنيّة على ذلك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات نضع مجموعة من الفرضيّات؛ وهي كالآتي:

– نتوقّع علاقة بين قصدّية الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ؛

– تعدّ الدّراسة القصديّة في الدّرس البلاغيّ امتدادا للدّراسة التّداوليّة.

المنهج المتّبع: اتّبعنا المنهج الوصفيّ التّحليليّ النّقديّ؛ لأنّ طبيعة الموضوع تقتضي ذلك: وهذا لما يحويه الجانب النّظريّ الّذي يهدف إلى دراسة النّظريّة اللّغويّة القديمة دراسةً وصفيّةً لدى علماء النّحو والصّرف والبلاغة القدماء، استناداً إلى أسس النّظريّة الحديثة؛ لأنّ الدّراسات اللّغويّة الحديثة مكّنت لنا معرفة وتمنهج الدّرس اللّغويّ القديم، كما يقوم على وصف نتائج الظّاهرة للعلاقة القائمة بين الدّرس البلاغيّ، والتّحليل التّداوليّ من خلال مبدأ القصديّة، وكذا المنهج التّحليليّ الّذي يرمي إلى تحليل قواعد، وأسس التّحليل التّداوليّ والدّرس البلاغيّ، وما توصّلت إليه من أسس علميّة جعلت منها إجراء تحليليّا؛ حيث يقوم على:

1– وصف الظّاهرة؛ أيْ وصف معطيات، ونتائج العلاقة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ من خلال مبدأ القصديّة.

2– تحليل الظّاهرة؛ أي تحليل أسس تأصيل القصديّة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ، وما توصّلت إليه.

3– نقد الظّاهرة؛ لأجل كشف إيجابيّات، وسَلبيّات النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة.

4- التّقعيد للظّاهرة؛ قصد إيجاد العلاقة القائمة العلاقة بين الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ من خلال مبدأ القصديّة.

بنية البحث: جعلنا بنية البحث وَفْق ما تقتضيه الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الموضوع ضمن ثلاثة فصول، تعقبها مقدّمة، وتُختمُ بخاتمة؛ تضمّنت الإجابة عن الإشكالية الّتي يطرحها البحث في شكل نتائجَ خاصّة.

وقد تضمّنت المقدّمة تعريفا بالموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية الّتي يطرحها، وكذا الفرضيّات المنطلَق منها، وبنية البحث وأهمّ المصادر المستندة إليها في بناء متنه، والصّعوبات الّتي اعترضتنا في تناوله.

الفصل الأوّل: الموسوم: **تحديد المفاهيم،** وقد خصّصناه بمفهوم التّداوليّة، ونشأتها وأهمّ قضايا التّحليل التّداوليّ؛ لأنّ التّداوليّة مختلف في أمرها؛ أهي منهج أم إجراء. ومن بعد ذلك تناولنا أهمّ قضايا التّحليل التّداوليّ؛ كالسّياق والاستلزام الحواريّ والتّخاطبيّ، والقصديّة.

وأمّا بما يخصّ الشّقّ الثّاني من الفصل الأوّل؛ فعقدنا فيه البلاغة العربيّة، ونشأتها وأهمّ القضايا الّتي تختصّ بها في جانبها المعنويّ والبيانيّ والبديعيّ.

الفصل الثّاني: القصديّة في التّحليل التّداوليّ: عقدنا في هذا الفصل: مفهوم القصدّية لغة واصطلاحا، وأهمّ التّعاريف الّتي تعتروها؛ كونها تأخذ جانباً مهمّاً في الدّرس التّداوليّ ومن بعد ذلك: القصديّة عند (غرايس) و(سيرل)؛ مقدّمين في ما بعد القصديّة في أساسها التّواصليّ حيث سبكنا تحته: القصديّة وعلاقتها بالاستلزام الحواريّ، وأفعال الكلام والتّضمين التّخاطبيّ.

الفصل الثّالث: القصديّة في الموروث البلاغيّ: وخصّصنا في هذا الفصلِ: القصديّة من منظور النّحو؛ والقصدية في المطابقة المعنويّة؛ أي: ما له علاقة بالمعنى؛ ومن ثمّ عالجنا القصديّة في الأصول الثّلاثيّة: علم المعاني والبيان والبديع.

وقد استندنا في بناء هذا البحث إلى مصادر ومراجع متفرّقة، كان أهمّها الّتي تعلّقت بأصحاب هذه الدّراسة النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة؛ فمن أمثال النّظريّة النّحويّة والصّرفيّة

نحوُ: الكتاب لـ(سيبويه) المقتضب لـ(المبرّد) والمنصف لـ(ابن جنّي) والبيان والتّبيين (للجاحظ) والإيضاح في علوم البلاغة لـ(القزويني) والأفق التّداوليّ نظرية لمعنى والسّياق في الممارسة التّراثيّة العربيّة لـ(إدريس مقبول) ونحو منظور تداوليّ لدراسة البلاغة الغربيّة (مشروع لربط البلاغة بالاتّصال) لـ(خليفة بوجادي).

الدّراسات السّابقة: إنّ بحثنا في هذا الموضوع لم يكن عملا تأسيسيّا؛ لأنّ أرضيته المعرفيّة مستمدّة من دراسات عدّة سبقت بحثنا فيه؛ حيث ورد البعض منها متناولا جانبا واحدا من جوانب التّداوليّة وهو القصديّة ومنها ما تعلّق بجذورها في الدّرس البلاغيّ، والآن سنعرض أهمّ الدّراسات الّتي تناولت هذا البحث، وهي كالآتي:

– الأغراض والمقاصد في النّحو العربيّ عند سيبويه وعبد القاهر والرضيّ، عبد الرحمن بن إبراهيم الهليل: 1429 هـ؛

– القصديّة في الموروث اللّسانيّ العربيّ (دراسة في الأسس النّظريّة والإجراءات للبلاغة العربيّة)، دلان وشن: 2015.

وقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نلمّ قدر الإمكان بأهمّ القضايا الّتي تناولتها التّداوليّة، وبخاصّة القصديّة في مجالها التّداوليّ العميق، وعلاقتها بالدّرس البلاغيّ؛ كونها تشترك في أساسيّات كبيرة؛ ممّا يدل على العلاقة الامتداديّة القائمة بينهما، بلهَ التّركيز على الوظائف التي ترتز عليها القصديّة في البلاغة العربيّة، والّتي قد اشار إليها علماء البلاغة قديما؛ إذ إنّهم ركّزوا على المتكلّم والسّامع؛ كونهما عنصرين أساسين في الحلقة التّخاطبيّة.

الصّعوبات: لقد صادف بحثنا في هذا الموضوع بعض الصّعوبات الّتي حاولنا جاهدين تخطّيها، كان أهمّها وسع الدّراسة في مجال التّداوليّة، وتشعّب أبوابها؛ بله تَنَاوُلَ العلاقة القائمة بين التّحليل التّداوليّ والدّرس البلاغيّ؛ لذا حاولنا قدر المستطاع حصر أهمّ القضايا وكذا صعوبة المصطلح في أمّات الكتب، وكذا صعوبة احتواء مفاهيم هذه الدّراسات المتعلّقة بالجانب البلاغيّ والتّداوليّ معا؛ بسبب توزّعها على مؤلّفات عديدة لأصحابها.

وفي الآخر لا يسعنا إلاّ إن نقول: إنّ هذا العمل يعدّ عملا متواضعا لا ندّعي فيه الكمال وبلوغ المرام، وإنّما هو بداية في مجال البحث اللّغويّ، الّذي يسعى للرّبط بين الحداثة والتّراث، وبخاصّة ما تعلّق بالقضايا البلاغيّة والنّحويّة؛ كونهما عمدتي الّدّرس اللّغويّ؛ لذا نرجو أن يكون فاتحة البحوث الآتية فيما بعد.

الفصلُ الأوّل: تحـديد المفاهيـم

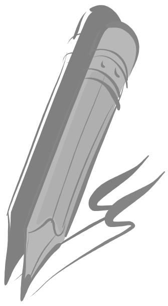

1. التّداوليّـــة ونشأتـــها

1.1. مفهوم التّداوليّة لغة واصطلاحا

2.1. نشأة التّداوليّة عند الغرب والعرب

3.1. قضايا التّحليل التّداوليّ

2. البلاغــة ونشأتهـــا

1.2. مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا

2.2. نشأة البلاغة عند العرب

3.2. قضايا الدّرس البلاغيّ

سنتناول في هذا الفصل أهمّ المفاهيم المدخليّة؛ حيث إنّنا فصّلنا في مسالة التّداوليّة في اللّغة والاصطلاح وكيف نشأت عند الغرب والعرب وأهمّ القضايا الّتي تناولتها التّداوليّة، وكذا الأمر حاصل في البلاغة العربيّة.

1.التّداوليّة ونشأتها

1.1. مفهوم التّداوليّة في اللّغة والاصطلاح:

– **لغة:** ورد مصطلح التّداوليّة في الجذر اللّغويّ بمعان متعدّدة في المعاجم العربيّة وقد تراودت في معظم معانيها للدّلالة على التّحوّل والتبدّل؛ فقد ورد في معجم لسان العرب لابن منظور: "تداولنا الأمر؛ أخذناه بالدّول وقالوا دواليك؛ أي: مداولة على الأمر ودالت الأيام؛ أي دارت، والله يداولها بين النّاس وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّة وهذه مرّة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاوناه فعمل هذا مرة وهذا مرّة"[1].

وأتى في معجم أساس البلاغة للزّمخشريّ (538هـ): "دول دالت له الدّولة، ودالت الأيام بكذا وأدال الله بني فلان من عدوّهم، جعل الكثرة لهم عليه ... وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر وأُديل المشركون على المسلمين يوم أحد...والله يداول الأيام بين النّاس مرّة لهم ومرّة عليهم... وتداولوا الشّيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينها"[2].

والأمر الملحوظ من المعاني الّتي يحملها الفعل"دول" من التّحوّل والتّبدل جارٍ بين طرفين أو أكثر؛ بحيث يقوم بينها هذا التبدل أو التحول أو التّفاعل، أضف أن صيغة " تداول" في معناها الصّرفي على وزن "تفاعل" والتي تدلّ على المشاركة؛ كونُها شُحنت باللاّم والّتي تسمّى: لامَ المشاركة والمطاوعة؛ لذا نجد عبد الرحمن طه يستعمل مصطلح (التّداول) للدّلالة على "النّقل" من خلال توصيفه للفعل "تداول"؛ حيث يقول: "تداول الناس كذا بينهم

---

[1] – محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، مادّة (دول)، ط3. بيروت: 1999 دار إحياء التّراث العربيّ، م11، ص252 فما بعدها.

[2] – جار الله الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج1 ص303.

يفيد معنى تناقله النّاس وأداروه بينهم، ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم النّقل والدوران مستعملان في نطاق اللّغة الملفوظة، كما هما مستعملان في نطاق اللّغة المحسوسة؛ فيقال: "نقل الكلام عن قائليه" بمعنى رواه عنه، ويقال: دار على الألسنة بمعنى جرى عليها... فالنّقل والدّوران يدلاّن في استخدامهما اللّغويّ على معنى التّواصل وفي استخدامهما التّجريبيّ على معنى الحركة بين الفاعلين؛ فيكون التّداول جامعا بين اثنين هما: التّواصل والتّفاعل، فمقتضى التّداول إذن يكون القول موصولا بالفعل"[1]. وما يكن أن نخلص إليه أنّ التّداوليّة تقوم على أطراف في عمليّة التّواصل، ومادام أنّه تمَّ بين ذالكم كان لزامًا أن يكون ثمّة تفاعلٌ تخاطبيّ بين هذه الأطراف، وهو واضح جليٌّ بيّن من قول (طه عبد الرّحمن)

– **اصطـلاحًا:** يرجع مفهوم مصطلح التّداوليّة إلى الفيلسوف "تشارلز موريس"؛ حيث قدّم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات؛ وذلك لمقال له ركّز فيه على مختلف التّخصّصات الّتي تعالج اللّغة (التّركيب والدّلالة والتّداوليّة) ليصل على أنّ " التّداوليّة جزء من السّيميائيّة الّتي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[2]. فالظّاهر من تعريف تشارلز أنّ التّداوليّة تعالج الظّواهر اللّغويّة وغير اللّغويّة؛ لأنّ السّيميائيّة علم يدرس العلامة، كما أنّها علم من اللّسانيات؛ ومن ثَمّ فالتّداوليّة تجاوزت الحقل اللّسانيّ إلى غيره من الحقول غير اللّسانيّة الأخرى.

ولعلّ هذا التّضارب هو الّذي جعل صعوبة في تحديد مفهوم شامل للتّداوليّة؛ لأنّ منطلقه قائم على التّنوّع في الخلفيّات الفكريّة، وتبعا لاختلاف تخصّصاتهم، ومن هؤلاء نجد فرانسيس جاك حين يعرف التّداوليّة بقوله: "تتطرّق التّداوليّة إلى اللّغة كظاهرة خَطابيّة وتواصليّة واجتماعيّة معًا "[3] واللاّفت للانتباه أنّ التّداوليّة عند فرانسيس تنطلق من اللّغة وما تحويه من ظواهرَ محيطةٍ بها خلال عمليّة التّخاطب والظّروف الاجتماعيّة والسّياقات

[1] – طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. دار البيضاء، المركز الثّقافي العربيّ، ص244.

[2] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، المغرب: 1986، مركز الإنماء القومي، ص12.

[3] – المرجع نفسه، ص12.

المتعدّدة. وأغراض المتكلّمين؛ لذا نجد (الجيلالي دلاش) يعرّفها:" تخصّص لسانيّ يدرس كيفيّة استخدام النّاس للأدلّة اللّغويّة في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث" [1].

– **اصطلاحًا:** يرجع مفهوم مصطلح التّداوليّة إلى الفيلسوف "تشارلز موريس"؛ حيث قدّم لها تعريفا في سياق تحديده للإطار العام لعلم العلامات؛ وذلك لمقال له ركّز فيه على مختلف التّخصّصات الّتي تعالج اللّغة (التّركيب والدّلالة والتّداوليّة) ليصل على أنّ " التّداوليّة جزء من السّيميائيّة الّتي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"[2]. فالظّاهر من تعريف تشارلز أنّ التّداوليّة تعالج الظّواهر اللّغويّة وغير اللّغويّة؛ لأنّ السّيميائيّة علم يدرس العلامة، كما أنّها علم من اللّسانيات؛ ومن ثمّ فالتّداوليّة تجاوزت الحقل اللّسانيّ إلى غيره من الحقول غير اللّسانيّة الأخرى.

ولعلّ هذا التّضارب هو الّذي جعل صعوبة في تحديد مفهوم شامل للتّداوليّة؛ لأنّ منطلقه قائم على التّنوّع في الخلفيّات الفكريّة، وتبعا لاختلاف تخصّصاتهم، ومن هؤلاء نجد (فرانسيس جاك) حين يعرف التّداوليّة بقوله: "تتطرّق التّداوليّة إلى اللّغة كظاهرة خَطابيّة وتواصليّة واجتماعيّة معًا "[3] واللاّفت للانتباه أنّ التّداوليّة عند فرانسيس تنطلق من اللّغة وما تحويه من ظواهرَ محيطةٍ بها خلال عمليّة التّخاطب والظّروف الاجتماعيّة والسّياقات المتعدّدة. وأغراض المتكلّمين؛ لذا نجد (الجيلالي دلاش) يعرّفها: "تخصّص لسانيّ يدرس كيفيّة استخدام النّاس للأدلّة اللّغويّة في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث" [4]. أمّا (طه عبد الرحمان) فقد ركّز نظرته

---

[1] – محمد يحياتن، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، الجزائر، د.ط. الجزائر: 1992: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص1.

[2] – فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، المغرب: 1986، مركز الإنماء القومي، ص12.

[3] – المرجع نفسه، ص12.

[4] – محمد يحياتن، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، ص1.

للتّداوليّة على قضيتي التّواصل والتّفاعل التّخاطبيّ إذ يقول: "ما كان مظهرا من مظاهر التّواصل والتّفاعل بين صانعي التّراث من عامّة النّاس وخاصتهم[1].

إذًا فالتّداوليّة في أبسط تعريفها ممّا سبق ذكره هي" ذلك العلم الّذي يدرس التّفاعل التّخاطبيّ إلى جانب الظّروف الاجتماعيّة المحيطة، والسّياق الّذي ورد فيه مع مراعاة الأغراض الكلاميّة.

2.1. نشأة التّداوليّة عند الغرب والعرب: ظهرت التّداوليّة كمفهوم في الدّراسات اللّغويّة الغربيّة ي بادئ أمرها، ثمّ توالى ظهورها من حيث الإرهاصات في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم.

1.2.1. عند الغرب: تشكّل التّداوليّة درسا جديدا وغزيرا؛ كونه انبثق من الفكر الفلسفيّ للّغة ومن بعد ذلك عرج يتبنى أدوات جديدة تسعى من خلالها لتحقيق العمليّة التّواصليّة أثناء التّفاعل التّخاطبيّ.

وقد بدأت التّداوليّة على يد (سقراط) ثم خلَفه خلَف آخر وهو(أرسطو) وهي حين ذاك مرتبطة ارتباطا وشيجا بالنّظريّة الفلسفيّة، أضف أنّ التّداوليّة تسعى لحلّ ما لم تسعَ علوم أخرى لحلّه؛ كالفونولوجيا والتّركيب والدّلالة، ونجد (كارناب) يعترف بقاعديّة وأصالة التّداوليّة إذ يقول: "إنّها قاعدة اللّسانيّات"[2].

لذا نجد التّداوليّة ارتبطت بداياتها على يد الفيلسوف والسّيميائيّ (تشارلز سندرس بيرس) حيث ارتبطت عنده التّداوليّة" بالمنطق ثُمّ بالسّيميوطيقا"[3] ناهيك أنّها أُرْدِفت بالمنهج المعرفيّ والعلميّ فقد انبثقت الإرهاصات الأولى للتّداوليّة في المقال الّذي نشره بيرس عام 1878م الموسوم بـ: "كيف نجعل أفكارنا واضحة؟ "حيث تناول أهميّة الفكرة بمعناها، ودرس

---

[1] – طه عبد الرحمان، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ص244.

[2] – عبد الهادي بن ظافر الشّهيري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1. بيروت:2004، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص23.

[3] – نعمان بوقرّة، المدارس اللّسانيّة المعاصرة، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة الآداب، ص198.

حينئذ الدّليل، وعلّل إدراكه بواسطة التّفاعل الّذي يحدّث بين الذّوات والنّشاط السّيميائيّ؛ حيث ربطها بالواقع الاجتماعيّ "إنّ الواقع المدلول عليه يفترض تجرِبة إنسانيّة مبنيّة لا على ما هو فرديّ؛ بل على ما هو اجتماعيّ" [1] فقد اختلف مفهوم (بيرس) للتّداوليّة بتطوّر مراحل فكره؛ فقد انطلق من التّساؤل الّذي أوجس في نفسه، وما دام أنّ (بيرس) من روّاد علم العلامات؛ فلا غَروَ إذًا أن يهتمّ ويغتمّ بالإشارة في دراسته للتّداوليّة،" كما أنّه بحث في الطّرق الّتي بواسطتها يتمّ الاتّصال بين الأفراد، وجعلها نظريّة؛ ليعتبر من خلال ذلك التّداوليّة فرعا من السّيميائيّات؛ وذلك في ما كتبه وعبر عنه في تلخيصه لإطارها العامّ؛ وذلك أنّ اللّسانيّات المتداولة تفترض كلاًّ من الدّراسة التّركيبيّة والدّلاليّة"[2].

إذًا فالتّداوليّة عند (بيرس) قائمة على آليّة الاتّصال مع مراعاة الواقع الاجتماعيّ، ومن ثَمّ إذا حدّدنا التّداوليّة أمكننا– ولا ريب– تحديد العلامة اللّسانيّة.

والأمر نفسُه نلمحه في دراسة (شارل موريس) (charles Morris) وهو من مؤسّسي (علم العلامات) حيث أبَان بأنّ التّداوليّة جزء من السّيميائيّة حينما فصل بين ثلاثة فروع لعلم العلامات وهي: "علم التّراكيب وعلم الدّلالة وعلم التّداوليّة"[3] فالعلامة لها علاقة بالّذي يستعملها، ومن ثَمّ فهناك تواصلٌ وتفاعلٌ من خلال تلك العلامة من لدن جماعة معيّنة، فلا بدّ أن نقرّ بأنّ العلاقة بين التّداوليّة والعلامة علاقة تكامليّة.

---

[1] – نعمان بوقرّة، المدارس اللّسانيّة المعاصرة، ص198.

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ط1. مصر: 2002، دار المعرفة الجامعيّة، ص41.

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيّات التّداوليّة، تر: محمد يحياتن، الجزائر: 1986، ديوان المطبوعات الجامعيّة ص18 فما بعدها.

وإذا عرّجنا برهة من الزّمن نجد عالما آخر تأثّر بالفلسفة والمنطق وهو" فينجنشتاين"؛ إذ به يسعى هذا العالم لإيجاد لغة مثاليّة تتناسب والفكر الفلسفيّ، وقد اعتمدت هذه الفلسفة على ثلاثة مفاهيمَ أساسيّة[1]:

✓ **الدَّلالة:** وقد فرّق بين الجملة والقول وجعل الجملة أقلّ اتساعا؛

✓ **القاعدة:** وهي مجموعة من المثل الصّالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلّمين والّتي تسمح بتنويع النّشاط اللّغويّ وهي القاعدة النّحويّة الصّحيحة في التّرتيب والاستعمال؛

✓ **الألعاب اللغوية:** إنّه مفهوم لا ينفصل عن مفهومي القاعدة والدّلالة، وهي في نظره شكل من أشكال الحياة، فقد تنوّع النّشاط اللّغويّ، وتعدّدت الطّرائق في استخدام الجملة كالشّكر والتّحية، ولكلّ جملة معنى في سياق محدد "فالمعنى عنده هو الاستعمال"[2] وعليه فإنّ (فنتجشتاين) يركّز على مبدإ الاستعمال في المجال التّداوليّ؛ وذلك للأهميّة الّتي يوليها هذا المبدأ في عمليّة التّواصل، وكأنّه بهذا المبدأ يرشدنا إلى ما يُعْرَف في بلاغتنا العربيّة (بالمقام أو مقتضى الحال" بكلّ متعلّقاته وصيغه التّركيبيّة والبلاغيّة خاصّة.

ومِنْ ذا وذاك بدأت التّداوليّة تستوي على نضجها؛ وتشتدّ بتطوّرها على يد (أوستين) هذا العالم الّذي أنكر نُكرانا بيّنا قضيّة اللّغة ما هي إلاّ أداةٌ رمزيّةٌ للواقع، ووصف حاله" فقد أنكر "أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الإخباريّة هي وصف حال الوقائع وصفا إمّا يكون صادقا أو كاذبا وأطلق عليه المغالطة الوصفيّة"[3] ممّا جعله يميّز بين نوعين من العبارات الّتي تكون أفعالا منجزة؛ فالأولى: تخبر عن وقائع العالم الخارجيّ، ويمكن الحكم عليها

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص43.

[2] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص22.

[3] – المرجع نفسه، ص22.

بالصّدق أو الكذب، والثّانية: تنجز بها أفعالا فهي لا تحتمل صدقا أو كذبا؛ لذا يعدّ مؤسّس "نظريّة أفعال الكلام"، ويمكن تلخيص فكره في نقطتين اثنتين[1]:

✓النّقطة الأولى: تتمثّل في رفضه ثنائيّة الكذب والصّدق؛

✓النّقطة الثّانية: تتمثّل في إقراره بأنّ كلّ قول عبارة عن عمل، فنظريّة أفعال الكلام تؤكّد على أنّ كلّ ملفوظ يخفي بعدا كلاميّا؛ أي الفعل الّذي تشكّله واقعة الكلام بالذّات؛ فنحن حينما نستخدم أمرا لا نتحدّث بجملة تتضمّن أمرا فحسب؛ بل تصدر أمرا، وهنا نقوم بالفعل، وقد ميّز (أوستين) بين نوعين من الأفعال اللّغويّة:

✓**أفعال إخباريّة:** تتمثّل في جملة من الوقائع الخارجيّة الّتي يُحْكَمُ عليها بمعيار الصّدق والكذب "ويلخّص (أوستين) وجود جملة وصفيّة إثباتيّة أو تقريريّة يمكن أن تكون كاذبة وصادقة"[2] كما أشار كذلك إلى وجود" جهل ذوات نمط خاصّ لا يمكن أن يجريَ عليها هذا المعيار"[3]. ومن ثمّ فالأفعال الإخباريّة إنّما تقوم على حقيقتي الصّدق والكذب. والّتي من خلالها يكون الخبر من خلالها تقريريّا أو إثباتيا.

1. أفعال أدائيّة/ إنشائيّة: وهي أفعال لا تصف الواقع ويحكم عليها بالمعيار الثّاني وهي النّجاح والتّوفيق أو الإخفاق، ويُسمّي (أوستين) هذه الأقوال الإنشائيّة على عكس" الزّمرة الأولى[4] وقد نفى وصفها بالصّدق والكذب، وأكّد أنّ هذه الأقوال قد تنجح أو قد تخفق أنّها تستجيب لمقتضى الحال أوّلا[5] لذا نجده وضع شروطا لتحقيق التّوفيق وهي نوعان:

1.1. الشّروط التّكوينيّة: وهي ضروريّة لتحقيق الفعل الأدائي وتتمثّل في:

- وجود إجراء عرفيّ مقبول، أو أثر عرفيّ مقبول كالزّواج والطّلاق؛

---

[1] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص22.

[2] – المرجع نفسه، ص22.

[3] – المرجع نفسه، ص22.

[4] – المرجع نفسه، ص22.

[5] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص44 فما بعدها.

– أن يتضّمن الإجراء نطق كلمات محدّدة من طرف أناس معيّنين في ظروف معيّنة، مثلا في الزّواج يشترط التّلفظ بكلمات من مثل: "زوّجني ابنتك"؛

– أن يكون النّاس مؤهّلين لتنفيذ هذا الإجراء مثل: الشّروط الواجب توفّرها في الزّوجين كالبلوغ؛

– أن يكون التّنفيذ كاملا، فعقد البيع لا يتمّ إلا من خلال تأكيد كلّ من البائع والمشتري على المسألة بذكر الاستعمالات اللّغويّة المناسبة[1].

2.1. الشّروط القياسيّة: وهي ليست ضروريّة مثل الشّروط الملائمة؛ لأنّ الفعل يتمّ وإن لم يوفّر القول؛ لكن حضور هذه الشّروط لازم للحكم على الفعل بالتّوفيق أو عدمه وهذه الشّروط تتلخّص في ما يلي:

– ضرورة كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره و مشاعره ونواياه؛ فإذا قلت لشخصك: أهنّئك لهذه المناسبة السّعيدة" وأنت في قرارة نفسك لا تشعر بذلك؛ بل بنقيضه فقد أسأت فعل الأداء؛

– أن يلتزم القائل بما يقول فعلا؛ فإذا قلت لشخص: أرحّب بك" ثمّ سلكت سلوكا غير مرحّب فقد أسأت أداء الفعل، ولمّا اتّضح لأوستين أنّ كثيرا من الأفعال الإخباريّة تقوم بوظيفة الأفعال الأدائيّة رُغم ما بذله أوستين من جهد في التّمييز بين الأفعال الأدائيّة والإخباريّة، فقد ظلّ يرجع النّظر في هذا التّقسيم حتّى تتبيّن له في النّهاية أنّ الحدود بين هذين النّوعين من الأفعال لا تزال غير واضحة فرجع عودا إلى السّؤال: كيف ننجز أفعالا حين ننطق أقوالا؟[2] فمثلا قولنا: "أنا عطشان" فهي في الحقيقة هي فعل إخباريّ؛ لكنّه يؤدّي وظيفة الأفعال الأدائيّة؛ لأنها تؤدّي معنى الطّلب؛ أي: "أحضر لي كوب ماء" وفي محاولته للإجابة عن التّساؤل المطروح رأى أنّ الفعل الكلاميّ مركّب من ثلاثة أفعال تعدّ جوانب

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[2] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص24.

مختلفة في فعل كلاميّ واحد" يحتوي الفعل اللّغويّ على ثلاثة أفعال تشكّل كيانا واحدا، علمًا بأنّ هذه الأفعال الثّلاثة يقع حدوثها في وقت واحد"[1] فهي أفعال لا ينفصل جانب من جوانبها عن الآخر إلاّ في الدّراسة وهي:

الفعل اللّفظيّ: وله ثلاثةُ جوانبَ:

- الفعل الصّوتيّ: ويتمثّل في التّلفظ أي: إنتاج أصوات أو قرع وهو ما يتألّف من أصوات لغويّة مفهومة في تركيب إسناديّ صحيح له معنى؛
- الفعل التّبليغيّ: الكلمة لها صورة صوتيّة وتنتمي إلى لغة محدّدة، وتخضع لقواعدَ نحويّة؛
- الفعل الخطابيّ: وهو الّذي يجعل لتلك الكلمات دلالات معيّنة.

ب.الفعل الإنجازيّ الغرضيّ: وهو ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من معنى إضافيّ ويصطلح عليه (الجيلالي دلاّش) "بالفعل الإنشائي"[2] ويقصد به "ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من وظيفة في الاستعمال كالوعد والتّحذير والنّصح... الخ"[3].

وتجدر الإشارة أنّ ما ذهب إليه أوستين يتقاطع مع الدّرس البلاغيّ، وهو ما يُعرف "بالأغراض البلاغيّة" والّتي مُفادها قصديّة المتكلّم، وما يريد أن يرد إليه من مقصد منشود.

ج. الفعل التّأثيريّ: وهو أثر الفعل الّذي يصدر من المتلقّي أو السّامع، ويقصد به الأثر الّذي يحدثه الفعل الإنجازيّ في السّامع[4]، أو المخاطب سواء بكلّ أنواع التّأثير وهذا ما أشار غليه أوستين: " حيث إنّ المتكلّم يحدث في السّامع تأثيرا على كلّ المستويات هذا هو الفعل التّأثيريّ"[5] والظّاهر من قول أوستين أنّ الفعل الإنجازيّ والتّأثيريّ هما محورا التّحليل التّداوليّ؛ والغرض من ذلك لكونهما متعلقان بمقصد المتكلم وكيفية التّأثير في السّامع

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[2] – المرجع نفسه، ص45.

[3] – المرجع نفسه، ص46.

[4] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25.

[5] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص46

والمتلقّي، فأضحت نظريّةً قائمةً بذاتها؛ وتسمّى" نظريّةَ الأفعال الإنجازيّة أو النّظرية الإنجازيّة.

وبعد المجهودات الّتي حلّ بها أوستين في التّحليل التّداوليّ والمبادئ الّتي أرساها من خلال نظريّة الأفعال الإنجازيّة، يأتي العالم "سيرل" ليكمل مسار أوستين وينطلق منه من هذا المجهود الزّاخر ليحكم الأسس المنهجيّة؛ فسيرل" بعد استفادته من دروس أستاذه أوستين اقترح بعض التّعديلات وطوّر نظريّة الأفعال اللّغويّة، ويمكن أن نلخص جهود سيرل في النُّقاط الآتية[1]:

1. نَصَّ (سيرل) على أنّ الفعل الإنجازيّ هو الوَحدة الصّغرى للاتّصال اللّغويّ، وأنّ للقوّة الإنجازيّة دليلا يسمّى: "دليل القوّة الإنجازيّة" ويبيّن أنّ الفعل الإنجازيّ الذي يؤدّيه المتكلّم بنطقه لجملة معيّنة يكون باستعماله لصيغة معيّنة تدلّ على دلالة معيّنة كالأمر والنّهي والتنغيم؛

2. الفعل الكلاميّ عند مرتبط بالعرف اللّغويّ والاجتماعيّ، وهو أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم؛

3. طوّر سيرل شروط الملائمة، وجعلها أربعة على التّوالي:

✓ **شرط المحتوى القضويّ:** وهو الّذي يقتضي فعلا في المستقبل يطلب من المخاطب كفعل الوعد؛

✓ **الشّرط التّمهيديّ:** يتحقّق الشّرط إذا كان المخاطَب قادرا على إنجاز الفعل، والمتكلّم على يقين القدرة؛

✓ **شرط الإخلاص:** يتحقّق إذا كان المتكلّم مخلصا في أدائه الفعل؛ فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنّه قادر على فعل ما لا يستطيع؛

[1] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25 فما بعدها.

✓ **الشّرط الأساسيّ:** ويتحقّق من خلال محاولة المتكلّم التّأثير في السّامع للقيام بالفعل وإنجازه حقّا.

4.قسّم سيرل الأفعال الكلاميّة إلى: أفعال مباشرة وغير مباشرة[1]:

أ. **أفعال مباشرة:** انطلق سيرل من مبدأ فلاسفة اللّغة العاديّة القائل:" إنّ القول هو العمل"[2] وذلك كون القول سلوك اجتماعيّ، وهذا يعني إنجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه وهي: (فعل القول، وفعل فعل الإسناد، وفعل الإنشاء، وفعل التّأثير) فأمّا فعل القول؛ فهو الّذي يتمثّل في التّلفّظ بكلمات وجمل ذات بنى تركيبيّة وصرفيّة ونحويّة؛ أمّا فعل الإسناد؛ فهو الّذي يقوم بربط صلة المرسل والمرسل إليه؛ وأمّا فعل الإنشاء، وهو القصد المعبّر عنه القول الّذي يكون تحذيرا أو تهديدا أو وعدا أو وعيدا أو أمرا، وأمّا فعل التّأثير، فيكمن في محاولة المتكلّم التّأثير على السّامع ولكن دون أن تنسى دور المستمع الّذي يريد الوصول على مقاصد المتكلّم باعتماده على جميع العناصر المفضية للتّواصل؛ فالفعل المباشر عند سيرل:" هي الأقوال الّتي تتوفّر على تطابق تامّ بين معنى الجملة ومعنى القول"[3] أو تطابق المعنى والقصد.

أ- **الأفعال غير المباشرة:** فيها ينتقل المعنى الحقيقيّ على المعنى المجازيّ أو يعرف في البلاغة العربيّة بالصّور البيانيّة كالاستعارة والكناية والمجاز بنوعيه المجازيّ والعقليّ؛ إذ "تجيز المستمع من الانتقال من المعنى الحقيقيّ إلى المعنى الّذي يسنده المتكلّم إلى قوله"[4].

وقد عمل على تطوير نظريّة أفعال الكلاميّة، وأضاف إلى ما جاء به (أوستين) أفكارا مهمّة وقيّمة، وقد قدّم لها تصنيفا جديدا وبديلا يقوم على أسس منهجيّة، وهي: (الغرض الإنجازيّ واتجاه المطابقة وشرط الإخلاص)[1].

---

[1] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص29.

[2] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49.

[3] – المرجع نفسه، ص49 فما بعدها.

[4] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، ص29.

1.2.1.عند العرب: سبق وأن أشرنا أنّ التّحليل التّداوليّ ركّز في دراسته على الاستعمال، والمقصديّة التّلفظيّة بين المتكلّمين؛ وهذا الأمر نفسه مبيّن في الدّراسة العربيّة وبخاصّة الدّرس البلاغيّ منها؛ كونه اهتمّ بالاستعمال، ومقاماته من خلال منطلق أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة يتواصل بها بين بني البشر؛ ومن ثَمّ لا غرو أن نجد تقاطعا بين هذين العلمين؛ من حيث المفاهيمُ والأسس؛ فإذا كانت البلاغة تراعي مقتضى الحال أثناء استعمال اللّغة من لَدُن المتكلّم؛ فكذلك التّداولية "هي مذهب لسانيّ يدرس علاقة النّشاط اللّغويّ بمستعمليه، وطرق وكيفيّات استخدام العلامات اللّغويّة بنجاح، والسّياقات والطّبقات المقاميّة المختلفة الّتي ينجر ضمنها الخطاب"[2]. فمن خلال ربّما هذين اللّمحتين دالتين يمكننا أن نقول: إنّ ثمّة شذرات وبعض اللّمحات الّتي أسهم فيها علماؤنا النّحاريرُ الأوائلُ فالدّراس لهذا العلم الحديث بكلّ رويّة وتُؤدة وتمعّن سيدرك أنّ أيدي الجهابذة منغمسة في الموروث البلاغيّ قد أشارت له، وعُنِيَت به أيّما عناية؛ لذا يرى الباحث (مسعود صحراويّ) "أن استثماره؛ أي التّحليل التّداوليّ في قراءة الإنتاج العلميّ لعلمائنا القدامى سيُسهم أيضا في اكتشاف، وتثمين جوانب من جهود الجبارة الّتي بذلها أولئك العلماء الأجلاّء"[3].

ونحن إذا ما أردنا أنْ نبحث في جذور التّداوليّة في الدّرس البلاغيّ لسوف ننطلق من التّعريف الّذي ورده علماؤنا للبلاغة؛ يقول الزّمخشريّ في أساس البلاغة:" بلغ الرّجل بلاغة؛ فهو بليغ، وتبالغ في كلامه تعاطى البلاغة وليس من أهلها"[4].وعليه فالبلاغة ههنا الوصول إلى المعنى المقصود والمراد المنشود مع إبلاغه، وقد أشار إليه أبو هلال العسكري (395هـ) بصريح القول:" البلاغة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري، وبلغ الشّيء منتهاه والمبالغة في الشّيء الانتهاء إلى غايته؛ فسمّيت البلاغة بلاغة؛ لأنّها تنتهي المعنى

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49.

[2] – مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربي) ط1. بيروت:2005، دار الطليعة، ص5.

[3] – المرجع نفسه، ص6.

[4] – جار الله الزّمخشري، أساس البلاغة، مادة (بلغ).

إلى قلب السّامع فيفهمه"[1]؛ فتعريف أبي هلال العسكريّ جامع ما بين إيصال المعنى، وما بين وظيفة البلاغة؛ وهي إفادة السّامع وفَهمِه، ومن هنا ينتج لنا من البلاغة إبلاغ وتبليغ؛ ودليل ذلك حين عرّف البلاغة بتعريفها الاصطلاحي:" كلّ ما تبلغ به المعنى قلب السّامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن"[2].

وإنّ المتأمّل في هذا التّعريف يلمح أنّ المبدأ الّذي أقام عليه (أبو هلال العسكريّ) تعريفه قائم على عنصرين اثنين هما (السّامع والمتكلّم) وهما طرفا الحلقة التّخاطبيّة والعمليّة التّواصليّة.

ومن القضايا التّداوليّة الّتي بثثت في دراسة القدماء قضيّة "التّواصل" والّتي قد كان منطلقها الأساس والرّئيس في تعريف اللّغة عند القدماء؛ فقد عرّف ابن جنّي (392هـ) اللّغة بقوله: "أمّا حدّها فأصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[3] فقد ركّز (ابن جنّي) على القوم؛ أي: الجماعة، وهي صفة بارزة في التّواصل؛ ومن ثَمَّ عمليّة التّبليغ قائمة بينهم لا محالة. والغرض منها هو التّبليغ وتأدية الأغراض والمآرب، وعليه فيتكوّن لنا من هذا التّواصل عنصران أساسان هما: المرسل والمرسل إليه/ المتكلّم والسّامع.

والأمر ذاتُه عند (ابن سنان الخفاجيّ) حيث نظر للّغة على أنّها تحوي على عمليّة تبليغيّة، لذا عدّها شرطا أساسًا في البلاغة لا تنخرم ولا تنفصم ولا تنفصل عنه البتة؛ حيث يقول: "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام ظاهرا جليّا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه، وتأمّل لفهمه والدّليل على صحة ما ذهبنا إليه أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما احْتِيج ليعبّر النّاس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني الّتي في نفوسهم"[4].وكما سبق وأن أشرت فقضيّة التّواصل عند العرب لقيت حظّها الأوفر من الدّراسة؛ كونها تعلّقت

---

[1] – أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين، تح: مفيد قميحة، ط2. بيروت:1989، دار الكتب العلميّة، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ص19.

[3] – عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ص33.

[4] – ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ط1. بيروت: 1982، دار الكتب العلميّة، ص220 فما بعدها.

بعنصرين مهمّين في العمليّة التّواصليّة(المتكلّم والسّامع) وعليهما ركّز الخفاجيّ، شريطة ألاّ يكون الكلام القائم بينهما عَبَثا، فلابدّ من توافر عنصر الإفهام والإبلاغ، وإلاّ أضحى الكلامُ ضربًا من الهذرمة والحذلقة الّتي لا جدوى منها، يقول (محمّد بوعمامة): "وهكذا نجد أنّ حاجة الإنسان إلى اللّغة شرط من شروط تواصله مع الآخرين"[1].

والجدير بالذّكر أنّ التّواصل عند قدماء العرب انبرى من تعريفهم للبلاغة؛ وهذا يدلّ على أنّه كلّما وردت البلاغة ذروتها من الإبلاغ والتّبليغ، كلما ائتلق وائتلف التّواصل قمّة الإفهام والإمتاع يقول أبو يعقوب السّكاكي في تعريفه للبلاغة، وكيفيّة بناء التّواصل عليها:" هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفيه خواص التّركيب حقها"[2].

ومن البلاغيّين الّذين بَنَوا رواسيَ التّواصل وحدّدوا عناصره (الجاحظ) وهو في خضمّ الحديث عن البيان في المعاني؛ إذ يقول: "والبيان اسم جامع لكلّ شيء كشف لك عن قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضّمير؛ حتى يفضي السّامع إلى حقيقته، ويهجم على حصوله كائنا ما كان ذلك البيان ومن أيِّ جنسٍ كان ذلك الدّليل؛ لأنّ مدار الأمر والغاية التيّ يجري عليها القائل والسّامع؛ إنّما هو الفهم والإفهام؛ فبأيِّ شيء بلغت، وأوضحت عن المعنى؛ فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[3]؛ فالجاحظ من خلال متنه يبيّن لنا عناصر العمليّة التّواصليّة وهي (المتكلّم والسّامع والرّسالة والشّفرة).

لكنِ (الجاحظُ) ما كان حسبه هذا وكفى، وإنّما راح يُخرج التّواصل من المؤتلف ذات المنطوق إلى دائرة يّتسع لها المعنى من كلّ جوانبه؛ فراح يعدّها بخمس عدّا بقوله:" جميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياءَ، لا تنقص ولا تزيد، أوّلها

1 – محمد بوعمامة، اللّغة والفكر والمعنى، العدد4، يناير2007، مجلة البحوث والدّراسات الجامعيّة المركز الجامعي بالوادي، ص236.

2 – السّكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، ط2. بيروت لبنان:1983، دار الكتب العلمية. ص415.

3 – الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي، ج1، ص76.

اللّفظ ثم الإشارة ثم الخطّ ثم الحال الّتي تسمّى: نصبةً"[1]. فالتّواصل ممّا هو جليّ عند الجاحظ ليس منوطا بالمنطوق فقط؛ بل الكتابة والّتي عبّر عنها "بالخط"، أضف الإشارة والحال القائم على التّأمّل.

وعليه فكلّ ما أتى به "الجاحظ" من عناصرَ تواصليّةٍ مطروقة عند معاصريه؛ فالرّسالة مثلا هي الخبر الّذي يتمّ نقله بيم المتكلّم والسّامع، والّذي عُرف عند علمائنا البلاغيين باسم" المقام/ مقتضى الحال" وهذا ما أدلى به السّكاكيّ حين قال: "لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكّر يباين قام الشّكاية، ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية وارتفاع شّأن الكلام من باب الحسن والقَبول وانحطاطه في ذلك بحَسَب مصادفة الكلام لما يليق به وهو ما نسمّيه: مقتضى الحال"[2].

وممّا نخلص إليه أن التّواصل عمليّة بلاغيّة إبلاغيّة لقيت حظها من الدّراسة عند العرب كونها وسيلة المهمّة بين المتكلّم والسّامع؛ فحيثما تمّ الإبلاغ والإفهام والإمتاع، فلا شكّ ولا ريب قد وصلنا إلى ذروة التّواصل ومن بَعْدُ التّفاعل التّخاطبيّ.

ومن القضايا التّداوليّة الأخرى الّتي ارتكز عليها الدّرس البلاغيّ القديم "قضيّة السّياق"؛ هذه القضيّة العظيمة في كلّ الدّراسات اللّغويّة وبخاصة في النّظريّة السّياقيّة، لكن نحن ما يهمّنا هو كيف عولج موضوع السياق عند علماء العرب وبخاصة في البلاغة.

إنّ المتمعّن في كتب الأوّلين ليجد أنّ فكرة السّياق دارت في صحيفة جلّ العلماء باسم "المقام/ مقتضى الحال" وهو تابع دونما أيّ شكّ إلى"علم المعاني" يقول التّهانويّ:" والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الدّاعي إلى المتكلّم على وجه مخصوص؛ أي الدّاعي إلى أن يعتبر مع الكلام الّذي يؤدّى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسمّاة بمقتضى الحال؛ مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتّأكيد مقتضاها ...

[1] – الجاحظ، البيان والتّبيين، ج1، ص76.

[2] – السّكاكي، مفتاح العلوم، ص 168 فما بعدها.

وعلى هذا النّحو قولهم: علم المعاني علم يُعْرف به أحوال التّلفّظ العربيّ الّتي بها يطابق اللّفظ مقتضى الحال؛ أي يطابق صفة مقتضى الحال؛ وهذا هو المطابق بعبارات القوم؛ حيث يجعلون الحذف والذّكر إلى غير ذلك معلّلة بالأحوال"[1] فقول التّهانويّ يدلّ على أنّ المتكلّم لا بدّ أن يكون عارفا بحال السّامع؛ وفي أيّ مرتبة من البلاغة الكلاميّة يستوي؛ لأنّه إذا لم يراعِ ذلك، فليس من البلاغة في شيء، أضف أنّه أخلّ بشرط المقام والمقال؛ فالقاعدة تقول: "لكلِّ مقامٍ مقالٌ"؛ لذا نجد البلاغيّين أُولُوه اهتمامًا عظيمًا، وعنايةً فائقةً؛ فما كان ذلك في الجملة وحسب بل في الكلمة ذاتِها وبخاصّة إذا قُرِنت بسياقها ومُقامها؛ يقول الباحث تمّام حسّان: "ولقد كان البلاغيّون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدّمين ألف سنة تقريبا على زمانهم؛ لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميّزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن من الكشوف الّتي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللّغة"[2].

إذًا فقضيّة السّياق / المقام هي الّتي تحدّد المعنى المرجوّ؛ فبدونه سنقع في خيبة المعنى؛ ومن ثمّ عملية التّواصل ستكون على حرف من النّقص المعنويّ، وإتلاف في الغرض المنشود؛ وعليه القصديّة بالنّسبة للسّامع لن تتمّ؛ ويعدّ حينها الكلام إمّا مقبولا وحسنا، وإمّا مردودا ومرفوضا.

وهذا ما صرّح به (السّكاكيّ) في باب "الحسن والقَبول"، وما يأتلف بمقتضى الحال" إذ يقول: "فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم؛ فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك؛ فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضَعفا وقوّة، وإذا كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه؛ فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة؛ فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب،

1- التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج. ط1. بيروت:1992، مكتبة لبنان ناشرون، ج1، ص616 فما بعدها.

2 – تمّام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط4.القاهرة:2004، عالم الكتب، ص337.

وكذا عن كان ترك المسند؛ فحسن الكلام وورده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصا بشيء من التّخصيصات؛ فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرُها"[1].

ولعلّنا إذا أمعنّا التّدبّر في قول السّكاكيّ لنجد أنّ فكرة مقتضى الحال عنده منوطة ومرتبطة بأنماط عدّة من الفنون الكلاميّة في علم المعاني كالحذف والذّكر والتّقديم والتّأخير والإيجاز والإطناب وهذه كلّها من خصائص التّركيب الّذي يعطي نفسا للمعنى؛ وبها تتحقق المقصديّة الإبلاغيّة بين طرفي التّواصل في سياق معيّن؛ غير أنّ السّكاكيّ في مقولته الآنفة الذّكر أشار على ما هو أدقّ من مقتضى الحال وهو" اعتبار المناسب" الّذي يحقق الغاية والهدف المعيّن و الحاجة المرجوّة، والمنطلق نفسه في التّحليل التّداوليّ فقد أكّد (فرنسوا لاترافيري) على هذا حيث يقول:" استعمال اللّغة من منظور تداوليّة غائيّ فالتّكلم يتمّ لتحقيق غاية ما، أو هدف معيّن أو إشباع حاجة محدّدة، أو الحصول على فائدة؛ فلذا تستعمل اللّغة للأغراض والمقاصد والمآرب ذاتها بصفة فعليّة، وعمليّة في سياقات مختلفة ومقامات متباينة"[2].

3.1. قضايا التّحليل التّداوليّ: تناولت التّداوليّة قضايا مختلفة شأنها في ذلك شأن أيّ علم له أسسٌ وقواعدُ ومفاهيمُ وقضايا يتناولها؛ غير أنّ هذه القضايا تتطوّر بين جيل وجيل؛ وليس ذلك بعزيز على التّحليل التّداوليّ، والآن سأخطّ على أهمّ القضايا الّتي تحيط بالموضوع، وتخدم ما نحن بصدده:

1.3.1. نظريّة الأفعال الكلاميّة: من القضايا المهمّة في التّحليل التّداوليّ قضيّة الأفعال الكلاميّة هذه النّظريّة الّتي ظهرت في بادئ أمرها على يد (أوستين) ومن بعد ذلك تمّ تطويرها تلميذه (سيرل) وسأوجز تقسيمها على النّحو الآتيّ:[3]

---

[1] – السّكاكيّ، مفتاح العلوم، ص256 فما بعدها.

[2] – محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها، د.ط. الكويت:2000، عالم الفكر، ص30.

[3] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49

✓الإخباريّات: والغرض الإنجازيّ فيها وصف المتكلّم واقعة معّينة من قضيّة وأفعال الصّنف تتحمل الصّدق والكذب؛

✓التّوجيهات: وهي محاولة المتكلّم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معيّن والأساس الثّانيّ يكمن في الانتقال من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيها يتمّ في الرّغبة الصّادقة والإرادة الحقيقيّة ومن أمثلته: النّصح والأمر والاستعطاف؛

✓ الإشاريّات: وقد اهتمّ بها علماء العربيّة قديما، وهو ما يعرف بأدوات الرّبط؛ فهي عبارة عن جوانب نحويّة وصرفيّة، وقد اهتمّ به علماء التّداوليّة؛ حيث عدّوا" النّص يتألّف من عدد ما من العناصر تقيم في ما بينها شبكة من العلاقات الدّاخليّة الّتي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتّماسك بين تلك العناصر، وتسهم الرّوابط التّركيبيّة والرّوابط الزّمنيّة والرّوابط الإحاليّة في تحقيقها"[1]. وهي وَحْدات لغويّة تتواجد في جميع لغات العالم. وهي خمسة أنواع[2]:

أ. **الإشاريّات الشّخصيّة:** وهي تمثّل الضّمائر الدّالة على المتكلّم والمخاطب، سواء أكانت متّصلة أم منفصلة؛

ب. **الافتراض السّابق:** إنّ اللّغة مجموعة رموزٌ وإحالاتٌ مرجعيّة ينطلق الأفراد من معطيات أساسيّة معترف بها لا يصرّح[3] بها المتكلّمون؛ وإنّما تشكّل خلفيّة التّبليغ الضّروريّة لنجاح العمليّة التّبليغيّة؛ فقولنا: كيف حال زوجتك وأولادك؟ يفترض مسبقا أن يكون المسؤول عنده أبناء وزوجة وأنّ السّائل له علاقة حميميّة مع المسؤول؛

ت. **الاستلزام الحواريّ:** هو من أهمّ عناصر وقضايا التّحليل التّداوليّ؛ "لأنّه ألصقها بطبيعة البحث فيه وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدّرس الدّلاليّ"[4]. ولقد كانت بداية البحث

---

[1] – سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، القاهرة: 2005، ص94.

[2] –محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص17.

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص34.

[4] – المرجع نفسه، ص35.

في قضيّة الاستلزام الحواريّ مع المحاضرات الّتي دعا (جرايس) إلى إلقائها في جامعة هارفارد عام 1968م[1]. وعلى الرُّغم من أنّ أفكاره لم تكن متماسكة فقد أضحى عمله واحدا من أهمّ النّظريّات في البحث التّداوليّ؛ فقد اكتشف (جرايس) أنّ النّاس في حواراتهم قد يقصدون فعلا ما يقولون؛ وقد يتجاوز قصدهم أكثر مما يقولون، وقد يكون ما يقولونه نقيضا لما يقصدون فنشأت بذلك فكرة الاستلزام الحواريّ[2].

2.3.1. القصديّة/ المقاصد: ما من كلام يتلفّظ به بني البشر إلاّ ولهم مقصد وغرض من ذلك؛ فالإنسان لا يتكلّم حيثما شاء وأينما كان، حتّى إنّه إذا تكلّم يتكلّم في مقام يستدعي الكلام؛ بحيث إذا تكلّم أجاد وأفاد سامعه؛ لكي لا يعدّ كلامه في ما بعد هرطقة، ومظِنّة للخزعبلات.

ولماّ كان للكلام مقصدٌ من لَدُن المخاطَب؛ لقي أهميّة بالغة من لدن الدّارسين في شتّى العلوم التي تتعلّق بلغة الخطاب؛ وذلك إيمانا منهم بأنّ المقاصد لبّ العمليّة التّواصليّة؛ لأنّ لا وجودَ لأيِّ تواصلٍ عن طريق العلامات دون وجود قصديّة وراء فعل التّواصل، ودون وجود إبداع أو على الأقل دون وجود توليف للعلامات. فقد رأى "سيرل" بأنّ المقاصد ذات تكوين بيولوجيّ، ولها أطر معيّنة في ذهن المرسل، وعليه ففلسفة اللّغة عنده تعدّ فرعا من فلسفة العقل.

وغاية المرسل هي إفهام المرسل إليه، ويشترط ليعبّر المرسل عن القصد الّذي يوصل إليه؛ أن يمتلك اللّغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدّلاليّ؛ وذلك بمعرفة العلاقة القائمة بين الدّوال والمدلولات، وكذلك بمعرفته بقواعد تركيبها، وسياقات استعمالاتها، وعلى الإجمال معرفته بالمواضعات الّتي تنظّم إنتاج الخطاب[3].

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص32.

[2] – المرجع نفسه، ص33.

[3] – عبد الهادي بن ظافر الشّهريّ، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص183.

وعليه فالمخاطِب إنّما يتكوّن خطابه بقدر قصده التّواصليّ؛ أي اللّفظ المقصود في الموضع المنشود، "إلى جانب مقاصده التّواصليّة الموضعيّة من كلّ قول ينتجه قصدا تواصليّا إجماليّا يتعلّق بمجموع خطابه"[1].

ومن المفاهيم الّتي قدّمت في تعريف دلالات القصد نجد[2]:

- ✓ دالّ على الإرادة؛
- ✓ دال على معنى الخطاب؛
- ✓ دال على هدف الخطاب.

ولعلّ المدلول الأخير لمفهوم القصد أقرب إلى المعنى المشحون به؛ لأنّ المخاطِب إذا لم يكن له هدف مرجوّ من خطابه، فهذا ضرب من لحن القول بحقيق، وإلاّ فما الداعي أن أصنّف بليغا في درجة البلغاء؟، وأقول حينئذ: إنّه بحقيق رجل بليغ؛ لأنّه وبكلّ لمحة دالة قد قصد، وبلغ مراده وغايته، وهدفه الّذي يصبو من ورائه.

ولذا فإنّ أهميّة القصد تُسهم في تقنين مسارات النّقاش والحجاج، ومن ثَمَّ فهو فصل في الخطاب، وأشير ههنا أنّ قصديّة الخطاب؛ إنّما هي ضرب من الحجّة الدّامغة والبرهنة السّاطعة، الّتي بها تقنع سامعك، وتبهر حَاجِجك؛ فلذا يجب على المتكلّم أن" يتكلّم إلاّ على المقصود من كلامه، ولا يتعرّض لما يقصده ما جرى من خلاله، فإنّ الكلام على ما لم يقصده عدول عن الغرض المطلوب؛ إذ ينبني على القصد المستلزم من الخطاب السّابق؛ بل يأتي بعده فيصبح هو أساس الخطاب التّالي بين الطّرفين، ومن بعد ذلك يتحتّم اعتباره في مسار الحوار استراتيجية الإقناع مثلا، أو في أيّ خطاب تناظريّ أو جدليّ، وتتبع من ههنا

---

[1] – آن ربول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشّيباني، ط1. بيروت: 2003، دار الطليعة للنشر والتّوزيع، ص206.

[2] – عبد الهاديّ بن ظافر الشّهريّ، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص188.

أهميّة فهمه من أنّه" دون القصد لا يدرك المرسل إليه المعلومات على أنّها إشارة من لدن المرسل؛ بل هي مؤشّر"[1].

ولذلك نجد (سيرل) يميّز في العلاقة القائمة بين الدّال والمدلول أثناء العمليّة التّخاطبيّة؛ وكيفية التّجاوب ما بين المرسل والمرسل إليه في فهم قصد كل واحد منهما الآخر؛ حيث يجيب قائلا:" إنّ هناك فرقاً جوهريّاً، وهو أنّه يجب أن نفترض أنّ إنتاج المرسل كان وَفْقا لنوع معيّن من المقاصد، ليمكن اعتبار الصّوت أو العلامة المدوّنة على الورقة اتّصالا لغويّا أي رسالة؛ لأنّ اعتبارهما ظاهرة طبيعيّة مثل الرّياح يخرجهما من صنف الاتّصال اللّغويّ"[2].

وترجأ دلالة القصديّة إلى ما دون ذلك، ولا ترد دلالاتها في ما قلنا وحسب؛ وإنّما ترجع إلى المواضعة ما بين المرسل والمرسل ونمطيّه استعماله؛ لأنّ –وبلا ريب– التّداوليّة تركّز على الاستعمال وذلك" أنّ بعد وقوع التّواضع يحتاج إلى قصد المتكلّم به واستعماله في ما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها؛ لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصّيغة الّتي متى أردنا مثلا أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثّر في كونه أمرا له؛ فالواضعة تجري مجرى السّكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات"[3]. ومن هنا يتبيّن أنّ القصديّة تعود تقوم على المواضعة أي الاتفاق.

3.3.1. **السّياق/ المقام:** إنّ من أهمّ المرتكزات الّتي قام عليها التّحليل التّداوليّ قضيّة "السّياق"؛ كونها منوطة بالاستعمال كما أنّها تسهم في تحليل الوَحْدات اللّغويّة سواء أتعلّق الأمر بالجملة أم الكلمة أم خطابا، فلولا السّياقُ لما فهمنا المعنى المرجوّ من أيّ كلام يتلفّظ به، أضف أنّك لا تستطيع أن تبديَ سرائر الخطاب ومكنوناته الجماليّة؛ فلذلك لا بدّ أن لا

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيّات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ص187.

[2] – المرجع نفسه، ص187.

[3] – المرجع نفسه، ص183.

ننسى بأنّ السّياق قد عُني به قديما وحديثا، والدّاعي إلى ذلك إنّه حَلْقة من حلْقات التّواصل، ولا خيرَ من دليل إلاّ ما قد أسبكه "الجاحظ" في كتابه "البيان والتّبيين" حيث يقول مبيّنا أهميّة السّياق:" ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبن أقدار الحالات؛ فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما ولكلّ حالة ذلك مقاما؛ حتّى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم المعاني على قدر المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[1]. يعدّ المقام أساسا في البلاغة؛ كما أنّه يبيّن الظروف الّتي تعتمد عليها في التّراكيب المختلفة.

2. البلاغة ونشأتها: نشأت البلاغة العربيّة كغيرها من العلوم اللّغويّة؛ حيث إنّها تبدأ في أوّل أمرها عبارة عن جذور، لكن لا تفتأ تتطوّر، ويحصل لها الاستمرار.

1.2. مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا:

أ. **لغة:** هي: البلوغ والانتهاء، نقول: بلغت الشّيء؛ أي: وصلت إليه وانتهيت، وبلّغ الرّكبُ المدينةَ: إذا انتهى إليها، ومبلغ الشّيء منتهاه[2].

ويتّضح من خلال هذا التّعريف اللّغويّ أنّه يولي أهميّة كبيرة للمتكلّم؛ لأنّه هو محور العمليّة التّخاطبيّة؛ فالمتكلّم إذا ورد مرتبة البلاغة يطلق عليه حينئذ بأنّه بليغ؛ أي: أنّه قد بلغ مقصده، ومراده أضف أنّه قد أفهم سامعه.

ب. اصطلاحا: عرّفها القزوينيّ بقوله: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"[3].

وقد سُئل (العتّابيّ) عن البلاغة فقال: "ما البلاغةُ؟ كلّ ما أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة؛ فهو بليغ فقيل له: قد عرفنا الإعادة والحبسة، فما الاستعانة؟

[1] – الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السّلام محمد هارون، د.ط. مصر: 1960، مكتبة الخانجي، ص139.

[2] – السّيد أحمد الهاشميّ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط2. بيروت: دار الفكر، 1976، ص6 فما بعدها.

[3] – القز ويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط8. بيروت: دار الكتاب اللبناني: 1983، ج1، ص80.

قال: أما تراه إذا تحدّث قال عند مقاطع الكلام: يا هناه، ويا هيه، واسمع مني، واستمع إلي وافهم عنّي، أو لست تفهم، أو لست تعقل، فهذا كلّه وما أشبهه فهو عيٌّ وفسادٌ"[1] .

والبيّن من قول (العتّابي) أنّ البلاغة ترتكز على تبليغك المعنى المنشود بلفظ مقصود والأمر عينُه نجده عند ابن المقفع حين ردَّ البلاغة إلى المعنى الّذي تريد تبليغه؛ حيث يقول: "لا خيرَ في كلام لا يدلّ على معناك، ولا يشير إلى مغزاك"[2].

ولو دقّقنا النّظر وأمعنا التّدبر لنجدُ أنّ البلاغة اشتقّت من الفعل " بلغ " وهو يشير على الوظيفة الرئيسة لمعنى البلاغة، وهي: التّبليغ أي إيصال الكلام المقصود، والمنشود ومنه ينتج عندنا:

البلاغة = بلاغ ←—— إبلاغ ←—— تبليغ

إذاً العربيّ كان بطبعه يراعي هذه المقاييسَ في كلامه؛ فيأتي كلامُه مطبوعًا، يسمع الكلامَ البليغَ واللّفظ الفصيحَ، فينفعل له، ويميزه بأذنه، فالحَسَن منه يستحسنه، والقبيح منه يستقبحه، ويستهجنه.

3.2. قضايا الدّرس البلاغيّ: تناول الدّرس البلاغيّ عدّة قضايا لها علاقة بحلقة التّخاطب القائمة بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّ المتكلّم حين كلامه يعتمد على مراعاة المقام الوارد فيه وإلاّ عدّ خارجا عن نطاق البليغ؛ أي: أنّ المتكلّم عند إحداثه لعمليّة التّواصل تجعله يراعي قدرة السّامع، وهنا يحدث التّفاعل بينهما، أَمَا وإنْ كان الأمر غير ذلك فلا ريب أنّ التّواصل لن يتمّ قطعا، ومن بعد ذلك فشرط البلاغة غير حاصل لإخلاله بشرط المطابقة لمقتضى الحال، ومن ها هنا ركّزت البلاغة العربيّة في مجملها على بعض القضايا الأساسيّة، في حين أنّها أضحت امتدادا لقضايا لغويّة أخرى، من هذا المنطلق سنحاول الإشارة إلى بعض منها:

---

[1] – مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، د.ط. القاهرة: د.ت، دار الفكر، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ص17.

2.3.1. بلاغيّة الخبر والإنشاء: تعدّ ثنائيّة الخبر والإنشاء من القضايا الّتي تناولها الدّرس البلاغيّ القديم، وبخاصّة في علم المعاني؛ لأنّه في الأساس يعتمد على التّركيب وما يجليه من دلالة خفيّة، وهذه الثّنائيّة استطاع البلاغيّون من خلالها تقسيم الأساليب البلاغيّة إلى قسمين اثنين؛ فقالوا: أسلوب خبريّ والآخر أسلوب إنشائيّ. وإنّ كانت في أساها ركّزت على التّركيب

2.3.2. التّقديم والتّأخير: يعدّ التّقديم والتأخير من المباحث البلاغيّة الّتي اهتمّ بها علماء البلاغة قديما في دراستهم، وقد ركز البلاغيّون على جوانب المعنى الّتي تعتريه وتبين مكانته البلاغيّة، ولما له من مقاصد مرجوّة.

ومن هنا فإنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير نالت العناية والاهتمام؛ كونها ظاهرة يفرضها الاستعمال، ولا ترد اعتباطا، ويحدث هذا لأغراض بلاغيّة يقصدها المتكلّم من أجل التّأثير في نفس المتلقّي. وهذه بعض الأغراض الّتي ذكرها البلاغيّون:

- **التّشويق إلى المتأخّر:** إذا كان المتقدّم مشعرا بغرابة. ومنه قوله تعالى :﴿ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج:72] ليس من شكّ أن تأخير ذكر النّار في الآية الكريمة شغل العقل والفكر في مسرح التوّقعات الذّهنيّة لما يبشر به من هذا حاله، وليكون ذلك أدعى لاستقرار المعنى وثبوته أيضا[1] .

نحو قال الشّاعر:

ثلاثة تشرق الدّنيا ببهجتها ... شمس الضّحى وأبو إسحاق والقمر[2]

هنا صفة الإشراق الّتي اتّصف بها المسند" ثلاثة" تشوق النّفس إلى معرفة من هم هؤلاء الثّلاثة، فإذا عرفوا تمكن الخبر فيها واستقر.

وكذلك قول المعرّي من قصيدة ضجعة الموت رقدة:

---

[1] – عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص 53 .

[2] – فاطمة البريكي، إشكالية التقديم والتأخير في الدّرس البلاغيّ التراثي، م20،2008، مجلة جامعة الملك سعود، ص277

تعب كلّها الحياة فما أعجب إلاّ من راغب في ازدياد[1]

أراد الشّاعر هنا إثارة السّامع، فقدّم المسند تعب على المسند إليه الحياة. ليشوّقه إلى معرفة هذا المتعب ما هو. ومن ذلك أيضا قول العباس بن الأحنف:

أنحل جسمي وبرى أعظمي لذع حرارات فراق الحبيب[2]

قدّم المفعول(جسمي)، وأخّر الفاعل(لذع)، ليشوّقنا لمعرفة من الّذي أنحله وبرى عظامه.

وهذا الغرض ليس محصورا في الشّعر وحدَه؛ بل نجده حتّى في القصّة والمسرحيّة عندما يقدّم الكاتب أو يؤخّر عرض الأحداث والشّخصيات ليشوّق القارئ، ويجعله ينتظر الأحداث التّالية.

– **تعجيل المسرّة:** ومنه قوله تعالى:﴿ عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:43] فلو اختلف التّرتيب في الآية فجاءت هكذا: لم أذنت لهم عفا الله عنك، لم تحمل نفس المعنى ولا أفهمت هذا المراد من الآية الأولى التي جاءت مصدرة بالعفو لإذهاب أيّ خوف من قلب رسول الله صلّى الله عليه وسلم بسبب تصدير الآية بالعتاب؛ كما أنّها حملت معنى آخر وهو بيان عظيم مكانة هذا النّبيّ عند ربّه الّذي لم يرد أن يبادره بالعتاب؛ بل بادره بخطاب التّلطف مع الأحباب[3].

– **تعجيل المساءة أو التّشاؤم:** ومنه قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة 79] فتقديم كلمة الويل هنا يدلّ على هول العقاب، على عكس لو أخرّت؛ لأنّها أشاعت جوّا نفسيّا مملوء بالخوف من العذاب المرتقب.

ومنه قول الشّاعر ابن زيدون:

---

[1] – أبو العلاء المعري، ديوان سقط الزند، بيروت: 1957، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، ص8

[2] – ديوان العباس بن الأحنف، تح: عاتكة الخزرجي، القاهرة: 1954، مطبعة دار الكتب المصرية،ص18 .

[3] – عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، دلالات التّقديم والتّأخير في القرآن الكريم دراسة تحليليّة، ص50

حالت لفقدكم أيامنا فغدت   سودا وكانت بكم بيضا ليالينا[1]

إنّ المتأمّل لترتيب الأحداث يدرك أن أيام الفرح سبقت أيام الحزن، لكنّ هذه الأخيرة تقدّم ذكرها دلالة على شدّة الحزن والتّشاؤم.

- **التّلذّذ:** كقول عمر بن كلثوم:

وكأس قد شربت ببعلبك   وأخرى في دمشق و قاصرينا[2]

قدّم المفعول به "كأس" ليشعر المستمعين بقمة المتعة واللّذة الّتي شعر بها حين شرب تلك الكأس.

- **كون المتقدّم محطّ الإنكار أو التّعجب:** كقوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم:46] فهنا قدّم الخبر "راغب" على المبتدأ "أنت" وذلك لأهميّة المتقدّم، وشدّة العناية به وفي ذلك ضرب من التّعجب، والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته وأنّ آلهته لا يجب أن يرغب عنها".[3] وكقول الشّاعر:

أبعد مشيب منقض في الذوائب   تحاول وصل الغانيات الكواعب[4]

فهنا إنكار من الشّاعر للتّقرّب من الجميلات لمن غزا شعره المشيب، وليس لكلّ النّاس، لهذا قدّم المشيب .

- **النّص على عموم السّلب أو سَلب العموم:** عموم السَّلب، معناه تقديم أداة العموم على أداة النفي، وبعد ذلك يَشْمَل النّفي كلّ فرد من أفراد المسند إليه، كقولنا: "كلّ منافق لا يفلح"؛ أي لا يفلح أيّ منافق من المنافقين.

أمّا سلب العموم؛ فيكون بتقديم أداة النّفي على أداة العموم، نحو لم يكن كل ذلك؛ أي لم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كل فرد؛ لأنّ النّفي يوجه إلى

---

[1] – ديوان ابن زيدون ورسائله، تح: علي عبد العظيم، نهضة مصر للنّشر والطباعة والتّوزيع، ص143

[2] ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، ط01. بيروت: 1991، دار الكتاب العربيّ، ص66 .

[3] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص143 .

[4] عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص58 .

الشّمول خاصة دون أصل الفعل، ويسمّى: نفيَ الشّمول، ويكون النّفي فيه للمجموع غالبا[1]، كقول المتنبي:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه   تأتي الرّياح بما لا تشتهي السّفن

فهنا أثبتنا حكم الإدراك لبعض الأماني، ونفيناه عن البعض الآخر.

– **تقوية الحكم وتقريره:** من ذلك قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون:59] . فتقديم الضّمير هم مع تكريره في الفعل يشركون أكد نفي الإشراك أكثر مما لو قيل" والذين لا يشركون" وكان أبلغ.

– **التّخصيص:** تكون إفادة التّخصيص قطعا إذا كان المسند إليه المقدّم مسبوقا بنفي، والمسند فِعْل، فيثبت النّفي حينئذ للمسند إليه دون غيره؛ كقول الشّاعر:

وما أنا أسقمت جسمي به   ولا أنا أضرمت في القلب نارا[2]

في هذا البيت نفينا أن يكون السّقم أو إضرام النّار في القلب قد وقع بسبب المسند إليه "أنا" وأثبتنا أن غيره هو من فعل ذلك. أمّا إذا كان المسند إليه غير مسبوق بنفي" كان تقديمه محتملا لتخصيص الحكم به أو تقويته إذا كان المسند فعلا "[3].

أيضا قد يتقدّم المسند ويتأخّر المسند عليه بقصد قصره عليه، نحو قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [المائدة:120] . فملك السّماوات والأرض مختصّ بكونه لله؛ أي: مقصور عليه، ومنحصر فيه.[4]

– **مراعاة التّرتيب الوجوديّ:**

كقوله تعالى:﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة:255] فالنّعاس مرتبته قبل النوم.

– **الافتخار**: ومنه قول عمر بن كلثوم:

---

[1] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط1. بيروت: 1999، المكتبة العصرية، ص124

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص156.

[3] عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية ص56 .

[4] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص140 .

برأس من جشم بن بكر   ندق به السهولة والحزونا[1]

الأصل ندقّ برأس، لكنّه قدم الرّأس لغرض الافتخار بحبه.

- **التّرحم أو التّشكّي:** ومنه قول الأقيشر:

إما تراني قد هلكت فإنّما   رمضان أهلكني ودين أُسيد[2]

قدّم الأقيشر "رمضان"، وهو رتبته التّأخير فهو فاعل "أهلكني" إذ إنّه يشتكي منه بسبب منعه إياه الخمر فلا يستطيع أن يشربها وهو صائم[3] .

- **العناية والاهتمام:** كقوله تعالى:﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾ [التّحريم:11] جاء تقديم "عندك" على "بيتا"، وفي هذا تفضيل جوار الله تعالى على البيت.

- **السّخرية والتّهكم:** ومنه قول أبي تمام:

صدّق أليته إن قال مجتهدا   "لا والرغيفِ" فذاك البر من قسمه

وإن هممت به فافتك بخبزته   فإنها قطعة من لحمه ودمه[4]

الأصل أن يقول" إن قال.. صدّق أليته" لكنّه قدم "صدق أليته؛ لأنّه يتهكم ويسخر من البخيل.

خلاصة الفصل: نخلص من هذا الفصل إلى أنّ التّداوليّة في مفهومها الغربيّ العامّ إنّما ترتكز على اللّغة العاديّة؛ حيث إنّها تهتمّ بالجانب التّفاعليّ التّخاطبيّ القائم بين عنصري التّخاطب وهما المتكلّم والسّامع؛ أضف إلى أنّ حلقة التّخاطب في التّحليل التّداوليّ إنّما يخضع كذلك إلى مراعاة السّياقات المختلفة، وهو الأمر ذاته نلحظه عند البلاغيّين العرب؛ إذ إنّهم اهتمّوا بمقامات الخطاب، وما ينتج عنه؛ حيث إنّهم راعوا الجانب التّبليغيّ، وقد تمثّل في جوانب عدّة من دراساتهم كالأسلوب الخبريّ والإنشائيّ والتّقديم والتّأخير.

[1] - ديوان عمرو بن كلثوم، تح: إميل بديع يعقوب، ص78.

[2] - ديوان الأقيشر الأسدي، تح: محمد علي دقة، ط1. بيروت: 1997، دار صادر، ص62.

[3] - عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، ص63.

[4] - شرح ديوان أبي تمام، تح: راجي الأسمر، ط02. بيروت:1994، دار الكتاب العربي،ج2، ص368.

الفصل الثّاني: القصديّة في التّحليل التّداوليّ

1.القصديّة من منظور تداولـيّ

1.1. مفهوم القصديّة لغة واصطلاحا

2.1. القصديّة عند غرايس/ سيرل

2. تواصليّة القصديّــة

1.2 القصديّة والاستلزام الحواريّ

2.2. القصديّة والأفعال الكلاميّة

3.2. القصدية والتّضمين التّخاطبيّ

1.مفهوم القصديّة في اللّغة والاصطلاح:

- **لغة:** "استقامة الطّريق: قصد، يقصد، قصدا، فهو قاصد "[1] وقوله تعالى ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[النّحل:٩] أيّ: على الله تبيين الطّريق المستقيم، والدّعاء الله بالحجج والبراهين الواضحة.

وقال (الأخفش): أراد وينبغي أن يقصد، ولما حذفه وأوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع، وقال القراء رفعه للمخالفة؛ لأنّ معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الإعراب، قال من يرى معنا، على الحكم المرضيّ بحكمه المأتي إليه؛ ليحكم أن لا يجوز في حكمه؛ بل يقصد؛ أي: يعدل"[2].

أمّا (ابن جنّي): "فقد تعرض إلى ذكر الجذر اللغوي لهذا المصطلح فيقرأ: أصل (ق ص، د) مواقعها في كلام العرب، الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشيء على اعتدال كان ذلك، أو جور هذا أصله في الحقيقة، وأن كان يحضن بعض مواضيع يقصد الاستقامة دون ميل إلا ترى انك تقصد الجور تارة، كما تقصد العدل أخرى فالاعتزام التوجه شاملا لهما جميعا"[3].

ويقول (الجواهريّ): "القصد جمع القصيدة؛ كسفن جمع سفينة والاقتصاد: أن تضرب الشّيء أو ترميه فيموت مكانه، والقصيدة: العصا، والقصد: ينبت في الخريف؛ إذ برد الليل من غير مطر ومعنى مقصد: مصدر ميميّ: اتّجاه نقول: مقاصد موضع القصد: مقصدي الغاية"[4] أمّا الاقتصاد هو: الاستقامة والاعتدال في الأمور.

---

[1]– ابن منظور، مادة (ق.ص.د)، ص253 .

[2]– أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د.ط. بغداد:1987، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص163

[3]– ابن منظور، لسان العرب، ص 354.

[4]– أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص164.

وقد عرّف (ابن الأثير) القصد "أن يكون المصدر في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه في منزلته"[1] وكلّها تحمل معنى الاستقامة، وطريق الوصول إلى بلوغ الغايات ومنزلته"[2].

– **اصطلاحا:** وردت تعريف كثيرة للقصديّة من حيث مفهومها الاصطلاحيّ؛ فقد عرفها (الطّاهر بن عاشور) بقوله: "هي المعاني والحكم الملحوظ للشّارع في جميع أحوال التّشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشّريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشّريعة وغاياتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التّشريع من ملاحظتها ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم، ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنّها ملحوظة في أنواع كثيرة"[3] ويشير في تعريف آخر بقوله: "هي الأعمال والتّصرفات المقصودة لذاتها، والّتي تسعى النّفوس إلى تحصيلها بمساع شتى أو تحصل على السّعي اليها مثالا وتلك تنقسم إلى قسمين: مقاصد للشّرع، ومقاصد للناس في تصرفاتهم"[4]. والمقاصد عند (ابن عاشور) عامّة هي حفظ النّظام، وجلب المصالح، وردع المفاسد وإقامة المساواة بين الناس"[5].

ويرى (طه عبد الرحمان) إلى أنّ القصد "هو ذاته المعنى، وهو قائم عليه في أنواع المعاملات والعقود الشّرعيّة، وهو يحيلنا على ذلك المبدأ التّداوليّ والّذي سمّاه: مبدأ التّصديق كما صاغه بقوله: (لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك)"[6].

وهو مبدأ تتفرّع منه عدّة قواعد، أهمها قاعدة القصد، ومقتضاه ضرورة الكلام بالاعتماد على كفاءة المخاطب، والمخاطب الّذي ركّزت عليه البلاغة العربيّة في ميدان الدّراسات

---

[1] – أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص166.

[2] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداولية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، إشراف الأستاذة صورية بوصوار، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص15.

[3] – الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ط2. تونس: 2007، دار سحنون للنشر والتوزيع، ص51.

[4] – المرجع نفسه، ص 142.

[5] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني –دراسة تداولية، ص15.

[6] – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1. الدار البيضاء: 1998، المركز الثقافي، ص250.

التّداوليّة باعتباره أحد فروعها"[1]. كما تجدر الإشارة إلى أنّ القصديّة نتجت من مفهوم التّداوليّة ووظائفها؛ حيث إنّ التّداولية تعمل على تبيان مقاصد المتكلّمين حين التّواصل؛ لذا عرفت على أنّها تهتم "بدراسة اللّغة التي يستعملها المتكلّم في عمليّة التّواصل، وعوامل المقام المؤثّرة في اختياره أدوات معيّنة دون أخرى للتّعبير عن مقصده"[2] الظّاهر من هذا القول أنّ القصديّة جانب أساس في العمليّة التواصليّة؛ إضافة إلى مراعاة أهمية المقام؛ لأنّ المقام يبين ظروف الخطابات المتنوّعة.

وتشكل ظهور نظريّة أفعال اللّغة صلة جديدة بين المقصديّة والتّداولية "فبدون معرفة المقاصد لا يمكن أن يستدل بكلام المتكلم على ما يريد، لأن المواضعة وأن كانت ضرورية لجعل الكلام مفيدا فهي غير كافية؛ إذا لابدّ من اعتبار المتكلم أي قصده"[3]. فالمتكلم له دور بارز في نظرية المقاصد تربطه بالمخاطب عن طريق علاقة تأثير وتأثر أثناء تأدية الكلام كما قدّم (السّيوطي) في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" بالحديث عن المعاني الضمنية غير المباشرة المجسدة في المقاصد الإجمالية"... الهمزة و تأتي على وجهتين : أحدهما الاستفهام وحقيقته طلب الأفهام، وهي أصل أدواته ومن ثمّ اختصت بأمور... أحدهما جواز حذفه ... ثانيهما: أنّها تدخل على إحداهما التفكير والتّشبيه والاخر التّعجب في الأمر العظيم..."[4] وعليه؛ فإنّ الكلمات الّتي تنفرد بمعان جديدة عن استعمالها؛ يمكن أن تحصل أكثر من معنى ضمني والمجسدة في القصد التّواصليّ المفعلة وبعناصر السّياق، والمحيطة بالخطاب من المتلقي والمخاطب ممّا يستدعي ضرورة الكفاءة اللّغويّة والتّداولية؛ لإبلاغ المقاصد وتوظيفها داخل الخطاب، وكيفية توصيلها من طرف المتكلّم في تجسيد تلك المعاني

[1] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداولية)، ص16

[2] – جون براول وجون سيرل، تحليل الخطاب: تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، د.ط. السعودية: 1997، جامعة الملك سعود، ص56.

[3] – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص199

[4] – جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن. تح: فواز أحمد زملي، ط1. بيروت: 2003، دار الكتاب العربي ص357 فما بعدها.

الضمنية واستيعابها و بلورتها في ذهن المتلقي"[1] كما حاول (عبد القاهر الجرجاني) أن يبيّن مهام المتكلم أثناء التلفظ بخطاب انطلاقا من الوسائل التي تمكنه من بلوغ هدف التواصل. وذلك بتجسيد أغراض كلامية"[2] و"يعني مبدأ الغرض تلك الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه"[3].

ويقال: إنّ "الغرض مفهوم القصديّة عند المعاصرين، وعلى هذا الأساس ينطلق المتكلم في بناء جديد للّغة في محور الاستعمال"[4] "وينص (التهانوي) على أنّ أهل العربيّة يشتركون القصد في الدّلالة فما يفهم من غير المتكلم لا يكون مدلولا للفظ عندهم فإنّ الدّلالة عندهم هي فهم المقصود لا فهم المعنى مطلقا سواء أراد المتكلم أم لا، فظهر أنّ الدّلالة تتوقف على الإرادة مطلقا مطابقة كانت أم تضمنا"[5] فظهر المعنى مرتبط بمعرفة قصد المتكلّم وارتباط القصد في الكلام. وهو أساس عمليّة الإبلاغ والتّواصل"[6] فما يميّز التّداوليّة عنصر المتكلّم وارتباطه بمواضيع القصد في المعنى لغرض تحقيق التّواصل والإبلاغ في الكلام على شرط توفر عنصر المخاطب والمخاطب في الخطاب، وتوافق المواضيع المرتبطة بالمقابل المحققة في الواقع"[7].

أمّا إذا جئنا إلى مفهوم القصد من النّاحية الفلسفيّة؛ فنجد أنّ نظرية القصد كانت سائدة لدى فلاسفة العصور الوسطى. والقصد عندهم: الفعل الذي يتجه فيه العقل نحو موضوع

---

[1] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداولية)، ص 16 فما بعدها.

[2] – المرجع نفسه، ص17.

[3] – مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربيّ، ص198

[4] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني، ص17

[5] – إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية لمعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، ط1. الأردن: 2011، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص24.

[6] – خليفة بوجادي، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة الغربية (مشروع لربط البلاغة بالاتصال)، د.ط.، جامعة سطيف الجزائر، د.ت، ص720

[7] – فتيحة سوفلي، المقصدية عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة تداولية)، ص17

ليدركه، وفعل القصد فعل التّوجه نحو الموضوعات الخارجية" [1] وقد جاء في موسوعة لالاند الفلسفية أنّ المقصد في لغة المدرسين هو:

- إعمال الفكر موضوع معرفيّ؛
- المحتوى الفكريّ بالذّات، الّذي ينكبّ الفكر عليه؛

وهذا "اللّفظ المقصد"intention " استرجاعها الفلاسفة الألمان الّذين يتعلّقون بمذهب برينتانو Brentno وجرى جديد استعمالها استعمالا واسعا في الفرمونولوجيا. من هنا دخل في اللّغة الفرنسيّة المعاصرة"[2].

وقد عاشت هذه الفكرة الفلسفة الغربيّة بعد العصور الوسطى عند بعض الفلاسفة مثل **(ليبنش)** الّذي كان يميّز في كتاباته بين تمثل الموضوع قصدا وتمثله تبعا؛ ومعنى ذلك أن الممثل الأول هو أساس الأحكام التّركيبية والممثل الثّاني هو أساس الأحكام التّحليليّة ولقد تجددت هذه النّظريّة مع (فرانز برنتانو) وأدخلها في دراساته النّفسيّة وجعلها محور الحياة النّفسية؛ حيث إنّ الموضوع الأساسي لعلم النفس هو دراسة فعل الإدراك، وقد استخدم القصد ليصف العلاقة بين الذّات ولموضوع كما تبدو في فعل الإدراك"[3] وأصبح القصد هو الّذي يفسر لنا إدراك الأشياء والوقوف على أحوالها وحلل في دراساته التّجارب النّفسيّة الّتي تحصل عن قصد والّتي تحصل عن غير قصد، وأكّد لنا أنّ الشّعور يدرك بالقصد الموجود والحاصل بالفعل. ولا شكّ أنّ (هوسرل) اقتنع بفكرة القصد أو القصديّة؛ فحاول اعتمادها في فلسفته الفنومينولوجيّة.

أمّا إذا جئنا إلى مفهوم القصد أصولياً نجد أنّ لديه منزلة كبيرة في الشّريعة الإسلاميّة التي تجعل النية أساس العمل؛ فأيّ عمل يكون مرتبطا بنيّة معيّنة أو قصد مهين يرجى

---

[1] – فريدة غيوة، أسس المنهج الظواهري عند "اموند هوسرل" مجلة التواصل، ع4، جوان، 1994، ص 94.

[2] – موسوعة لالاند الفلسفية المجلد الثاني H–Q تر: خليل أحمد خليل، د.ط. بيروت: د.ت، منشورات عبيدات، ص691 فما بعدها.

[3] – سماح رافع محمد، الفينولوجيا عند هوسرل (دراسة نقدية في التحديد الفلسفي المعاصر)، ط1. بغداد: 1991، دار الشؤون الثقافية، ص47.

بلوغه، وقد يبدو للوهلة الأولى التّطرق القصد عند علماء الأصول ضرب من الحشو لا غير كون "القصديّة" الموسيقيّة بعيدة قصديّة علماء الأصول غير أنّ استراتيجية الفكر الاعتزالي وكغيرها من المفاهيم البلاغيّة والنّقديّة الّتي جاء بها علماء المسلمين تتقاطع في كثير من النّقاط مع ما جاء به المفكّرون الغربيّون، وقد ظهر مفهوم القصد مع علماء الأصول بعد هذه الاستراتيجيّة يجعل من المحتم الإطلالة، ولو سريعا على مفهوم القصد أصوليا"[1].

ولقد كان البحث في قصد الكلام، وشأنه مسألة خلافيّة بين المعتزلة خصومهم الأشاعرة؛ حيث تبلور مفهوم القصد، ومن خلاله مفهوم القصديّة. وكانت المسألة الخلافية حول الدّلالة الشّرعيّة والدّلالة اللّغويّة. فالمتكلّم على رأسهم القاضي عبد الجبار (تلميذا 415) اشترط في الدّلالة الشّرعيّة واللّغويّة "القصد زيادة على شرط المواضعة الّذي اكتفى به الأشاعرةّ وعلى رأسهم الباقلاني (ت403هـ)"[2] فاكتفاء الأشاعرة شرط المواضعة دون شرط القصد الّذي لا تمكن معرفته إلاّ بدلالة الكلام، جعلتهم لا يفرقون بين الاسم والمسمّى على مستوى الدّلالة اللّغويّة؛ لأنّ الاسم هو المسمّى عندهم بعينه وذاته والتّسمية الدّالة عليه تسمى اسما على سبيل المجاز، وقد وحدوا بين الكلام والمعاني النّفسيّة؛ أي: بين الدّلالة والمدلول واعتبروها شيئا واحدا"[3]. أمّا المعتزلة الذين لم يكتفوا بشرط المواضعة في ماهية الكلام بخلاف الأشاعرة وأضافوا شرط القصد فيما يتعلّق بالجانب التّركيبيّ، وعليه لم يوحدوا بين الدّلالة والمدلول؛ أي: بين الكلام والمعاني النّفسية. وقد امتنعوا عن استخدام عبارة "المعاني النّفسية "في حديثهم عن الكلام الرباني، واستخدموا مكانها كلمة "قصد" وبذلك توصلوا إلى الفصل بين المعنى واللّفظ على مستوى المفردات، وإلى الفصل بين العبارة والمعنى على

---

[1] – بوزيد صابريّة، إشكالية القصدية في الممارسة النقدية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة ماجستير في مشروع الاتجاهات الجديدة في تحليل الخطاب، 2008/ 2009، جامعة وهران، الجزائر، ص54

[2] – لزعر مختار، التّطور اللّغويّ في الفكر الاعتزالي مقاربة تموبلية في مشكلات المعرفة، د.ط. دار الأديب، ص96.

[3] – بوزيد صابرية، إشكالية القصدية في الممارسة النقدية، ص54.

مستوى التّركيب اللّغوي"[1] حيث كانت العمليّة القصديّة عند (القاضي عبد الجبار) تدور في فلك ثلاثي بين بات ومتلقي وعلاقة تحاولين أخلاقية ترتكز على جانب تأويله عقلي"[2].

وكحوصلة لمفهوم المقصديّة من النّاحية الاصطلاحيّة نجد أنّ مفهومه امتدت جذوره وتسهلت العديد من التّفرعات العمليّة اللّغويّة على اختلافها، لكن المفهوم يعني منحصرا في زاوية واحدة مفادها أن القصديّة.

2.1.القصديّة عند سيرل وغرايس:

1.2.2.جون سيرل: يعرف (سيرل) القصديّة على أنّها "تلك القدرة التي يمتلكها العقل فيوجه ذاته نحو الأشياء أو يتعلق بها، وتكون الحالات العقلية قصدية اذا كانت حول شيء (about some thing) أو نحو شيء ما to word some thing direct اوكيييي تمثّل شيئا ما represent some thing فتظم بذلك عددا لا حصر لها من الظّواهر العقليّة؛ كالتّذكر، الحبّ، الكراهية والإدراك الحسيّ والرّغبة الجنسيّة والاعتقاد والخوف والأمل..".[3] ويمكن الإحاطة بعناصر مفهوم القصدية من خلال الملاحظات الآتية:

- يوجد في الوعي شيء ما أمام العقل؛
- يملك العقل قدرة على توجيه ذاته نحو الأشياء؛
- الأحداث الواعية تكون موجهة نحو الأشياء أو تملك إشارة اليها؛
- الأحداث الواعية تكون حول الأشياء؛
- نحن لا نعتقد فحسب. أو نرغب فحسب، أو نرى فحسب، وإنما نعتقد في شيء ما ونرغب في شيء ما و نرى شيئا ما؛

---

[1] – لزعر مختار، التّطور اللّغويّ في الفكر الاعتزالي مقاربة تمويلية في مشكلات المعرفة، ص96.

[2] – نجد في الثقافة اللسانية المعاصرة من حيث تحدث عن العلاقة الثلاثية التي تكمن في العملية التأهيلية (العلاقة)

[3] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، د.ط. القاهرة: 2007، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ص58.

– نستطيع الاعتقاد فيما لا يكون واقعيا ونرغب فيما لا يوجد"[1] من هنا يتبيّن أنّ (سيرل) أنّ القصديّة تنطلق من الواقع المعيش شريطة معرفة الظّروف المحيطة بذلكم السّياق وإلاّ فإن المقصد لن يصل إلى مبتغاه.

ويشير (سيرل) إلى وجود خلط بين مصطلح القصديّة ومصطلح القصد بمعناه العاديّ والمفهومية intentionalite خاصة للنّاطقين باللّغة الإنجليزية؛ إذ تنطقات بطريقة واحدة وتخلفات في حرف (T. S) "[2].

يقول (سيرل) مشيرا إلى الالتباس السّابق "مفهوم القصديّة مصدر لنوعين من الخلط. فأما الأول: فيتمثل في وجود اغراء لخلق القصدية (Intentionality) وتعني قدرة العقل على تمثيل الأشياء وحالات الأشياء في العالم بالمفهومية (Intentionality) وهي خاصية لجعل معنية عن طريقها تخفق لجعل في أنواع معينة من الاختبارات بالنّسبة للمصداقية (extensionlity) وأمّا النّوع الثّاني: للخلط بالنّسبة للمتكلمين بالإنجليزية فهو الافتراض الخاطئ الّذي مؤداه أنّ القصديّة باعتبارها مصطلحا فنيا في الفلسفة لها علاقة خاصّة ما القصد بالمعنى العادي. والّذي فيه على سبيل المثال يقصد المرء الذّهاب إلى السينما هذه اللّيلة "[3].

ولكن القصديّة بالمعنى الفلسفيّ يختلف عن القصد بالمعنى العاديّ على الرّغم من وجود صلة جوهريّة غير فلسفيّة بينهما، فإذا قصدت الوضوء لإقامة الصّلاة أكون قد مثلت هذا الفعل لنفسي؛ أي: أنّ القصد حالة تمثيله، ومن ثمّ قصدية. وله دورٌ في دراسة أسباب لانفعال باعتباره حالة خاصّة من حالات العقل، ولكنّه كباقي الحالات العقلية الأخرى (الاعتقاد، الرغبة، الأصل، الأحكام...) مجرد صورة من صور القصديّة المتعدّدة"[4] الواضح

[1] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص152.

[2] – المرجع نفسه، ص 152.

[3] – المرجع نفسه، ص152.

[4] – المرجع نفسه، ص153.

الجليّ هو أنّ القصديّة لا تبنى على الأحكام؛ بل هناك ما له علاقة بالجانب النّفسيّ، وتلك الانفعالات الدّاخليّة.

ويقول (سيرل) "القصد بالمعنى العادي هو مجرد صورة واحدة من القصدية وبالإضافة إلى الاعتقاد والرغبة والأمل، وهلم جرا "[1].

أمّا عن الفرق بين القصدية والمفهومية؛ فقد بيّن (سيرل) ذلك بقوله: "المفهوميّة هي خاصية لفئة معينة من الجمل والعبارات والكائنات اللّغويّة الأخرى يقال: إنّ الجملة مفهومية إذا أخفقت في استيفاء معايير معينة للمصداقيّة معايير مثل: قابليّة الاستبدال للتّعبيرات المطابقة في التّعميم الوجوديّ"[2].

قسّم (سيرل) القصديّة الباطنيّة ومنستقة والمقصود بالتّمثيلات، كما صرح (سيرل) أن الكائنات البشريّة تملك مجموعة من الطّرق المترابطة؛ لتقريب ملامح العالم، وتمثيل لذواتها وتتضمّن هذه الطّرق الإدراك الحسيّ والتّفكير واللّغة والاعتقادات الرّغبات بالإضافة إلى الصّور والخرائط والرّسوم البيانيّة، ونحو ذلك، وسوف اسمي هذه الطّرق بشكل عام التمثيلات "وملمح التّمثيلات المحددة هكذا هو أنها جميعا ذات قصدية. قصدية باطنية كما هو الحال في الاعتقادات والإدراكات الحسيّة، وقصدية منسقة؛ كما هو الحال في الخرائط والجمل"[3].

فالقصديّة الباطنية (الباطنية) "هي الّتي لا تخضع لملاحظ خارجي؛ كالرّغبات والاعتقادات... فهي تمويلات عقلية خاضعة لذواتنا ومستقلة عن الملاحظ. أمّا القصديّة المنسقة؛ فهي المعتمدة على الملاحظ مثل: قصديّة اللّغة الّتي تعتمد على مجموع مستعمليها لما يكن للمعنى ذاته الذي تملكه هذه اللّغة، وتمثّله فالعقول وحدها هي الّتي تملك قصديّة

---

[1] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص 154.

[2] – المرجع نفسه، ص154.

[3] – المرجع نفسه، ص156.

اصلية وباقي الحالات الأخرى؛ كاللّغة تملك قصديّة منسقة؛ لأنّها من غير عقل ولذلك يعتبر (سيرل) أنّ التّمثيل العقليّ هو الصّورة الأساسيّة من التمثيل ومنه نشتق التّمثيل اللّغويّ"[1].

وفي ذلك يقول "المعنى اللّغويّ صورة حقيقية من القصديّة، ولكنهّ ليس قصديّة باطنية وإنما قصدية منسقة الباطنية لمستعملي اللغة "[2].

والقصديّة عند (سيرل) تتطلّب الوعي يقول "أنّنا لا نفهم القصديّة إلاّ في حدود الوعي"[3] فالصّلاة الجوهريّة بين القصديّة والوعي هي "أنّنا لا نفهمها إلاّ في حدوده، ولكن ليست كل الحالات الواعية قصديّة، ولا كلّ الحالات القصديّة واعية؛ فالقلق والفرح غير قصديّ (الغير موجه) حالات عقليّة واعية وغير قصدية في حين أنّ الاعتقادات والرّغبات والآمال؛ حتّى في حالة النّوم امتلكها فهي قصديّة وغير واعية"[4].

وقد شرح (سيرل) بنية القصديّة أو العلاقة عن طريق ربطها بأفعال الكلام؛ إذ أنّ لهما بنية متوازنة؛ ففي كتابه "القصديّة "طبق الأفكار التّحتية لنظريته في أفعال الكلام على نظرية القصدية تطبيقا عاما"[5].

وأكدّ (سيرل) أنّ الحالات القصديّة أنواع مختلفة ولكلّ حالة مضمون قصديّ، وقد تشترك الحالات القصديّة في نفس المضمون القصديّ رغم اختلافهما في النّوع؛ فنلاحظ الجمل الآتية:

- أعتقد أنك ستنجح هذا العام؛
- أرغب أن تنجح هذا العام؛
- آمل أن تنجح هذا العام.

---

[1] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص231 فما بعدها.

[2] – المرجع نفسه، ص230.

[3] – المرجع نفسه، ص272

[4]– المرجع نفسه، ص269 فما بعدها.

[5] – المرجع نفسه، ص57.

فهذه الجمل وردت في أنماط نفسيّة أو أشكال سيكولوجية متباينة (الاعتقاد، الرّغبة الأمل) ولكن لها نفس المضمون القصديّة أو التّمثيليّ (وهو النّجاح هذا العام) وهذا يشابه ما يعرف في نظريّة أفعال الكلام المحتوى القصديّ والقوة المتضمّنة في الفعل"[1]. كما تناول علاقة القصديّة بأفعال الكلام في نوعين:

1.**أفعال إخباريّة:** تتمثّل في جملة من الوقائع الخارجيّة الّتي يُحْكمُ عليها بمعيار الصّدق والكذب "ويلخّص (أوستين) وجود جملة وصفيّة إثباتيّة أو تقريريّة يمكن أن تكون كاذبة وصادقة"[2] كما أشار كذلك إلى وجود" جهل ذوات نمط خاصّ لا يمكن أن يجريَ عليها هذا المعيار"[3]. ومن ثمّ فالأفعال الإخباريّة إنّما تقوم على حقيقتي الصّدق والكذب. والّتي من خلالها يكون الخبر من خلالها تقريريّا أو إثباتيا.

2. **أفعال أدائيّة/ إنشائيّة:** وهي أفعال لا تصف الواقع ويحكم عليها بالمعيار الثّاني وهي النّجاح والتّوفيق أو الإخفاق، ويُسمّي أوستين هذه الأقوال الإنشائيّة على عكس" الزّمرة الأولى[4] وقد نفى وصفها بالصّدق والكذب، وأكّد أنّ هذه الأقوال قد تنجح أو قد تخفق أنّها تستجيب لمقتضى الحال أوّلا[5] لذا نجده وضع شروطا لتحقيق التّوفيق وهي نوعان:

1.2. الشّروط التّكوينيّة: وهي ضروريّة لتحقيق الفعل الأدائي وتتمثل في:

- وجود إجراء عرفيّ مقبول، أو أثر عرفيّ مقبول كالزّواج والطّلاق؛

- أن يتضّمن الإجراء نطق كلمات محدّدة من طرف أناس معيّنين في ظروف معيّنة مثلا في الزّواج يشترط التّلفظ بكلمات من مثل:" زوّجني ابنتك"؛

- أن يكون النّاس مؤهّلين لتنفيذ هذا الإجراء مثل: الشّروط الواجب توفّرها في الزّوجين كالبلوغ؛

---

[1] – صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، ص221 فما بعدها

[2] – المرجع نفسه، ص22.

[3] – المرجع نفسه، ص22.

[4] – المرجع نفسه، ص22.

[5] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص44 فما بعدها.

- أن يكون التّنفيذ كاملا، فعقد البيع لا يتمّ إلا من خلال تأكيد كلّ من البائع والمشتري على المسألة بذكر الاستعمالات اللّغويّة المناسبة[1].

2.2. **الشّروط القياسيّة:** وهي ليست ضروريّة مثل الشّروط الملائمة؛ لأنّ الفعل يتمّ وإن لم يوفّر القول؛ لكن حضور هذه الشّروط لازم للحكم على الفعل بالتّوفيق أو عدمه وهذه الشّروط تتلخّص في ما يلي:

- ضرورة كون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره و مشاعره ونواياه؛ فإذا قلت لشخصك: أهنّئك لهذه المناسبة السّعيدة" وأنت في قرارة نفسك لا تشعر بذلك؛ بل بنقيضه فقد أسأت فعل الأداء؛

- أن يلتزم القائل بما يقول فعلا؛ فإذا قلت لشخص: "أرحّب بك" ثمّ سلكت سلوكا غير مرحّب فقد أسأت أداء الفعل، ولمّا اتّضح لـ(أوستين) أنّ كثيرا من الأفعال الإخباريّة تقوم بوظيفة الأفعال الأدائيّة رُغم ما بذله (أوستين) من جهد في التّمييز بين الأفعال الأدائيّة والإخباريّة، فقد ظلّ يرجع النّظر في هذا التّقسيم حتّى تتبيّن له في النّهاية أنّ الحدود بين هذين النّوعين من الأفعال لا تزال غير واضحة فرجع عودا إلى السّؤال: كيف ننجز أفعالا حين ننطق أقوالا؟[2] فمثلا قولنا: "أنا عطشان" فهي في الحقيقة هي فعل إخباريّ؛ لكنّه يؤدّي وظيفة الأفعال الأدائيّة؛ لأنها تؤدّي معنى الطّلب؛ أي: "أحضر لي كوب ماء" وفي محاولته للإجابة عن التّساؤل المطروح رأى أنّ الفعل الكلاميّ مركّب من ثلاثة أفعال تعدّ جوانب مختلفة في فعل كلاميّ واحد" يحتوي الفعل اللّغويّ على ثلاثة أفعال، تشكّل كيانا واحدا، علمًا بأنّ هذه الأفعال الثّلاثة يقع حدوثها في وقت واحد"[3] فهي أفعال لا ينفصل جانب من جوانبها عن الآخر إلاّ في الدّراسة وهي:

أ–**الفعل اللّفظيّ:** وله ثلاثةُ جوانبَ:

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[2] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص24.

[3] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

- الفعل الصّوتيّ: ويتمثّل في التّلفظ أي: إنتاج أصوات أو قرع وهو ما يتألّف من أصوات لغويّة مفهومة في تركيب إسناديّ صحيح له معنى؛

- الفعل التّبليغيّ: الكلمة لها صورة صوتيّة، وتنتمي إلى لغة محدّدة، وتخضع لقواعدَ نحويّة؛

- الفعل الخطابيّ: وهو الّذي يجعل لتلك الكلمات دلالات معيّنة.

ب: الفعل الإنجازيّ الغرضيّ: وهو ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من معنى إضافيّ ويصطلح عليه (دلاّش الجيلالي) (بالفعل الإنشائيّ)"[1] ويقصد به "ما يؤدّيه الفعل اللّفظيّ من وظيفة في الاستعمال كالوعد والتّحذير والنّصح...الخ"[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما ذهب إليه (أوستين) يتقاطع مع الدّرس البلاغيّ، وهو ما يُعرف "بالأغراض البلاغيّة "والّتي مُفادها قصديّة المتكلّم، وما يريد أن يرد إليه من مقصد منشود.

ج: الفعل التّأثيريّ: وهو أثر الفعل الّذي يصدر من المتلقّي أو السّامع، ويقصد به الأثر الّذي يحدثه الفعل الإنجازيّ في السّامع[3]، أو المخاطب سواء بكلّ أنواع التّأثير وهذا ما أشار غليه أوستين: "حيث إنّ المتكلّم يحدث في السّامع تأثيرا على كلّ المستويات هذا هو الفعل التّأثيريّ"[4] والظّاهر من قول (أوستين) أنّ الفعل الإنجازيّ والتّأثيريّ هما محورا التّحليل التّداوليّ؛ والغرض من ذلك لكونهما متعلّقان بمقصد المتكلم وكيفية التّأثير في السّامع والمتلقّي، فأضحت نظريّةً قائمةً بذاتها؛ وتسمّى" نظريّةَ الأفعال الإنجازيّة أو النّظرية الإنجازيّة.

وبعد المجهودات الّتي حلّ بها أوستين في التّحليل التّداوليّ والمبادئ الّتي أرساها من خلال نظريّة الأفعال الإنجازيّة، يأتي العالم "سيرل" ليكمل مسار أوستين وينطلق منه من هذا

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص45.

[2] – المرجع نفسه، ص46.

[3] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25.

[4] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص46

المجهود الزّاخر ليحكم الأسس المنهجيّة؛ (فسيرل)" بعد استفادته من دروس أستاذه أوستين اقترح بعض التّعديلات وطوّر نظريّة الأفعال اللّغويّة، ويمكن أن نلخص جهود سيرل في النُّقاط الآتية[1]:

1- نَصَّ (سيرل) على أنّ الفعل الإنجازيّ هو الوَحدة الصّغرى للاتّصال اللّغويّ، وأنّ للقوّة الإنجازيّة دليلا يسمّى: "دليل القوّة الإنجازيّة" ويبيّن أنّ الفعل الإنجازيّ الذي يؤدّيه المتكلّم بنطقه لجملة معيّنة يكون باستعماله لصيغة معيّنة تدلّ على دلالة معيّنة كالأمر والنّهي والتنغيم؛

2- الفعل الكلاميّ عند مرتبط بالعرف اللّغويّ والاجتماعيّ، وهو أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلّم؛

3- طوّر سيرل شروط الملائمة، وجعلها أربعة على التّوالي:

✓ **شرط المحتوى القضويّ**: وهو الّذي يقتضي فعلا في المستقبل يطلب من المخاطب كفعل الوعد؛

✓ **الشّرط التّمهيديّ**: يتحقّق الشّرط إذا كان المخاطَب قادرا على إنجاز الفعل، والمتكلّم على يقين القدرة؛

✓ **شرط الإخلاص**: يتحقّق إذا كان المتكلّم مخلصا في أدائه الفعل؛ فلا يقول غير ما يقصد، ولا يزعم أنّه قادر على فعل ما لا يستطيع؛

✓ **الشّرط الأساسيّ**: ويتحقّق من خلال محاولة المتكلّم التّأثير في السّامع للقيام بالفعل وإنجازه حقّا.

4- قسّم (سيرل) الأفعال الكلاميّة إلى: أفعال مباشرة وغير مباشرة [2]:

أ- **أفعال مباشرة**: انطلق (سيرل) من مبدأ فلاسفة اللّغة العاديّة القائل: "إنّ القول هو العمل"[1] وذلك كون القول سلوك اجتماعيّ، وهذا يعني إنجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه

[1] – الجيلالي دلاّش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، ص25 فما بعدها.

[2] – المرجع نفسه، ص29.

وهي: (فعل القول، وفعل فعل الإسناد، وفعل الإنشاء، وفعل التّأثير)؛ فأمّا فعل القول؛ فهو الّذي يتمثّل في التّلفّظ بكلمات وجمل ذات بنى تركيبيّة وصرفيّة ونحويّة؛ أمّا فعل الإسناد؛ فهو الّذي يقوم بربط صلة المرسل والمرسل إليه؛ وأمّا فعل الإنشاء، وهو القصد المعبّر عنه القول الّذي يكون تحذيرا أو تهديدا أو وعدا أو وعيدا أو أمرا، وأمّا فعل التّأثير، فيكمن في محاولة المتكلّم التّأثير على السّامع ولكن دون أن تنسى دور المستمع الّذي يريد الوصول على مقاصد المتكلّم باعتماده على جميع العناصر المفضية للتّواصل؛ فالفعل المباشر عند سيرل: "هي الأقوال الّتي تتوفّر على تطابق تامّ بين معنى الجملة ومعنى القول"[2] أو تطابق المعنى والقصد.

ب- **الأفعال غير المباشرة:** فيها ينتقل المعنى الحقيقيّ على المعنى المجازيّ أو يعرف في البلاغة العربيّة بالصّور البيانيّة؛ كالاستعارة والكناية والمجاز بنوعيه المجازيّ والعقليّ؛ إذ "تجيز المستمع من الانتقال من المعنى الحقيقيّ إلى المعنى الّذي يسنده المتكلّم إلى قوله"[3].

وقد عمل على تطوير نظريّة أفعال الكلاميّة، وأضاف إلى ما جاء به (أوستين) أفكارا مهمّة وقيّمة، وقد قدّم لها تصنيفا جديدا وبديلا يقوم على أسس منهجيّة وهي: (الغرض الإنجازيّ واتجاه المطابقة وشرط الإخلاص)"[4].

2.2.2.القصدية عند غرايس: لقد ظهر الاهتمام بالقصديّة عند الفيلسوف الأمريكي **(بول غرايس)** باسم مبدأ التعاون حيث ورد نصّ هذا المبدأ في اللّسانيات الحديثة؛ إذ ذكر لأوّل مرّة في دروسه المرقونة بعنوان "محاضرات في التّخاطب "ثم ذكره ثانيا في مقالته الشّهيرة "المنطق والتّخاطب" وصيغة هذا المبدأ هي:

ليكن انتهاك للتّخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه

---

[1] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49.

[2] – المرجع نفسه، ص49 فما بعدها.

[3] – الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، ص29

[4] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص49.

فيبيّن أن هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلّم والمخاطب على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الّذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولها في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام.

1. قواعد التّخاطب المتفرّعة على مبدأ التّعاون: لقد فرع (غرايس) على مبادئه في التّعاون قواعد تخاطبه مختلفة قسّمها أربعة أقسام يندرج كلّ قسم منها تحت مقولة مخصوصة وهي: الكمّ والكيف والإضافة (أو العلاقة) والجهة. وهذه الأقسام الأربعة من قواعد التّخاطب هي:

1.1.قاعدتا كمّ الخبر: وهما:

– لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته؛

– لا تجعل افادتك تتعدّى القدر المطلوب.

2.1. قاعدتا كيف الخبر: وهما:

– لا تقل ما لم تعلم كذبة؛

– لا تقل ما ليست لك عليه بينة"[1].

3.1. قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال: وهي:

– ليناسب مقالك مقامك.

4.1. قواعد جهة الخبر: وهي:

– لتحترز من الالتباس؛

– لتحترز من الجهال؛

– لتتكلّم بإيجاز؛

– لترتب كلامك.

لقد أريد بهذه القواعد المخاطبة أن تنزل منزلة الضّوابط الّتي تضمن لكلّ مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح؛ بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلمّ، والمخاطب معاني

[1] – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص238.

صريحة وحقيقية، إلاّ أنّ المتخاطبين قد يخالفان بعض هذه القواعد ولو أنّهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون، فوقعت هذه المخالفة؛ فإنّ الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصّريح والحقيقيّ إلى وجه غير صريح وغير حقيقيّ، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية؛ كما إذ قال القائل: "لقد اشتدّ بنا الحرّ في هذا المكان "وهو يقصد أن يبادر أحد المستمعين إلى فتح النافذة، فهذا القول في ظاهره خبر يخلّ بقاعدة الكم، إذ يخبرنا بما نحن على علم به؛ لكنّه في باطنه طلب نهتدي إليه بافتراض أن القائل يأخذ بمبدأ التعاون.

وقد وضع (غرايس) أصول الطريقة الاستنتاجيّة الّتي يتبعها المستمع في الوصول إلى المعنى المقصود بالبناء على المعنى الظّاهر، وليس يعنينا هنا أن نبسط الكلام في هذه الطريقة ولا في أصناف المعاني الضّمنية الّتي يمكن أن تولدها، وإنّما تكفي الإشارة إلى نظرية (غرايس) تجعلنا بين أمرين اثنين: أمّا أن نتبع القواعد المتفرعة على مبدأ التّعاون وأما أن نخرج عنها، فإن اتّبعناها، حصلنا فائدة قريته هي أقرب إلى ما أسماه الأصليّون "**المنطوق**" وأن خرجنا هذه القواعد حصلنا فائدة بعيدة هي أقرب إلى سمّاه الأصوليّون بـ(المفهوم) أو (المسكوت عنه) أو (دلالة الدلالة).

2. تواصليّة القصديّة: تعدّ القصديّة من الإجراءات الأساس في التّحليل التّداوليّ؛ إذ إنّها تعمل على بيان التّفاعلات التّخاطبيّة بين المتكلّمين والسّامعين، ومن هنا نجد القصديّة ترتبط بمفاهيم أخرى سنحاول تبيانها كالآتي:

1.2. القصديّة والاستلزام الحواري: إنّ البحث في ظاهرة الاستلزام الحواريّ بدأ مبكرا في بحوث اللّغويّين الغربيين بعد اهتمامهم بمباحث فلسفة اللّغة وإشكالات معالجة اللّغة لما تحمله من معنى تواصليّ ونسق تأثيريّ، وقد ازداد هذا الأشكال عدة لاختلاف المعاني في التّخاطب الإنسانيّ والتّفريق بين ما يقال وما يعنى، ويعدّ الاستلزام الحواريّ من أهمّ المبادئ التّداوليّة، وتعود نشأته إلى الفيلسوف (غرايس) (Gurice H.P) في بحث له عنوان "المنطق والحوار "الّذي حاول فيه التعريف يقال وما يقصد في الخطابات المختلفة. فهناك من يقصد

ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول، وثالث يقصد أكثر ممّا يقول فما يقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي (القيمة اللفظية).

وأمّا ما يقصد فهو ما يريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة باعتبار هذا الأخير قادرا على التفسير والاستعانة بمختلف المعطيات السياقية لإدراك مراد المرسل فكان الاستلزام حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمن"[1].

و"ابتكر (غرايس) مصطلح (الاقتضاء) implicature و(الفعل) impliquat واشتقّه من الفعل implique بمعنى (يتضمّن) أو (يستلزم) والّذي اشتق بدوره من الفعل اللاتيني picare بنفس المعنى... إنّه يعني عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر أو قل انه شيء يعنيه المتكلّم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية"[2] ويرى (غرايس) أنّ هناك نوعين من الاستلزام:

أ. **الاستلزام العرفيّ (الحرفيّ):** ويتّصل فيما اصطلح عليه أصحاب اللّغة الواحدة من دلالات ومعاني ألفاظ معيّنة لا تتغير إلا بتغير السّياقات والتّركيب مثل: (لكن) في العربيّة الّتي تستلزم أن يكون ما بعدها مخالف لما يتوقعه السّامع.

ب. **الاستلزام الحواريّ:** وهو متغير دائما حسب السّياقات الّتي يرد فيها، وللإيضاح الاستلزامي تصوغ المثال الآتي بين مرسل (أ) والمرسل إليه (ب):

أ.هو جو ممطرة في الخارج؛

ب.عليك أخذ المظلة وارتداء معطفك أيضا.

فهذا التّركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه، فمعناها الحرفيّ هو: المتضمّن نصيحة (ب) لـ(أ) بضرورة أخذ المفضلة وارتداء المعرف عند الخروج بينما الإجابة المتضمّنة للسّؤال المطروح (الجو ممطر خارجا).

---

[1] – دلال وشن، القصدية في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية الإجرائية للبلاغة العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015–2016، ص43.

[2] – صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، د.ط. القاهرة: 2005، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ص78

يمكن القول إذن "أنّ الاقتضاء شيء يعنيه المتكلّم، ولا يمثّل جزءا من المعنى الحرفي للجملة، أو قل: إنّ الاقتضاء لدى المتكلم هو المعنى غير المباشر لدى المتكلم: معنى شيء عن طريق معنى شيء آخر"[1].

ولوصف ظاهرة الاستلزام الحواريّ أوجد (غرايس) مبدأ حواريا آخر سماه "مبدأ التّعاون" تحكمه مبادئ فرعية أربعة؛ بحيث يرتكز عليه المرسل للتّعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على فهمه وتأويله.

وأمّا المسلّمات الأربع الّتي يقوم عليها مبدأ التّعاون فهي"[2]:

1.مبدأ الكمّ: يعني وجوب التزام المسهم في الحوار بالقدر المطلوب من المعلومات دون أن يزيد أو ينقص.

2.مبدأ الكيف: مفاده أن لا يساهم المتكلّم في الحوار بما يعتقد أنّه كاذب، وبما لا يستطيع البرمجة عليه.

3.مبدأ الملائمة (المناسبة العلاقية): وينصّ على أن المشاركة في موضوع الحوار تكون مناسبة وفي الصّميم (أي مفيدة) يقول ديكرو: "على المخاطب تقديم المعلومات اللاّزمة الّتي يملكها عن موضوع الخطاب، وغرضها إفادة المخاطب"[3].

4.مبدأ الطّريقة: وتوجب أن تكون المشاركة في الحوار واضحة، موجزة، مركبة وبعيدة عن اللبس والغموض وبخرق إحدى هذه القواعد الأربع تحصل ظاهرة الاستلزام الحواريّ وللاستلزام الحواريّ عند (غرايس) خواص تميزه وهي:[4]

– يمكن إلغاؤه؛ وذلك بإضافة قول من قبل المتكلّم ينكر ما يستلزم من كلامه ويحول دونه؛

---

[1] – صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص79

[2] – المرجع نفسه، ص79.

[3] – حمو الحاج ذهبية، اللسانيات وتداولية الخطاب، د.ط. تيزي–وزّز، الجزائر: 2005، منشورات مخبر الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص176.

[4] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ص39.

– أنه متّصل بالمعنى الدّلاليّ للتّركيب، ولا علاقة له بالصّيغة اللّغويّة، فلو استبدلت مفردات وعبارات بأخرى ترادفها ينقطع الاستلزام؛

– أنّه متغير بتغير السّياقات التي يرد فيها، فيمكن لتعبير واحد أن يؤدّي إلى استلزامات مختلفة إذا ما تباينت السّياقات؛

– أنّه يمكن تقديره بمعنى أن المتكلّم بإمكانه أن يقوم بمجموعة من الاستنتاجات أو العمليات الذّهنية بناء على ما يسمعه من كلام وصولا إلى الاستلزام المطلوب بعيدا عن المعنى الحرفي؛

5.مبدأ التّأدّب: أضافت روبين لاكوف (Roubine Lakofe) إلى مبدأ التّعاون مبدأ آخر نفترض وجوده أثناء التّخاطب سمته "مبدأ التّأدب" في مقال لها بعنوان "منطق التأدب وجعلته واحدا من الافتراضات المنطقيّة والتّداوليّة المكملة لسباق التّلفظ والمؤدية دورا هاما في نجاح عملية التّواصل بين طرفي الخطاب، كما وضعت لها قاعدين مثلا زمنين متماثلين في الأثر تعزّز كلاّ منهما الأخرى أو تهمشها حسب السّياق التّلفظيّ سمتهما قاعدتا الكفاءة التّداوليّة" وصاغتهما على النّحو الآتي:

– يوجد واضحا؛

– كن مؤدّبا.

ويكون المرسل المسؤول على تغليب لإحدى القاعدتين على الأخرى؛ فإن كان يهدف إلى التواصل مع الآخرين وتبليغ قصده؛ بحيث لا يخطئ المرسل إليه، سعى جاهدا إلى أن يكون واضحا، أما إذا كان يهدف إلى تعبير عما يكنه للمرسل إليه سعى إلى أن يكون مؤدبا قدر المستطاع، مع أنّ الوضوح في بعض الأحيان ضرب من التّأدب"[1]

ويتفرّع عن مبدأ التّأدب ثلاث قواعد أخرى سمّتها "قواعد تهذيب الخطاب" وهي":[2]

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ط1. بيروت، لبنان: 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ص97 فما بعدها.

[2] – المرجع نفسه، ص100

1. **قاعدة التّعفّف:** وهي تلزم المرسل بأن لا يفرض نفسه على المرسل إليه، وذلك بحفظ مسافة معينة بينهما وعدم التطفل على شؤونه الخاصة إلا بعد الاستئذان.

2. **كن عدة التّخيير:** وتفرض على المتكلّم أن يترك للمرسل إليه مجالا للاختيار واتّخاذ قراراته بنفسه وإبقاء خياراته مفتوحة.

3. **قاعدة التّودّد:** وتعني التّودّد المرسل للمرسل إليه، فتنشأ بينهما صداقة تخاطبية حميمية تعويضا للصداقة الحقيقية، ممّا يولّد شعورا بالارتياح لدى المرسل إليه لإحساسه بالتّساوي مع المرسل، واعتباره من قبل هذا الأخير صديقا مرغوبا فيه.

وتستنتج (لايكوف) أنّ هناك علاقةً بين مبدأي التّعاون والتّأدب من ناحيتين: الأولى ناحية الاتفاق، والثّانية ناحية الاختلاف، فإما الاتفاق، فتجسده قاعدة التعفف؛ وذلك عند إنتاج خطاب رسمي واضح؛ حيث نجد المتكلّم نفسه مطبقا مبدأ التّعاون لقواعده؛ حفظا للوقت وابتعادا عن التطفل على المرسل إليه أو إخراجه.

أمّا الاختلاف؛ فيكمن في إنتاج الخطاب وفق قاعدتي التّخيير والتودّد، الّذي يكون غالبا في حوارات غير رسمية تقوية للعلاقات الاجتماعيّة، دون الاهتمام بتبليغ المعلومات وفي هذا خرق لقواعد مبدأ التّعاون"[1].

والعناية بالقصد هو صلب نظرية (غرايس) من خلال اقتراحه مبدأ التّعاون المؤدّي إلى التّفاعل طرق الخطاب تفاعلا ناجحا مما يولد تواصلا ناجحا أيضا"[2]. إذن المقصد من هذه الأصول الّتي بناها (غرايس) للقصديّة إنّ المفاد منها بناء نظريّة للقصديّة؛ حيث إنّها تبنى على أصول وأسس وليس هكذا فقط.

خلاصة الفصل: نخلص من خلال هذا الفصل أنّ القصدّيّة من المنظور التّداوليّ تحمل بعدا سياقيّا؛ حيث إنّها تخضع لشروط وأصول مفادها الظّروف المحيطة بالمتكلّم وهو

---

[1] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص102.

[2] – دلان وشن، قصدية في الموروث اللساني العربي دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية، ص47.

السّبب الّذي جعل من التّداوليّة تهتمّ بهذه الآليّات؛ وبخاصّة وأنّ القصديّة تعدّ جزء أساسا في هذا التّحليل والّذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالأفعال الكلاميّة بالنسبة لعلماء التّداوليّة.

الفصل الثّالث: القصديّة في الموروث البلاغـيّ

1. **القصديّة من منظور التّداخل اللّغويّ**
   1.2. القصديّة في النّحو
2. القصديّة في المطابقة المعنويّة
3. **القصديّة وتجلّياتها في البلاغة الثّلاثيّة**
   1.1. في علم المعاني
   2.2. في علم البيان
   3.2 في علم البديع

سنتطرّق في هذا الفصل إلى القصديّة في الموروث البلاغيّ، وكيفية معالجته من لدن العلماء البلاغيّين، وأهمّ النّقاط الّتي تلتقي فيها مع التّحليل التّداوليّ، وبخاصّة علاقتها بالنّحو العربيّ، وكيف تجلّت أسسها ودلالتها في علوم البلاغة العربية من علم المعاني والبيان والبديع.

1. القصديّة من منظور التّداخل اللّغويّ:

1.1.**القصديّة في النّحو العربيّ:** إنّ النّحو العربيّ في أساسه إنّما روعي فيه المعنى المقصود، وهو الحاصل في التّراكيب اللّغويّة الدّالة؛ إذ نجد النّحويين في تقعيدهم للظّاهرة النّحويّة على الدّلالة المقصودة والمعاني المنشودة، والظّاهر من هذه الدّلالات أنّها نتجت من خلال الحركات الإعرابيّة الدّالة؛ فالضمة دلالة على الفاعليّة، والفتحة دلالة على المفعوليّة وهلم جرّا من ذلك؛ ومن هنا وجد النّحويون أنفسهم مع هذه الدّلالات الّتي تحملها هذه الحركات، وهي ناتجة دون ريب من المتكلّم ذاته؛ فالمتكلّم هو الوحيد القادر على إنتاج هذه الدّلالات الخفيّة والظّاهرة في أواخر الكلم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحويّين ركّزوا عليها في بدايات تقعيدهم للأحكام النّحويّة؛ انطلاقا من التّفريق بين الكلام والجملة وممّا أورده ابن جنّي (392هـ) في قوله: "أمَّا الكلام فكلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الّذي يسمّيه النَّحويّون الجمل نحوُ: زيدٌ أخوك وقام محمدُ"[1].

ولعلَّ هذا التَّرادف القائم بين مصطلحيْ الكلام والجملة، قد أُستعملَ من قِبَل النّحاة في القرن الثّالث الهجريِّ، مع (المبرِّد) في كتابه (المقتضب) حيث قال: "وإنَّما كان الفاعلُ رفعا؛ لأنّه هو والفعل جملة يحْسُن السّكوت عليها، وتجب بها الفائدة"[2]. إذن الكلام يقوم على عنصري الإفادة والتّركيب؛ الّذي يتمّ كلامه بحسن السّكوت عليه.

1 – أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، د.ت: القاهرة، دار الكتب المصرية، ج1، ص 17.

2 – المبرد، المقتضب، تح: حسن محمد، ط1. بيروت:1999، دار الكتب العلميّة، ج1، ص 08.

ويُعدّ أبو علي الفارسيّ (377هـ) ممّن سار على هذا المَنْحَى، ويعرِّف الجملة تعريفا موجزا: "ما ائتلف من هذه الألفاظ الثّلاثة [الاسمِ والفعلِ والحرفِ] كان كلامًا وهو الّذي يسمِّيه أهل العربيّة: الجمل"[1].

ويتبيّن من التّعاريف الّتي اشار إليها النّحويون في الكلام والجملة أنّها تركّز على الإفادة والتي ينتج منها حينها القصد النّاتج من المتكلّم؛ أي: أنّ المتكلم إنما يقوم كلامه على القصد وهو الإفادة، ومن ثمّ فالقصد يبنى على الإفادة عند النّحاة، وقد اشار ابن مالك لهذا في تعريفه للكلام بقوله في ألفيته:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم   اسمٌ وفعلٌ ثمَّ حَرفُ الكَلِم

فالكلام في مصطلح النَّحاة عبارة عن "اللَّفظِ المفيدِ فائدة يَحُسن السّكوتُ عليها"[2]. والمقصود بالمفيد: فائدة يّحْسُن السّكوت عليها، ولا يشترط أن تكون الفائدة جديدة؛ حتّى ولو كان بفائدة معلومة[3].

غير أنّنا نجد (ابن هشام) يشير إلى تعريف الكلام من أساس القصديّة فيه فيقول في تعريف الكلام: "هو القول المفيد بالقصد وما المراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السّكوت عليه"[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ النّحاة قد ركّزوا على التّقسيمات الّتي تتفرع عن الجمل بأنواعها؛ فلكل تقسيم مقصد، وذلك من خلال المعاني الّتي تعتريها

---

[1] – أبو علي الفارسي، المسائل العسكريّات، تح: علي جابر المنصور، د.ط. دمشق: 1988 دار القلم، ص83.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، لبنان: 2003، دار الفكر ج1، ص18.

[3] – أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، شرح المقدمة الآجروميّة، تح: محمد بن صالح العثيمين، ط1. 2005، دار الإمام مالك، ص8.

[4] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6. بيروت، لبنان: 1985 دار الفكر، ص490.

أ-**الجملة الاسميّة الإخباريّة:** وهي الّتي يُراد بها نقل خبر من المتحدّث إلى المستمع، ويوجد بها محكوم عليه ومحكوم به والمحكوم عليه معلوم لدى كل من طرفي الحديث (المتحدّث والمستمع) لذا فإنّه يُبتدئ به؛ لأنّه المعلوم والمحكوم عليه[1].

أمّا المحكوم به؛ فمعلوم لدى المتحدّث مجهول من المستمع؛ لذا فإنّه يُثنّى به، وهو يعطي معنىً في المحكوم عليه ومثال الجملة الاسميّة الإخباريّة :"زيدٌ منطلقٌ ،هذا مُؤمنٌ بحقٍّ وطنهِ".

ب-الجملة الاسميّة الاستخباريّة: هي تلك الّتي يُراد بها طلب إخبار؛ حيث يَطْلُبُ المُتحدِّث بالجملة الاستخباريّة إخبارًا من المستمع يتمثّل في أحد طرفي الجملة، ولابدَّ أنّه معلوم لديه مجهولٌ على ماهية الاستخبار ونوعه، وهذه هي الجملة الاستفهاميّة كقول الأسود يهجو قومه من [الطّويل]:

أحقًّا بني أَبْنَاءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلِ   وعيدُكُمْ إيَّايَ وسْطَ المجالس[2]

والجملة الاستخباريّة جوابٌ يكون إخبارًا؛ أي: جملة إخباريّة.

ج- الجملة الاسميّة الإنشائيّة: تلك الجملة الّتي يراد بها إنشاءٌ عن معنىً كامنٍ في النّفس خاصٌّ بالمتحدّث دون إخبار عن شيء ما، و دون استخبار عن شيء ما، ومثال الجملة الإنشائيّة؛ جملة التّعجب في تراكيبها الإنشائيّة الّتي تبتدئ باسم نحوُ: (مَا أحسنَ الصدقَ! وهي صيغة قياسيّة، وهناك صيغة سماعيّة نحوُ: قول المُرقِّش الأكبرمن [الكامل].

للهِ دَرُّكُمَا ودرُّ أَبِيكُمَا   إنْ أَفْلَتَ العُقْليَ حتَّى يُقْتَلاَ [3]

[1] – إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص22.

[2] – ابن قتيبة الدينوري، الشّعر والشّعراء، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الغناوي، ط02. بيروت: 2005، دار الكتب العلمية، ص141.

[3] – المرجع نفسه، ص112.

وللجملة الاسميّة ركنان أساسان هما: المبتدأ والخبر، فكلّ اسم ابتدأته، وعَرّيته من العوامل اللّفظيّة[1] فهو المبتدأ، أمّا الخبر فهو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة؛ حيث يقول ابن مالك في أَلْفِيته:

والخبرُ الجزءُ المتمُّ الفائدة كالله برٌّ والأيادي شاهده

ومحلّ الشّاهد في بيت (ابن مالك) هو "برّ و شاهدة" فهما خبران للمبتدأ (الله والأيادي) لكن قد يطرأ على ركنيهما أو إحداهما نسخ يغيّر الحكم الإعرابيّ بأثّر بعض الحروف والأفعال، وعليه سنضيف نوعين آخرين للجملة.

أ.الجملة الاسميّة المنسوخة: وهي الّتي تَغيَّر فيها إعرابُ المبتدأ بأثر الحروف السّابقة عليها, أو هي الّتي تسبق بعض الكلماتِ الجملة الاسميّة بركنيها الأساسين؛ فَتَنْسَخُ الحكم الإعرابيَّ للمبتدأ بها؛ حيث يتغيّر من حالة الرّفع إلى حالة النّصب، كما تقضي هذه الكلمات إلى الجملة الاسميّة، أو إلى علاقة الخبر بالمبتدأ دَلالات أخرى، وهذه الكلمات تسمّى "بالنّواسخ" الحرفية للجملة الاسميّة وهي:(إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لعلَّ ليت، لا النّافية للجنس)[2].

ب. الجملة الفعليّة المحوَّلة: ويُقصد بها تلك الجملة الاسميّة الّتي يدخل عليها أحدُ الأفعال النّاسخة (كان وأخواتها)؛ وهذه الأفعال تنصب خبر الجملة الاسميّة؛ لذلك فإنّ النّحاة يدرسون هذه الجملة تابعة للجملة الاسميّة؛ لأنّه يلزمها بالضّرورة جملة اسميّة تامّةُ الرّكنين[3].

ويضع النُّحاة لهذه الجملة عناوينَ بينها قاسم مشترِك وهو نصب خبر المبتدأ؛ فقد يضعون لها عنوان: (الأفعال الرّافعة الاسمَ النّاصبة الخبر)[4].

[1] – أبو محمد القاسم علي بن محمد الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، ط1. بيروت: 2003، دار ابن حزم، ص55.

[2] – إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص169.

[3] – المرجع نفسه، ص293.

[4] – المرجع نفسه، ص293.

ويحرص العِنوان على ذكر الأثر الإعرابيّ لهذه الأفعال وقد يوضع لها عنوانا: (نواسخ الخبر) حيث تؤثّر إعرابيّا في الخبر خاصّة؛ بلا خلاف أو أنَّ ذلك تأثرًا بالمعنى اللّغويّ للنسخ وتطبيقه نحويًا؛ حيث يعني به الإزالة، لإزالتها حكم الخبر[1].

ولهذه الجملة الفعليّة المحوَّلة ثلاثة عشر فعلاً تؤدّي هذا الأثر الإعرابيّ. وتقسَّم إلى ثلاث مجموعات:

- **الأولى:** ثمانية أفعال تعمل بلا شروط، وهي: (كان أصبح أضحى، أمسى، بات صار، ليس).

- **الثّانية:** أربعة أفعال تعمل بشرط أن يتقدّمها نفي وهي: (ما زال، ما برح، ما فتئ، ما أنفك) وقد أشار ابن مالك في ألفيته؛ وذلك بقوله:

كان ظلَّ بات أضحى أصبحا أمس وصار ليس، زال بَرِحَا

فتئ، وأنفك، وهذي الأربعة لشبه نفي، أو لنفي، متبعة[2]

✓ **الثّالثة:** فعل واحد يعمل بشرط أن يتقدّمه (ما) المصدريّة الظّرفيّة، وهو (مادام) وقد أشار ابن مالك بقوله:

ومثل كان مسبوقًا بـ"ما" كأعطِ ما دمت مصيبًا درهمَا[3]

الجملة الفعليّة: و تسمّى الجملة فعليّةً إن بُدأت بفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم أمراً، وسواء كان الفعل متصرّفا أم جامدًا، وسواء كان تامًّا أم ناقصا، وسواء كان مبنيّا للفاعل أم مبنيّا للمفعول؛ كقام زيد ويضرب عمرو، وأضرب زيد، ونِعْمَ العبد وكان زيد قَائمًا وقوله تعالى:﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات:10] ولا فرق في الفعل أن يكون مذكورًا أو محذوفًا

[1] – إبراهيم إبراهيم بركات، النّحو العربيّ، ص295.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ص205.

[3] – المرجع نفسه، ص204.

تقدّم معموله عليه أو لا تقدم عليه أولا[1].فالجملة العربيّة الفعليّة تقوم على التّراتب الأساس وهو (فعل+ فاعل+ مفعول به).

2.1. **قصدية التّقديم والتّأخير في النّحو:** إنّ المتمعّن في كتب النّحو القديمة؛ يلحظ عناية النّحاة بالتّركيب النّحويّة، ومقاصدها للتّقديم والتّأخير.

1.2.1.التّقديم والتّأخير في الجملة الاسميّة: تتكوّن الجملة الاسميّة من ركنين رئيسين هما: المبتدأ وهو المسند إليه/ المحكوم عليه، والخبر وهو المسند/ المحكوم به. والخبر هو الجزء الّذي تتمّ به الفائدة. والأصل في الجملة الاسميّة هو المسند إليه ولا يتقدّم المسند إلاّ لسبب يقتضيه المقام، وقد تدخل الفضلة على الجملة الاسميّة وهي ترد بعد المسند إليه والمسند؛ أمّا إذا تقدّمت عليهما يدخل التّقديم والتّأخير في الجملة؛ ويصبح عندنا حينئذٍ تقديم ما حقّه التّأخير، وتأخير ما حقّه التّقديم؛ لذا نجدُ النّحاة يستعملون في هذه المواضع الواجب ويقصدون به الأصل وهو التّقديم، كما أنّهم يستعلون الجائز، ويقصدون به التّأخير؛ وقد صرّح بهذا ابنُ مالك وهو يبيّن أصليّة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ إذ يقول:

والأصلُ في الأخبار أن تؤخّرا وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا

وقد شرح النّحاة هذا ووضّحوه بقولهم: "الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبر"[2] كما أشار زعيم النّحاة سيبويه أنّ العرب "كأنّهم إنّما يقدّمون الّذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعني وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[3] والظّاهر من قول سيبويه إنّ النّحاة يُولُون اهتمامًا بالغًا بالمعنى أكثر منه تركيبًا ولعل هذا مقصده إفادة السّامع المخاطب، وهذا الّذي قرّره علماء البيان بأدلّة وبراهينَ واضحة.

---

[1] – خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، ص33.

[2] – ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج2، ص178.

[3] – أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة: ج1 ص34.

ولا بأس بأن أشير إلى أنّ هذا النّوع من التّقديم بمقصده الاختصاصيّ ليس بدْعا على الجملة الاسميّة فحسب؛ بل إنّه كذلك في الجملة الفعليّة يقول (محمد بن عبد الله الزركشي): "لا تختصّ إفادة الحصر بتقديم الضّمير المبتدأ؛ بل هو كذلك إذا تقدّم الفاعل أو المفعول أو الجار والمجرور المتعلّقات بالفعل"[1].

وكذا الأمر في تقديم الاسم على الفعل؛ فإنّ له مقصدا عند النّحاة؛ فلو قلنا: (الأستاذ أعاننا كثيرا) فقد خصّصت الأستاذ بالإعانة وقصرت ذلك عليه؛ وذلك كأن يظنّ ظانّ بأنّ أستاذا آخر قد أعاننا فأزيل عنه هذا الشّك، والرّيب والظّنّ يقول (عبد القاهر الجرجاني): "فإذا عمدت إلى الّذي أردت أن تحدث عنه فقدمت ذكرَه ثم بنيت الفعل عليه فقلت: (زيد قد فعل) و(أنا فعلت) و(أنت فعلت) اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما جليّ لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد؛ فتجعله له، وتزعم إنّه فاعله دون واحد آخر أو دون كلّ واحد"[2].

2.**القصديّة في المطابقة المعنويّة:** أشار علماء النّحو قديما إلى المعاني التّي تؤدّيها التّراكيب النّحويّة؛ أي تطابق التّركيب والمعنى الخفيّ، وتجدر الإشارة ها هنا إلى أنّ المتكلّم يؤدّي دورا كبيرا في إبانة المعاني ومطابقتها في النّحو العربيّ؛ لذا نجد النّحويّين اهتموا بوظيفة المتكلّم ومن بين هؤلاء نجد سيبويه؛ فقد ذكر في موطن الأفعال الّتي تنصب مفعولين أي: أفعال الظّن والشّكّ دور المتكلّم؛ بل دور الإعراب في ذهنية المتكلّم ونفسيته؛ حيث يقول: "حسب عبد الله زيدا بكرا، وظنّ عمر خالدا أباك، وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا أو شكاّ وذكرت الأوّل لتعلم الّذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو؛ فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشّكّ أو تقيم

[1] – الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، ج2، ص414.

[2]– عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص99.

عليه اليقين"[1] يتبيّن من قول (سيبويه) أنّ الدّلالة الكائنة في الحركة الإعرابيّة إنّما لها مقصدها لدى المتكلّم، وهنا تتّضح الدّلالة المقصديّة للحركة الّتي يرجوها المتكلّم، وبخاصّة إذا تعلّق الأمر بنفسية وذهنية المتكلّم؛ لذا نجده يعمد في بعض المقامات للسياقات مختلفة، وقد أشار (سيبويه) لهذا الموضع في ذكره لمقصد المتكلّم عند استعمال هذا النّوع من السّياق قائلا: "وإنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما جيء بالشّكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشّكّ كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني وكما قال ممن يقول ذاك تدري فأخّر ما لم يعمل في أوّل كلامه، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري فإذا ابتدأ على ما نيته من الشّكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر"[2] الظّاهر من قول (سيبويه) أنّ المتكلّم له دور كبير في بناء الدّلالة المنشودة بالنسبة للمتكلّم؛ أي: أن المتكلّم في ذاته لا بدّ أن يراعي المقاصد المرجوّة، وهو ما عبّر عنه بالنيّة أو الغرض أو المقصد من ذلك التّركيب، ولكن تغيير الدّلالة يدلّ على تغيير المقصد المنشود.

وجدير بنا أنْ نشير إلى أنّ (سيبويه) قد أشار في كذا موضع عن مقصديّة المتكلّم والمطابقة الّتي المعنويّة؛ أي: أنّ المتكلّم عندما يتكلّم بتركيب معيّن فإنّ له مقصداً في ذلك؛ لأنّنا نعلم أنّ التّراكيب اللّغويّة لها دلالتها سواء تعلّق الأمر بالرّفع أم النّصب أم الجرّ، فقد أشار في مواضع كثيرة عن هذه الدّلالات نحو دلالة التّركيب في قولهم: (ما أنت وشأنُك) حيث يقول: "وأمّا أنت وشأنك، وكلّ امرئ وضيعَته، وأنت أعلم وربّك. وأشباه ذلك فكلّه رفه لا يكون فيه النّصب؛ لأنّك إنّما تريد أن تخبر بالحال الّتي فيها المحدَّث عنه في حال حديثك؛ فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل"[3] مما هو بيّن من قول (سيبويه) أنّ الحركة الإعرابيّة لها دلالتها بالنّسبة للمتكلّم؛ بل لا بدّ أن يراعي

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص40.
[2] – المرجع نفسه، ج1، ص120.
[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص305 فما بعدها.

المتكلّم هذه المعاني الّتي تعتريها، وإلاّ فإنّ التّواصل حينئذ سيكون غير باد للسّامع، وعليه فالتّفاعل التّخاطبيّ لن ولم يصل؛ لذا كان مقصد المتكلّم أساس في العمليّة التّواصليّة.

2. القصديّة وتجلّياتها في البلاغة الثّلاثيّة :

1.2.علم المعاني: هو علم يعرف به أحوال اللّفظ العربيّ التي بها تطابق مقتضى الحال وهو ينحصر ثمانية أبواب (أحوال الإسناد الخبريّ. أحوال المسند إليه. أحوال المسند. أحوال متعلقات الفعل. الخبر والإنشاء. الفصل و الوصل والإيجاز والإطناب والمساواة)[1].

أمّا عن ما سنتطرق له في علم المعاني فستكون البداية بـ:

أ.الخبر والإنشاء: فالخبر ما يصحّ أن يقال لقائله: إنه سارق فيه أو كاذب. فكان الكلام مطابقا للواقع. كان قائله صادقا. وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبا"[2].

الخبر ما يتحمل الصّدق والكذب لذاته" [3].

وإن شئت فقل: الخبر ممّا يتحقق مدلوله في الخارج بدون النّطق به نحو: (العلم نافع) فقد أثبتنا صفة النفع للعلم. وتلك الصفة ثابتة له (سواء تلفظت بالجملة السّابقة أم لم تتلفظ). لأنّ نفع العلم أمر حاصل في الحقيقة والواقع، وإنّما تحكي ما اتّفق عليه النّاس قاطبة. وقضت به الشّرائع، وهدّت إليه العقول بدون النظر إلى إثبات جديد .

2.2. المقاصد الّتي يلقى من أجلها الخبر: والأصل في الخبر أن يلقى لأحد الخيرين:

– أي بقطع النّظر عن خصوص المخبر أو خصوص الخبر"[1] وإنّما ينظر في احتمال الصّدق والكذب إلى الكلام نفسه إلى قائله– وذلك لتدخل الأخبار الواجبة الصدق كإخبار الله تعالى، وإخبار رسله والبديهيات المألوفة.

---

[1]– جلال الدين محمد بن عبد الرحمان، تلخيص المفتاح تح: عبد الله داغر، دط . بيروت: 1302 هـ، ص7

[2]– علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، (البيان، المعاني، البديع) للمدارس الثانوية، د.ط: لندن: د.ت، دار المعارف، ص 137.

[3]– السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة (في المعاني والبيان والبديع)، تع: يوسف الصدميلي، د.ط. بيروت: د.ت المكتبة العصرية، ص 55.

– فطريقة النّسبة الكلامية للنّسخة الخارجيّة ثبوتا ونفيا صدق، وعدم مطابقة الكذب. فالنّسبة التي دلّ عليها الخبر وفهمت منه تسمّى: كلاميّة، والنّسبة الّتي تعرف من الخارج بقطع النّظر عن الخبر تسمّى: خارجيّة، فحينئذ هناك نسبتان: نسبة تفهم من الخبر، ويدلّ عليها الكلام. وتسمّى: نسبة كلامية. ونسبة أخرى تعرف من الخارج بقطع النظر عن الخير وتسمّى النّسبة الخارجيّة، وقد يلقى الخبر على خلاف الأصل لمقاصد أخرى تستفاد من سياق الكلام أهمّها:

– الاسترحام والاستعطاف نحو: **(إنّي فقير إلى عفو ربي)**

– إظهار الضّعف والخشوع نحو: قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم: ٤

– إظهار التّحسر والحزن نحو: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ ﴾[آل عمران: ٣٦]

– إظهار الفرح بمقبل والشّماتة بمدبر؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ﴾ [الإسراء: ٨١].

– التّوبيخ: كقولك للعاثر: **(الشّمس طالعة)**

– التّذكير بما بين المراتب من التّفاوت نحو: **(لا يستوي كسلان و نشيط).**

3.2. مقاصد التّأكيد للخبر: جعل البلاغيّون مقامات تأكيديّة يتّضح بها الكلام ويتّصل اتّصالا بحيث يراعي فيها النّحو والمعنى؛ لأنّ صور التّركيب إنّما تتمّ إذا تمّ معنى المعنى، وإلاّ أضحى مفرغا لا دلالة له، ولربّما يمكننا أن نستنتج مقامات التّأكيد من خلال ما قدّمه (أبو العباس للكنديّ) وهذا يتّضح من خلال التّراكيب النّحويّة الدّاخلة على الجملة؛ بحيث أثبتت معان مختلفة روعي فيها ذهنية المتلقّي وعليه، فلابدّ أن يراعيَ المتكلّم قدرة حاجة المتكلّم؛ أي: يخاطبه بما يقتضي ذهنيته الفكريّة، ولا يخلط عليه تراكيب الكلام؛ بحيث لا يفقه قوله، ولا يوصل فهمه.

---

[1]– السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة (في المعاني والبيان والبديع)، ص56.

أ.التّأكيد دون مؤكّد (مقام الخالي من الفائدة): في بعض المقاصد نجد أنّ المخاطب غير عالم بفائدة إخباريّة؛ أيْ: عندما نخاطبه نجد ذهنه خالٍ من الفائدة الّتي يفيد بها المتكلّم، ومن ثَمَّ يعمل المتكلّم على مقصده بفائدة إخباريّة، لا تتضمّن تأكيد؛ أي: أدوات التّوكيد المعروفة (إنّ، أنَّ لقد، إمّا، وغيرها) ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب: (الابتدائيّ) وقد سبق وأشرنا لهذا النّوع من الخبر، مع حوار أبي العباس مع الكندي (عبد الله قائم) فإنّا ههنا لا يستدعي منّا المقام لأَنْ أأكّد الجملة، فحينها أفيدك بفائدة تامّة، وهي الإخبار مباشرة، وهو إخبار المفاد منه أنّ السّامع غير منكر وخال من الذّهن، وأكثر ما يكون في التّناسب المقامي ما بين المتكلّم والسّامع. وهنا تجاذب بين النّحو والحركة الإعرابيّة ومقتضى الحال.

ب.التّأكيد بمؤكّد واحد: وههنا يكون المتلقّي في تردد بالفائدة الإخباريّة التي قدمت له من لدن المتكلّم، ويسمّى حينئذ هذا النّوع من الضّرب بـ(الطّلبيّ)؛ حيث نجد السّامع ذهنه يحوي الفائدة ولكن يعتريها الشّكّ والظّنّ، ومن ثمّ أمكن للمتكلّم أن يراعي ذهنية السّامع فيفيده، وإنْ صحّ القول يعزّزه بمؤكّد؛ حتّى يستطيع الفهم والإدراك للفائدة الإخباريّة، ونجدها في الغالب بـ(إنّ) ولقد ضرب لنا مثلا ابن العباس حين قال: (إنّ عبد الله قائم) فالجملة حوت على تركيب جديد وذلك بإضافة (إنَّ) وهنا الجملة تغيّر نمطها، وعليه؛ فسيتغيّر معنى الجملة، ومن ثَمَّ تقوى الفائدة الإخباريّة، وتعلو وتتعلّق بذهنية السّامع.

وحري بنا أنْ نشير إلى أنّ (الجرجاني) قد وضّح دلالة (إنَّ) وفائدتها في التّركيب؛ إذ يقول: "ومّما تضعه (إنَّ) في الكلام، أنّك تراها تهيء النّكرة وتصلحها؛ لأنّ يكون لها حكم المبتدأ أعني أنْ تكون محدَّثًا عنها بحديث من بعدها، ومثال ذلك:

إنَّ شواءُ ونشوَةً   وخبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ

قد ترى حسنها وصحّة المعنى معها، ثمّ إنّك إنْ جئت بها من غير (إنَّ) فقلت شواءُ ونشوَةً خبَبُ البَازِلِ الأَمْوَتِ، لم يكن كلاما"[1] كما أشار لأمر آخر في معاني (إنَّ) في تأكيد الخبر وتقويته، وتعمل على سبك الكلام السّابق باللاّحق، وقد ضرب لنا مثلا بقول الشاعر:

فَغنِّهاَ وَهْيَ لَكَ الغَدَاءُ   إنّ غِنَاءَ الإبِلِ الحدَاءُ

وذلك أنّه هل شيء أبين في الفائدة، وأدلّ على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل أنّك ترى الجملة؛ إذ هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتّحد به؛ حتّى كأن الكلاميين قد أفرغا إفراغا واحدا، كأنّ أحدهما قد سبك في الآخر"[2].

ونلحظ من قول (الجرجانيّ) أنّ استعمالات (إنّ) لها دلالةً أساساً في تقوية المعاني التّركيبيّة؛ شريطة توخّي مقتضى الحال، ومقام الكلام وذهنية المتلقي؛ كونه الوظيفة البيانيّة الّتي تثبتها الجملة من خلال التّراكيب وصوره المختلفة، وقد أشار إليها (السّكاكي) وهو في معرض الحديث عن الخبر وما يتعلّق به من أحكام؛ حيث يقول: "أمّا الاعتبار الرّاجع إلى الحكم في التّركيب من حيث هو حكم، من غير التّعرض كونه لغويّا أو عقليّا؛ فإنّ ذلك وظيفة بيانيّة فتكون التّراكيب: تارة غير مكرّرة، ومجردا عن لام الابتداء، وإن المشبّهة والقسم "[3]. يمكننا أنْ نجزم أنّ هذه الأنماط التّركيبيّة الّتي يخصّها علم المعاني مرجعها الأساس احترام المقام الّذي يرد فيه الخطاب، وإلاّ ما خلصنا إلى الحسن والقبول؛ فالكلام ينتهي بصورة تركيبية إلى المعاينة الرّاجحة من المقام.

ج. التّأكيد الجزئيّ بمؤكّدين: (السّامع مع منكر للفائدة): وتجدر الإشارة ههنا أنّ مقام الكلام قد ارتقى بين المتكلّم والسّامع؛ لأنّه يقوّي الحكم الخبريّ بمؤكّدين وعليه؛ نستنتج أنّ هناك تحكّما بين الطّرفين؛ ممّا استدعى المخاطب يلجأ لتقوية الفائدة الإخباريّة بمؤكّدين وهذه التقّوية الإخباريّة، إنّما روعي فيها مقتضى الحال/ المقام الحاصل بين طرفي

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص320.

[2]- المرجع نفسه، ص317.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص167.

التّخاطب، وإلاّ ما الدّاعي لأنْ يقوي المخاطب حكمه الخبريّ، وقد أشار (السّكاكي) لهذا الحكم بقوله: "فإنْ كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تحلية بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة"[1].

وقول (السّكاكي) يشير إلى أنّ المؤكدات لا ترد عبثا، وإنّما مقامات الكلام/ مقتضى الحال هي من تستدعي من المخاطب ذلك؛ أي: "لا يكون المخاطب متردّدا في الحكم، ولكنّه ينزل منزلة المتردّد، إذا قدّم إليه قبل الحكم ما يلوح به؛ فيؤكّد له الحكم أيضا لتطلعه له قطع المتردّد والطّالب"[2].

أمّا **الإنشاء:** ما لا يحتمل الصدق و الكذب لذاته نحوُ: (اعفُ وارحم) فلا ينسب إلى قائله صدق أو كذب"[3] وينقسم الإنشاء إلى نوعين:

أ.إنشاء غير طلبيّ: ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب؛ كصيغ المدح والذّم والعقود. والقسم والتعجب والرجاء

ب.الإنشاء الطّلبيّ: هو الّذي يستدعي مطلوبا غير حاصل. في اعتقاد المتكلّم وقت الطلب. و يكون بخمسة أشياء :**(الأمر، النّهي، الاستفهام، التمني، النداء).**

2/ التّقديم والتّأخير: هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن. واسع التّصرف. بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة. ويقضى بك إلى لطيفة. ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه. ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك. ولطف عندك أن قدم فيه شيء حول واللفظ عن مكان إلى مكان" [4] وأعلم أن تقديم الشّيء على وجهين:

– **تقديم يقال على نية تأخير:** كخبير المبتدأ اذا قدمته على المبتدأ. والمفعول اذا قدمته على الفاعل كقولك: **(منطلق زيد)** و**(ضرب عمرا زيد)** معلوم أن **(منطلق** و**عمرا)** لم

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص169.

[2] – عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العالية (علم المعاني)، ط1. القاهرة: 1991، مكتبة الآداب، ص43.

[3] – السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 69

[4] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106

يخرجا بالتّقديم عما كانا عليه. من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك؛ وكون ذلك مفعولا منصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرّت.

- **تقديم لا على نيّة التّأخير:** ولكن أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم، ولا تجلل له بابا غير بابه. وإعرابا غير إعرابه. وأن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ. ويكون الآخر خبرا له. فتقدم تارة هذا على ذاك. وأخرى من ذاك على هذا ومثاله ما تصفه بـ(زيد ومنطلق) حيث تقول مرة (زيد المنطلق) وأخرى (المنطلق زيد) فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير. فيكون خبر مبتدأ كما كان؛ بل تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ. وكذلك لا تؤخر (زيدا) على أن يكون مبتدأ، كما كان بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا "[1]. كما ثنّى (عبد القاهر الجرجانيّ) على أهميّة مبحث التّقديم والتّأخير في مقدَّمة فصل "القول في التّقديم والتّأخير" إذ يقول: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، إن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ من مكان إلى مكان"[2] لعلّ المقدّمة الّتي استهلّ بها (الجرجانيّ) فاتحة هذا المبحث تدلّ على أهميّة هذا المبحث العظيم في الدّرس النّحويّ والبلاغيّ خاصّة؛ وذلك لما يتّسم به من محاسنَ ولطائفَ وطرائفَ؛ أضف إلى أنّه يبهر سمعك ويهزّ نفسك؛ لأنّ المتكلّم يلجأ إليه لكي يعبّر عن مكنونه الدّاخليّ، ويفصح عن مراده بأبلغ طريقة؛ فلا يجد من التّقديم والتّأخير بدٌّ. والآن سنعرض أهمّ المسائل الّتي ذكرها (الجرجانيّ) في فصل التّقديم والتّأخير محاولا في ذلك عدم الإطالة وآخذ ما فيه الإصابة، خشية وقوع في تكرار ما وقع في الدّراسات الفائتة، ولو بتغيير الأمثلة وبيان مقصدها.

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص107

[2] - المرجع نفسه، ص106.

ومن هنا يتبيّن المقصد من التّقديم والتأخير في الدّرس البلاغيّ، والأهميّة التي يعتروها من حيث التّداوليّة المرجوّة:

– **تحقيق الأمر وإزالة الشّكّ:** والمبتغى المرجوّ هو إزالة الشّك من ذهن السّامع، وتزيده فائدة على فائدة يقول (عبد القاهر الجرجانيّ): "والقسم الثّاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقق على السّامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشّك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أوّلا، ومن قَبْل أن تذكر الفعل في نفسه؛ لكي تباعده بذلك من الشّبهة، وتمنعه من الإنكار أو من أن يظنّ بك الغلط أو التّزيّد"[1] ومثل هذه المواضع كثير في القرآن الكريم؛

– **لتعجيل المسرّة/ المساءة: نحوُ:** (أستاذي عاد من تونس) معنى هذا أنّه كان غائبًا ثم عاد؛ **ومثله في الإساءة نحوُ**:(هاضمُ الحقوقِ حضر)؛

– **لإظهار تعظيمه/ تحقيره:** قال تعالى:﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ البقرة:[الآية ١٥]

2.2.علم البيان: علم البيان في صناعة الإنشاء بمنزلة ميزان تعرف به محاسن مارجح وماشي، ومحكّ إذا عرضت عليه المعاني أبرزها منها ما فسد وما صلح. وأمّا موضوع علم البيان؛ فهو كلام العرب والفصاحة والبلاغة فيقال بعضهم "علم البيان صناعة نظرية مقصودها معرفة محاسن الكلام"[2] كما ورد أيضا تعريف آخر لعلم البيان على أنّه: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة عليه ودلالة اللّفظ اما على تمام ما وضع له، أو على جزئه. أو على خارج عنه ثمّ اللّفظ المراد به لازم ما وضع له أن قامت قرين على عدم إرادته فمجاز وإلاّ فكناية وقدم عليها؛ لأنّ معناه كجزء معناها ثمّ

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص99.

[2] – نجم الدّين أحمد بن إسماعيل ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، تح: محمد زغلول سلام، د.ط. 2009، الإسكندريّة. منشأة المعارف، ص45

منه ما يبنى على التّشبيه. فتعين التّعرض له. فإن حصر المقصود من علم البيان في الثلاثة (التّشبيه والمجاز والكناية)"[1].

1.2.2.المجاز: هو مفعول من الجواز الّذي هو التّعدّي من قولهم (جزت موضع كذا) أي: تعدّيت وقد صار المجاز أولى من الحقيقة في غالب الكلام لتنوّع محاسن الألفاظ والمعاني؛ كالاستعارة والكناية والتّشبيه. فأقسام المجاز كثيرة فمنها:

– نزع يسمّى: مجازا؛ بسبب مشاركة في خاصة، كما يقال: للبليد: (حمار) وللشّجاع: (أسد)؛

– ومنها زيادة في الكلمة لمعنى ما كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ آل [عمران: ١٥٩] أي: فبرحمة. وما زائدة مجازا "[2]

والبيّن من التّعريف الاصطلاحيّ أنّ المجاز، إنّما يعمل على مقصد اللّفظ في غير استعماله الأصليّ؛ كون اللّفظ استعمل مجازا، وهذا لم يرد عبثا، وإنّما له دلالة ومقصد منشود، وخير دليل على ذلك تلك العلاقات الّتي تعترو المجاز، وبخاصّة ما تعلّق بالمجاز العقليّ.

و(الجرجاني) من العلماء الّذين نظروا للمجاز، وفصّلوا فيه تفصيلا، وحبروه تحبيرا حيث يقول: "اعلم أن لمجاز والاتّساع... أنّك ذكرت الكلمة، وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه، فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللّفظ نفسه، وإذا قد عرفت ذلك؛ فاعلم أن في الكلام مجازًا على غير هذا السّبيل، وهو أن يكون التّجوز في حكمٍ يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصودًا في نفسه ومرادًا من غير تورية أو تعريف"[3]. نجد (السّكاكي) يتناول المجاز العقليّ ويعرفه على أنّه: "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلّم من الحكم فيه لضرب من التّأويل، إفادة للخلاف لا

[1] – الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، ص 53

[2] – ابن الأثير، جوهر الكنز، ص 52

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص293.

بواسطة للوضع؛ كقولك: (أنبت الرّبيعُ البقل) و(شفى الطّبيب المريض) و(كسا الخليفة الكعبة) وهزم الأمير الجند"[1].

وهذا النّوع من المجاز؛ إنّما يكون مبنيّا على علاقة الإسناد لا غير؛ أيْ: أنْ تسند الفعل إلى غير فاعله، وإنّما إلى زمانه أو مصدره، ممّا يدلّ على التّداخل القائم بين علمي النّحو والمعاني فاللاّفت للانتباه أنّ العلماء أدرجوه ضمن التّركيب، ولكن التّركيب يؤدّي وظائف أخرى؛ لأنّ البنية التّركيبيّة تستقيم بوجود دلالة البنية المعنويّة.

2.2.2.الاستعارة: ذكر الشّيء باسم غيره، وإثبات ما لغيره له لأجل المبالغة في التّشبيه. وفائدة الاستعارة أن تحدث الكلام مزية على ما لو استعمل على حقيقته، ومثال ذلك أنك إذا قلت: (رأيت أسدا) تعني به رجلا شجاعا، فقد أثبتنا لهذا الرّجل شجاعة الأسد. بقوة في الكلام لم توجد فيها إذا قلت: (رجلا شجاعا).

والاستعارة تبيّن الغاية المقصودة من خلال استعارة اللّفظ من معناه الأصليّ إذا ترسم صورة بديعة، وتعطي فوائد، كما يقول (الجرجاني): "ومن الفضيلة الجامعة فيها أنّها تبرز هذا البيان أبدا في صورة مستجدّة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، وإنّك لتجد اللّفظة الواحدة قد اكتسب بها فوائد؛ حتّى تراها مكررة في مواضع، ولها في كلّ واحدة من تلك المواضع شأن مفر، وشرف منفرد، وفضيلة مرموقة، وخلابة مومُوقة"[2]. إذن الاستعارة عند (الجرجاني) تزيد المعنى حلّة وجمالا، وبخاصّة إذا قوي تركيبها.

ويتّضح أنّ الاستعارة لون من ألوان التّصوير الفنيّ؛ فاللّفظ إذا أستعير لمعنى آخر فهذا دلالة لأثر الّذي يحدثه في النّفس، وبخاصّة إذا نقل المعنى المحسوس إلى المعنى المجسد وهنا تكمن قيمة المعنى الاستعاريّ؛ لأنّ المعنى الاستعاريّ، إنّما يأخذ قيمة البلاغة إذا أحدث إحساسا في نفسيّة المتكلّم والسّامع "فالألفاظ المستعارة ألفاظ موحية؛ لأنّ أصدق أداة

---

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص393.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص47.

تجعل القارئ يحسّ بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه، وتصور المنظر للعين، وتنقل الصّورة للأذن، وتجعل الأمر المعنويّ ملموسا محسّا"[1].

ولابدّ لاستعارة من ثلاثة أشياء (مستعار، مستعار فيه، مستعار له).

فالمستعار: هو الّذي ينقل من الأصل إلى الفرع للإبانة.

المستعار منه والمستعار له: لفظ تاني حملت إحداهما على الأخرى. وكل لفظة منهما حقيقية والمحمول عليه مجازية الموضوع. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]

فالمستعار هو الاشتعال، المستعار له: الشيب والاشتعال لعبة مجاز فانظر إلى محاسن هذه اللّفظة الكريمة ما اعجزها واوجزها"[2].

ومن هنا برزت مقصديّة الاستعارة في الدّرس البلاغيّ؛ حيث إنّك تجد تفاوتا بين المشبّه والمشبّه به عند الحذف، وكل منها يحمل مقصده وبلاغته وتداوليته المرجوّة؛ إذ لو أنّك شبهت شيئا محسوسا بشيء ماديّ لدلّ على مقصديّة التّشبيه الدّال، فلو قلنا مثلا:

تنفّس الصّبح وتبسم الرّوض ** وقلنا للثّعلب أن يتوب

فنلحظ ها هنا أنّ الشّاعر استطاع أن يجمع بين المقاصد الدّالة في قوله من خلال استعمال مراتب متفاوتة في التّشبيه؛ حيث ذكر (تنفس الصّبح) وما هو معلوم أنّ (الصبح) لا يتنفس، بل الإنسان هو من يتنفس فجعل (الصبح) في مكان الإنسان، فحذف المشبه به وهو الإنسان وترك لنا قرينة تدلّ عليه وهو الفعل (تنفس) أضف إلى أنّ قوّة الاستعارة ها هنا القائمة على المشابهة يمكن أن تكون مجازا عقليّا؛ كونه أسند الفعل (تنفس) إلى غير فاعله وإنما إلى زمانه وهو (الصّبح)، والأم ذاته في قوله (تبسم الروض) فهذا غير معقول في الحدوث، ولكن المقاصد تعدّدت لتعدّد السّياقات؛ بل إنّه استطاع أن يجمع بين الصور جميعها ليكتمل المعنى المنشود والغرض المقصود في قوله: (وقلنا للثّعلب أن يتوب) فقد

[1] – أمين شيخ بكري، التّعبير الفنّي في القرآن، ط4. القاهرة: 1980، دار الشّروق، ص197.

[2] – المرجع نفسه، جوهر الكنز، ص55 فما بعدها.

علمنا أن (الثّعلب) لا يتوب وإنّما المجرم من يمتاز وينماز بهذه الصّفة؛ فعلم حينها أن صّرح بالمشبّه وهو الثّعلب وحذف المجرم، وهي قوّة الصّورة؛ بل إنّ الصّورة الشّعريّة زاد بريقها، واتّضح معناها ومقصدها.

3.2.2.الكناية: لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى، وتنقسم الكناية باعتبار المكنى عنه إلى ثلاثة أقسام. فإنّ المكنى عنه قد يكون صفة. وقد يكون موصوفة وقد يكون نسبة مثال ذلك: ما قالته الخنساء في أخيها صخر:

طويل النّجاد رفيع العماد ** كثير الرّماد اذا ما شتا

فكلّ من كلمة (طويل النّجاد، رفيع العماد، كثير العماد) كلّها كناية عن صفة

أمّا عن مقصد الكناية؛ فهي مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعه وضعت قريحته. والسّر في بلاغتها أنّها في صور كثيرة تعطيك الحقيقة مصحوبة بدليلها. ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور محسنات.

3.2.علم البديع: إنّ هذه اللّفظة مصدر أبدع: ابتدع فلان (فتله) إذا فتل حبلا من شيء جديد لا من نفاضة حبل آخر، وبديع قد صار هذا اللفظ عند علماء الأدب عبارة عن الألفاظ المستطرقة التي توجد في محاسن الكلام. فالبديع يختص بمحاسن الألفاظ والمخترع بابتكار المعاني التي لم يسبق اليها، وأول من سمى هذا النّوع البديع (ابن المعتز) ويعرف أيضا بأنه علم يعرف به الوجوه و المزايا التي تزيد الكلام حسنا وطلاوة وتكسوه بهاء رونقا بعد مطابقته لمقتضى الحال ووضوح دلالته على المراد"[1].

ويعرّف أيضا بأنّه "علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة وهي ضربان: (لفظي و معنوي) "[2].

ومن أجل هذا كان "الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، واخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التّأليف، وبراعة التّركيب، وما

[1] – ابن الأثير، جوهر الكنز، ص48

[2] – السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص296

شحنه به من الإيجاز البليغ والاختصار اللّطيف، وإنّه من الحلاوة، وجلله من رونق العلاوة مع سهولة اللّغة وجزالتها وعذوبتها وسلاستها، إلى غير ذلك من محاسنه الّتي عجز الخلق عنها، وتحيّرت عقولهم فيها"[1].

1.3.2.المحسنات اللّفظية: ونقصد بالمحسّنات اللّفظيّة تلك الألفاظ التي تعمل على إحداث نغمة موسيّقيّة؛ حيث تلهم سامعها، وتأخذ لبّ قارئها؛ لأنّ العربيّ معروف من القدم بهذه الخصيصة والسّمة المعهودة عندهم. وهذا النّوع من المحسّنات إنّما شمل اللّفظ؛ وهي تلج ضمن التّحسينات اللّفظيّة، والتّنميق في الأسلوب والزّخرفة اللّفظيّة.

1.الجناس: وممّن تناول هذا النّوع من المحسّنات (ابن المعتز) حيث يعرّفه قائلا: "هو أن تجيء الكلمة تجانس أخرى في بيت شعرٍ وكلام، أو مجانسة لها أن تشبيهها في تأليف حروفها على السّبيل الّذي ألّف الأصمعي كتاب (الأجناس) عليها وقال الخليل: الجنس لما ضرب من النّاس والطّير والعروض والنّحو، فمنه: ما تكون الكلمة تجانس أخرى في تأليف حروفها ومعناها ويشتقّ منها "[2]. كما عرّف أيضا "أن يتشابه اللّفظان في النّطق، ويختلفان في المعنى، وهو نوعان:

أ.تامّ: وهو ما اتّفق فيه اللّفظان في أمور أربع وهي: نوع الحروف، شكلها، عددها ترتيبها.

ب.غير تامّ: وهو ما اختلف فيه اللّفظان في واحد من الأمور المتقدّمة"[3].

أمّا **الجناس النّاقص:** فهو ما اختلف في اللفظان في عدد الحروف واختلافهما يكون إمّا بزيادة حرف في الأول نحو: **دوام الحال من المحال.**

أو في الوسط نحو: **(جدّي، جهدي)** أو في الآخر نحو: (الهوى مطية الهوان)

---

[1] – عتيق عبد العزيز، في البلاغة العربيّة: علم البديع، د.ط. بيروت: د.ت، دار النهضة العربيّة، ص10.

[2] – عبد الله أبو العباس بن المعتز، كتاب البديع، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت: 2012، مؤسسة الكتب الثّقافيّة ص36.

[3] – علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة (البيان، المعاني، البديع)، ص 265.

الأول يسمّى: **مردوقا**، والثاني يسمّى: **مكتنفا**، والثالث يسمى: **مطرقا**"[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (السّكاكي) ذكر أنواعا للجناس، ولكن لم يتوسّع في ذكر خصائص كلّ نوع، إلاّ أنّه ذكر أنواع أخرى لم يذكرها العلوي؛ حيث يقول: "ومن القسم الثّاني التّجنيس: وهو تشبيه الكلمتين في اللّفظ والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع:

– أحدها: **التّجنيس التّام**: وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللّفظ؛ كقولك:رحبة رحبة.

– ثانيها: **التّجنيس النّاقص**: وهو أن يختلف في الهيئة دون الصّورة؛ كقولك: (البُرد يمنع البَرد) وكقولك: (البدعة شَرَكُ الشِّركِ) وكقولك: (الجهول مُفْرِط أم مُفْرَط)، والمشدّد في هذا الباب يقام مقام المخفّف نظرا إلى الصّورة.

– ثالثها: التّجنيس المذيّل: وهو أن يختلفا بزيادة حرف؛ كقولك: (مالي كمالي) و(جدي جهدي)؛

– رابعها: التّجنيس المضارع أو المطرق: وهو أن يختلفا في حرف أو حرفين مع تقرب المخرج؛ كقولك في الحرف الواحد: (دَامِس وطَامِس) و(حَصَب وحَسَب) (كَتَبَ وكَتَم) وفي الحرفين؛ كقولهم: (ما خَصَّصْتَني) و(إنّما خَسَّسْتَني)؛

– خامسها: التّجنيس الملاحق: وهو أن يختلفان لا مع التّقارب؛ كقولك: (سعيد بعيد) و(كاتب كَاذب) و(عابد عابث). والمختلفان في التّلاحق إذا اتفقا كتبة؛ كقولك: (عائب عابث) سمي: تجنيس تصحيف. والمتجانسان إذا وردا على نحو قولهم: (من طلب وجدَّ وجد) أو قولهم (من قرع بابا ولجَّ ولج) وعلى نحو: (المؤمنون هيّنون ليّنون) و(جئتك من سبأ بنبأ) أو على نحو قولهم: (النّبيذ غير النغم عم ويغير الدّسم سمّ) سمّي: ذلك مزدوجا ومكرّرا ومرددا، وهنا نوع آخر يسمّى: تجنيسا مشوّشا"[2].

[1] – السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 324

[2] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص429 فما بعدها.

2.السّجع: هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير. وأفضله ما تساوت فقرة. ومثال ذلك: الحر إذا وعد وفى. وإذا أعان كفى. وإذا ملك عفا"[1].

والسّجع هو: الكلام المقفّى أو مراعاة الكلام على روي واحد؛ وبمعنى أسجاع وأساجيع وهو مأخوذة من سجع الحمام، وسجع الحمام هو هديله، وترجيعه لصوته؛ أمّا في كلام البلاغيّين هو"توافق الفاصلتين من النّثر على حرف واحد، وهذا ما أشار إليه (السّكاكي) في قضية السّجع؛ حيث يقول: "ومن جهات الحسّ الأسجاع، وهي في النّثر، كما في القوافي في الشّعر، ومن جهات الفواصل القرآنيّة والكلام في ذلك ظاهر"[2].

ونجد (ابن الأثير) يذكره في باب (التّرصيع)، وقد عدّه ممّا يحتذى بالأوزان والقوافي الأخيرة؛ حيث يقول: "وهي من نعوت الألفاظ الجملة أو ألفاظ البيت من الشّعر منقسمة كلّ لفظة تقابلها لفظة على وزنها ورويّها، وقلّ ما يأتي ذلك في الكلام إلاّ مقصودا متكلّفا؛ مثال ذلك قول (الحريري): "فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظة، ويقرع الأسماع بزواجر وعظة "فكل لفظة من هذا الكلام قابلت أختها من حيث الوزن والقافية"[3]. ومن هنا يتّضح أنّ السّجع له مقاصد وأغراض ممّا هو بيّن من قول (الحريري):

- يطبع الأسجاع؛
- يقرع الأسماع.

والسّجع ثلاثة أقسام:

-**أوّلها المطرف:** وهو ما اختلفت فاصلتان في الوزن، واتفقا في الخرف الأخير، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نوح: ١٣ – ١٤].

[1] – علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، ص 273.

[2] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص437.

[3] – ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص255.

– **ثانيها المرصّع:** وهو ما كان فيه ألفاظ إحدى الفقرتين كلها وأكثرها مثل ما يقابلها من الفقرة الأخرى وزنا وتقفية؛ كقول الحريري: "هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه"

– **ثالثها المتوازي:** فهو ما كان الاتفاق فيه في الكلمتين الأخيرتين فقط نحو قوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٣ – ١٤] لاختلاف (سررت وأكواب) وزنا إلى قافية والاسجاع مبنية على سكون أواخرها. وأحسن الأسجاع ما تساوت فقره. نحو قوله ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ﴾ **[الواقعة: ٢٨ – ٣١]** ولا يحسن السّجع إلا إذا كانت المفردات رشيقة والألفاظ خدم المعاني"[1].

2.3.2.المحسّنات المعنويّة:

أ. **الطّباق:** هو جمع بين الشّيء وضدّه في الكلام. وهما قد يكونان اسمين نحو: قوله تعالى:﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[الكهف: ١٨] أو فعلين نحو: قوله تعالى أيضا:﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [النجم: ٤٣] أو حرفين نحو قوله تعالى﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ **[البقرة: ٢٢٨].**

وقد رأى (ابن الأثير) أنّ الطّباق يقوم على التّضاد، وتطابق المعنيين؛ حيث يقول: "أصل المطابقة في اللّغة أن يضع أن يضع البعير رجله في موضع يده فيقال: طابق البعير إذا وضع الرّجل موضع اليد سواء من غير زيادة أو نقصان وحدَّ الطباق ذكر الشّيء وضدّه وقيل هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد. وقيل هو مساواة المقدار من غير زيادة ولا نقص. والكلّ من قريب"[2]. غير أنّ (السّجلماسي) في (المنتزع) يري أنّ المطابقة تعد من الألفاظ المنافرة والمخالفة؛ فهي تأخذ معنى التّنافر بين كلمتين، وفي هذا يقول: "واسم المطابقة في الوضع الفصيح عند الجمهور هو مثال أوّل لقولهم: (طابق ومطابق)، خالف ونافر ومنافر

[1] – السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 328.

[2] – ابن الأثير، جوهر الكنز(تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، ص84.

لا شاكل ووافق ولاء على ما يظنه قوم من العلماء، وغلط فيه كثير من النّاس وجماعة من أهل الأدب؛ بل المطابقة في موضوع اللّغة العربيّة، المخالفة والمنافرة، وعلى هذه الجهة نقل حذّاق من أهل علم البيان ومنتحلي صنعة البلاغة، ومن هؤلاء (الخليل بن أحمد) و(الأصمعي) ومن متأخّريهم (عبد الله ابن المعتز) اسم المطابقة على معنى المنافرة والمخالفة إلى هذا النّوع من علم البيان، إذا كانوا يوفون قول جوهره؛ بمعنى المضادّة والمخالفة، وبالجملة بالمنافري من الأمور على ما مضى عليه الأمر عندنا نحن هذا الجنس"[1].

والطّباق ضربان:

– أحدهما طباق **الإيجاب:** وهو ما لم يختلف فيه الضّدان إيجابا وسلبا نحو :قوله تعالى:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ ﴾ [آل عمران: ٢٦].

– وثانيهما: طباق **السّلب:** وهو ما اختلف فيه الضّدان إيجابا وسلبا؛ بحيث يجمع بين فعلين من مصدر واحد إحداهما ثابت، والآخر منفيّ نحو: قوله تعالى: ﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ﴾ [النساء: ١٠٨].

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن أبي الأصبع) قد عرّف طباق السّلب بثنائيين الإيجاب والنّفي حيث يقول: "وطباق السّلب وهو أن يأتي المتكلّم بجملتين أو كلمتين إحداهما موجبة والأخرى منفية، قد تكون الكلمتان منفيتين"[2]. وقد كان شرط (ابن أبي الأصبع):

– أن يكون الطّباق جملة/ كلمة؛

[1] – محمد القاسم السّجلماسيّ، المنتزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، ط1. الرّباط: 1980، ص369 فما بعدها.

[2]– ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، د.ط. القاهرة: د.ت، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، ص114.

– أن يكون موجبا/ منفيا؛

– أن تكون الكلمتان منفيتين.

وقد مثّل بقول (بشير ابن هارون) وقد ظهر منه فرح عند الموت، وقيل له: أتفرح بالموت؟ فقال: ليس قدومي على خالق أرجوه؛ كمقامي على مخلوق لا أرجوه. وقد نظم منصور الفقيه هذا المعنى؛ فقال"[1].

مِنْهاَ أَمَانُ لِقَائِه بِلِقَائِه وَفِرَاق كُلُّ مَعَاشِرَ لاَ يَنْصِف

وحريّ بنا أن نذكر أنّ (ابن أبي الأصبع) أشار إلى نوع آخر من الطّباق سمّاه بـ: (طباق التّرديد).

ب. المقابلة: هي أن يؤتي بمعنيين متوافقين أو أكثر. ثمّ يؤتي بمقابل ذلك على الترتيب. كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴾ [اللّيل: ٥ – ٨].

وتعرّف أيضا على أنّها يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر بما يقابل ذلك على التّرتيب والمراد بالتّوافق خلاف التقابل نحو: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢].

وقد عرّفها (قدامة بن جعفر) قائلا: "وهو أن يضع الشّاعر معاني يريد التّوفيق بين بعضها وبعض المخالفة، فيأتي في الموافق بما يوافق، وفي المخالف بما يخالف على الصّحة، أو يشترط شروطا ويعدّد أحوالا في أحد المعنيين؛ فيجب أن يأتيَ فيما يوافقه بمثل الّذي شرطه وعدده، وفي ما يخالف بضد ذلك"[2].

وإنّ ما ذهب إليه علماء البلاغة في تحديد المقاصد للمقابلة يتبيّن أنّ الخلاف القائم بين المحسّنات المعنويّة واللّفظيّة إنّما يعود لما قد دلّته من مقاصد؛ فاللّفظيّة تعمل على إحداث النغمات الموسيقيّة في الأذن والتّنميق في الأسلوب، بله جذب المتلقين والمخاطَبين

[1] – ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن، ص115.

[2] – قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم الخفاجي، د.ط. بيروت: د.ت، دار الكتب العلمية، ص141.

أمّا المعنويّة فإنّها تعمل على توضيح المعاني وإبرازها؛ لأنّ التّضاد (الطباق) إنّما يعمل على التّضاد بين الكلمتين وهذا دليل على المقصد الّذي يدلّه، غير أنّهم بيّنوا التّفاوت القائم بينه وبين المقابلة الّتي تكون قائمة على الاختلاف الوضعيّ؛ أي: الكلمة تقابل الكلمة أكثر من مرتين.

خلاصة الفصل: نخلص من خلال هذا الفصل أنّ القصدية أدّت دورا كبيرا في الجانب البلاغيّ والبيانيّ والمعنويّ؛ إذ إنّ التّراكيب اللّغويّة تحتكم في مجملها إلى المعاني الّتي تعتريها الأحكام النّحويّة وبخاصّة إذا قرن الأمر بالحركات الإعرابيّة؛ حيث ينتج منها المعنى المنشود والدلالة المقصودة، وإلاّ فما الفائدة من التّقديم والتأخير في التّراكيب المختلفة؟ وإن كان الأمر يقتضي ذلك وبخاصّة السّياق/ المقام، ومن هنا تبرز أهمية المقاصد في التّراكيب اللّغويّة المختلفة مما ينعكس ذلك تفاعليّة تلك الحركات على المقامات المختلفة.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نلمّ قدر الإمكان بالوصف والتّحليل، أهمّ الجوانب الّتي تناولتها القصديّة في التّحليل التّداولي والدّرس البلاغيّ؛ حيث إنّ هذه القضّية لها أهمية كبيرة في بيان العلاقة القائمة بين المتكلّم والسّامع؛ إذ إنّ التّفاعل بينهما لا يكون إلاّ إذا تمّ التّفاعل بينهما، وهذا التّفاعل لا بدّ أن يبنى على التّواصل الحقيقي، والّذي هو في أساسه يقوم على تبيان المقصد الّذي يصبو إليه كلّ من المتكلّم والسّامع؛ فحيثما تمّ التّفاعل كلّما استقرّ التّواصل بينهما، ولا غرو في ذلك؛ فالتّحليل التّداولي قد ركّز على مقصديّة المتكلّم والأغراض الّتي يريد أن يصل إليها، وكذا الأمر حاصل في الدّرس البلاغيّ؛ حيث إنّها تهتم بالجانب المقاميّ القائم بين طرفي التّخاطب؛ غير أنّ البلاغة تستمد مقصديتها وأغراضها من التّراكيب النّحويّة؛ وذلك كون أنّ البلاغة تركّز على قضايا مهمّة ورئيسة؛ كالمقام ومراعاة ظروف المتكلّم، والأمر نفسه بادٍ في قضايا التّحليل التّداوليّ؛ لأنّ البغية الأساس تكمن في عنصري التّفاعل التّخاطبيّ وهما المتكلّم والسّامع.

وما يمكن استخلاصه ممّا تقدّم في هذا البحث من نتائج، منها ما تعلّق بالتّحليل التّداوليّ، ومنها ما تعلّق بالدّرس البلاغيّ:

النّتائج الخاصّة بالتّحليل التّداوليّ: قد علمنا أنّ التّداوليّة قد ركّزت في دراستها على مستعمل اللّغة حين التّخاطب، ومتكلّم اللّغة يستعمل في كلامه أنماطا عدّة؛ حتّى يستطيع أن يقنع ويمتع سامعيه، ومن بين هذه القضايا: القصديّة، وهي إحدى قضايا التّحليل التّداوليّ وقد خلصنا من خلال دراستنا لهذه القضيّة إلى أنّ:

-القصديّة نمط من أنماط الإنجازات الفعليّة لعملية التّخاطب؛

- الوظيفة التّداوليّة للقصديّة هي بيان مقصد المتكلّم؛ فإذا غاب المقصد فلا جدوى ترتضى من وظيفته التّداوليّة؛

- القصديّة آلية من آليات التّحليل التّداوليّ الّذي يلج ضمن نظريّة المقاصد؛ أي: ما من متكلّم إلاّ وله مقصد يريد أن يرد إليه؛ وهذا تقاطع مع الدّرس البلاغيّ القديم في المقولة المشهورة: "لكلّ مقام مقالٌ"؛

- تختلف الوظائف التّداوليّة للقصديّة بِحَسب المقام والسّياق الّذي ورد فيه؛

- نلمس من خلال قضيّة القصديّة نُقاط التّقاطع بين الدّرس البلاغيّ، والتّحليل التّداوليّ؛ فالدّرس البلاغيّ ينطلق من غرض المتكلّم، والتّحليل التّداوليّ ينطلق من المقصديّة التّفاعل للمتكلّم؛

- القصديّة في التّحليل التّداوليّ تراعي مكتسبات السّامع؛ فالمتكلّم ليس همّه أن يتكلّم؛ بل بغيته الإفادة والإجادة، وهذا ما ركّز عليه (سيرل) لمّا تناول الأفعال الكلاميّة؛

- القصديّة تنطلق من التّراكيب النّحويّة والمطابقة المعنويّة بغيتها الإفادة؛ لتصل إلى نتيجة مفادها الإبلاغ والتّبليغ؛ لأنّك إذا خالفت القاعدة النّحويّة؛ فالمعنى سيغيب؛ وحينها لن تصل الرّسالة المنشودة للسّامع، وهذا ليس من سمات التّداوليّة، وهنا يتمّ التّقاطع بين القصدية والاستلزام الحواريّ؛ أي ما يستلزمه الحوار أثناء التّواصل.

النّتائج الخاصّة بالدّرس البلاغيّ: اهتمّ الدّرس البلاغيّ بمراعاة مقام التّخاطب، أم ما يسمّى: المطابقة لمقتضى الحال، وهي سمة أساس في الدّرس البلاغيّ؛ لأنّ البلاغة العربيّة عُنيت أشدّ العناية بالمقام الّذي يتمّ فيه التّخاطب؛ بل إنّ البلاغة في أساسها تقوم على مقال المقام، ولكلّ مقام مقال، والمقال له مقصد؛ ومقصد أن تضع اللّفظ المقصود في الموضع المنشود أو ما يسمّى بالأغراض البلاغيّة، من هنا خلصنا في هذا الجزء إلى النّتائج الآتية:

- يتقاطع الدّرس البلاغيّ والتّحليل التّداوليّ في المفاهيم الّتي يدلّ عليها المصطلح مثل: الغرض والنيّة في الدّرس البلاغيّ والمقصديّة في التّحليل التّداوليّ؛

- يسعى الدّرس البلاغيّ لمراعاة ذهنية السّامع، كما أنّ التّحليل التّداوليّ يسعى لمراعاة ذهنية المتلقّي أثناء عمليّة التّخاطب؛

- يركّز الدّرس البلاغيّ على إفهام السّامع من خلال قولهم: إفهامك السّامع، كما أنّ التحليل التّداوليّ يركّز على المتلّقي أثناء حلقة التّخاطب من خلال الأفعال الكلاميّة؛

- تؤدّي القصديّة وظائف تداوليّة مختلفة؛ كالاهتمام والتّشويق والاختصاص؛

- قضيّة القصديّة ظاهرة بلاغيّة نحويّة تخضع لمتطلّبات النظم؛ فالنّظم الجليل يلزمك أن تتبّع في كلامك تقديم جملة وتأخيرها؛

- القصديّة عند الجرجاني ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنّظم، لأنّه أخرج النّظم من البنية السّطحيّة إلى البنية العميقة، التي تدل على المطابقة المعنويّة، وما تحمله من سرائر؛

- تعتمد البلاغة في أساسها على الإبلاغ، والأغراض البلاغيّة أساسها الإبلاغ والإقناع؛ لأنّ البلاغة بلوغك المقصد، وأنت إذا راعيت المقام والسّياق والحوار فقد وصلت إلى ذروة البلاغة؛

- القصديّة في الدّرس البلاغيّ تنطلق من الأصول الثّلاثة في البلاغة؛ فعلم المعاني يزيل إبهام التّركيب بالمعاني الدّالة، والبيان تكشف قناع المعنى بوضعه اللّفظ في غير مواضعه، والمقصد من ذلك تبيان المعاني الخفيّة الجليلة، وكذا الأمر حاصل في البديع؛ فأنت عندما تطابق المعاني وتقابلها فأنت قصدت مقصدا معيّنا على سبيل التّقابل وتوضيح المعاني وإبرازها؛

- القصدية تجمع أصولها في من ركنين أساسين هما: النّحو والبلاغة؛ فالقاعدة النّحويّة يلتزمها المتكلّم حين كلامه، ليؤدّي معنى منشودا، وإبلاغا مقصودا؛

- القصديّة تعمل على إبراز الاستعمالات البلاغيّة المختلفة؛ كونها تحدد المقاصد الّتي يريد أن يصل إليها المتكلّم.

قائمة المصادر والمراجع

أ. القرآن الكريم.

ب. المعاجم العربيّة:

1.جار الله الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلميّة، ج1.

2. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1999 دار إحياء التّراث العربيّ.

ج. المصادر والمراجع العربيّة:

1. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، د.ط. بغداد: 1987 مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ.

2. إدريس مقبول، الأفق التّداوليّ نظريّة لمعنى والسّياق في الممارسة التّراثيّة العربيّة ط1. الأردن: 2011، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع.

3. ابن أبي الأصبع، تحرير التّحبير في صناعة الشّعر والنّثر وبيان إعجاز القرآن تح: حفني محمد شرف، د.ط. القاهرة: د.ت، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.

4. أمين شيخ بكري، التّعبير الفنّيّ في القرآن، ط4. القاهرة: 1980، دار الشّروق.

بشر عمرو بن عثمان الملقّب بسيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة:ج1.

5. تمّام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط4. القاهرة:2004، عالم الكتب.

6. التهانويّ، كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج. ط1. بيروت:1992، مكتبة لبنان ناشرون، ج1 .

7. الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السلام هارون، ط7. القاهرة: 1998، مكتبة الخانجي.

8. جلال الدّين السّيوطي، الإتقان في علوم القرآن. تح: فواز أحمد زملي، ط1. بيروت: 2003، دار الكتاب العربيّ.

9. جلال الدّين محمد بن عبد الرّحمان، تلخيص المفتاح، تح: عبد الله داغر، دط. بيروت: 1302هـ.

10. جيلالي دلاش، مدخل إلى اللّسانيّات التّداوليّة، تر: محمد يحياتن، الجزائر: 1986، ديوان المطبوعات الجامعيّة.

11. حمّو الحاج ذهبية، اللّسانيّات وتداوليّة الخطاب، د.ط. تيزي–وزّز، الجزائر: 2005، منشورات مخبر الخطاب، دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

12. خليفة بوجادي، نحو منظور تداوليّ لدراسة البلاغة الغربيّة (مشروع لربط البلاغة بالاتّصال)، د.ط.، جامعة سطيف الجزائر، د.ت.

13. سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، القاهرة: 2005.

14. السّكاكي، مفتاح العلوم، تح، نعيم زرزور، ط2. بيروت:1983، دار الكتب العلميّة.

15. سماح رافع محمد، الفينولوجيا عند هوسرل (دراسة نقدية في التّجديد الفلسفيّ المعاصر)، ط1. بغداد: 1991، دار الشّؤون الثّقافيّة.

16. ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ط1. بيروت: 1982، دار الكتب العلميّة.

17. السّيد أحمد الهاشميّ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ط2. بيروت: دار الفكر، 1976.

18. صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، د.ط. القاهرة: 2007، دار قباء الحديثة للطّباعة والنّشر والتوزيع.

19. طه عبد الرّحمان، اللّسان والميزان أو التّكوثر العقليّ، ط1. الدّار البيضاء: 1998، المركز الثقافي.

ـــــــ ، تجديد المنهج في تقويم التّراث، ط2. دار البيضاء، المركز الثّقافي العربيّ.

20. عبد الله أبو العباس بن المعتز، كتاب البديع، تح: مطرجي عرفان، ط1. بيروت: 2012، مؤسسة الكتب الثّقافيّة.

21. عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، شرح المقدمة الآجروميّة، تح: محمد بن صالح العثيمين، ط1. 2005، دار الإمام مالك، ص8.

22. عبد المتعال الصّعيدي، البلاغة العالية (علم المعاني)، ط1. القاهرة: 1991 مكتبة الآداب.

23. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغويّة تداوليّة، ط1. بيروت، لبنان: 2004، دار الكتاب الجديدة المتحدّة.

24. عبد الهادي بن ظافر الشّهيري، استراتيجيّات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1. بيروت:2004، دار الكتاب الجديدة المتّحدة.

25. عتيق عبد العزيز، في البلاغة العربيّة: علم البديع، د.ط. بيروت: د.ت، دار النهضة العربيّة.

26. عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة.

27. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، لبنان: 2003، دار الفكر، ج1، ص18 .

28. علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة، (البيان، المعاني، البديع) للمدارس الثانوية، دط. لندن: دت، دار المعارف.

29. أبو علي الفارسي، المسائل العسكريّات، تح: علي جابر المنصور د.ط. دمشق: 1988 دار القلم.

30. عمرو بن بحر أبو عثمان الملقّب بالجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السّلام محمد هارون، د.ط. مصر: 1960، مكتبة الخانجي.

31. فتيحة سوفلي، المقصديّة عند عبد القاهر الجرجاني –دراسة تداولية–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، إشراف الأستاذة صورية بوصوار، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016/2015.

32. فريدة غيوة، أسس المنهج الظّواهريّ عند "اموند هوسرل" مجلّة التّواصل،ع4 جوان، 1994.

33. ابن قتيبة الدينوري، الشّعر والشّعراء، تح: مفيد قميحة ومحمد أمين الغناوي

34. قدامة بن جعفر، نقد الشّعر، تح: محمد عبد المنعم الخفاجي، د.ط. بيروت: د.ت، دار الكتب العلمية.

35. القز ويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط8. بيروت: دار الكتاب اللّبنانيّ: 1983، ج1.

36. مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، د.ط. القاهرة: د.ت، دار الفكر.

37. المبرد، المقتضب، تح: حسن محمد، ط1. بيروت:1999، دار الكتب العلميّة ج1.

38. محمد القاسم السّجلماسيّ، المنتزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تح: علال الغازي، ط1. الرّباط: 1980.

39. محمد القاسم علي بن محمد الحريريّ، شرح ملحة الإعراب، ط1. بيروت: 2003، دار ابن حزم.

40. محمد بوعمامة، اللّغة والفكر والمعنى، العدد4، يناير2007، مجلة البحوث والدّراسات الجامعيّة، المركز الجامعي بالوادي.

41. محمد سويرتي، اللّغة ودلالاتها، د.ط. الكويت:2000، عالم الفكر.

42. محمد يحياتن، مدخل إلى اللّسانيات التّداوليّة، د.ط. الجزائر: 1992، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائرية.

43. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، ط1. مصر: 2002، دار المعرفة الجامعيّة.

44. مسعود صحراوي، التّداوليّة عند علماء العرب (دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التّراث اللّسانيّ العربي) ط1. بيروت:2005، دار الطليعة.

45. نجم الدّين أحمد بن إسماعيل ابن الأثير، جوهر الكنز (تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة)، تح: محمد زغلول سلام، د.ط. 2009، الإسكندريّة. منشأة المعارف.

46. نعمان بوقرّة، المدارس اللّسانيّة المعاصرة، ط1. القاهرة: 2004، مكتبة الآداب.

47. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6. بيروت، لبنان: 1985، دار الفكر.

48. أبو هلال العسكريّ، الصّناعتين، تح: مفيد قميحة، ط2. بيروت:1989، دار الكتب العلميّة.

د. المراجع المترجمة:

1. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، تر: سعيد علوش، المغرب: 1986، مركز الإنماء القومي.

2. آن ربول، جاك موشلار، التّداوليّة اليوم علم جديد في التّواصل، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشّيباني، ط1. بيروت: 2003، دار الطّليعة للنّشر والتّوزيع.

3. جون براول وجون سيرل، تحليل الخطاب: تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، د.ط. السّعوديّة: 1997، جامعة الملك سعود.

4. موسوعة لالاند الفلسفية المجلد الثاني H–Q تر: خليل أحمد خليل، د.ط. بيروت: د.ت، منشورات عبيدات.

5. أوموند هوسرل، تأملات ديكارت، تر: نازلي إسماعيل، د.ط. مصر: حسن دار المعارف.

فهرس الموضوعات

مقدّمة.....03

الفصــل الـأوّل:

تحـــــديد المفـاهـيم

1. التّداوليّة ونشأتها.....09

1.1. مفهوم التّداوليّة لغة واصطلاحا.....09

2.1. نشأة التّداوليّة عند الغرب والعرب.....12

3.1. قضايا التّحليل التّداوليّ.....25

2. البلاغـة ونشأتها.....30

1.2. مفهوم البلاغة لغة واصطلاحا.....30

3.2. قضايا الدّرس البلاغيّ.....31

خلاصة الفصل.....36

الفصــل الثّانــي:

القصديّة في التّحليل التّداوليّ

1. القصديّة من منظور تداوليّ.....38

1.1. مفهوم القصديّة لغة واصطلاحا.....38

2.1. القصديّة عند سيرل/ غرايس.....44

1.2.1. عند سيرل.....44

2.2.1. عند غرايس.....52

2. تواصليّة القصديّة.....54

1.2 القصديّة والاستلزام الحواريّ.....54

خلاصة الفصل.....58

الفصل الثّالث:

القصديّة في الموروث البلاغـيّ

1. القصديّة من منظور التّداخل اللّغويّ.....61

1.1. القصديّة في النّحو العربيّ.....61

2.1. القصديّة في المطابقة المعنويّة.....67

2. القصديّة وتجلّياتها في البلاغة الثّلاثيّة.....68

1.2. في علم المعاني.....68

2.2. في علم البيان.....74

3.2 في علم البديع.....78

خلاصة الفصل.....85

الخاتمة.....86

المصادر والمراجع.....90

فهرس الموضوعات.....94

ملخّص بالعربيّة: تناول هذا البحث جانبا أساسا من جوانب الدّراسات اللّغويّة وبخاصّة التّحليل التّداوليّ والدّرس البلاغيّ وهو **(القصديّة بين التّحليل التّداوليّ والدّرس البلاغيّ)** الإجراء أو المبحث الأساس الّذي يهتمّ في التّفاعل التّخاطبيّ بين المتكلّم والسّامع؛ حيث إنّه لقي حظّه من الدّراسة الغربيّة كونها تهتم بالمتكلّم ومقصده الّذي يريد أن يُوصله للسّامع؛ إذ إنّ حلقة التّواصل إنّما ترتقي بارتقاء مقام المتكلّم، وكذا الأمر حاصل عند البلاغيّين؛ حيث إنّهم راعوا لمقامات التّخاطب من خلال مراعاة مقتضى الحال والسّياقات المختلفة وعبّروا عنه بالأغراض البلاغيّة أو النيّة، وهنا تبرز القاعدة الأساسيّة القائلة: اللّفظ المقصود في الموضع المنشود؛ أي: المقاصد الكلاميّة للمتكلّم.

الكلمات المفاتيح: التداولية، البلاغة، التواصل، السياق.

ملخّص بالفرنسيّة: cette recherche porte principalement soir les apects des études linguistiques, en particulier l'analyse dèlihrative et rhétorique, l'étude est à la hase de l'interaction entre le locuteur et l'auditeur, qui a tirè sa chance de l'étude occidentale. Za boucle de communication n'est qu'une question d'élévations de la position du locuteur, comme dans le cas de balaghein, ou se trouvent les bergers les plus le importants de la ealligraphie, en tenant cmpte de la situation et du contexte et expimès par det bits ou det intentions rhètoriques. Dans la position dèsirèe, les mots du locuteur.

Mots clès:dèlibèratif,rhètorique, communication,le contexte